
* شوقی علی الفناری *

ناشری

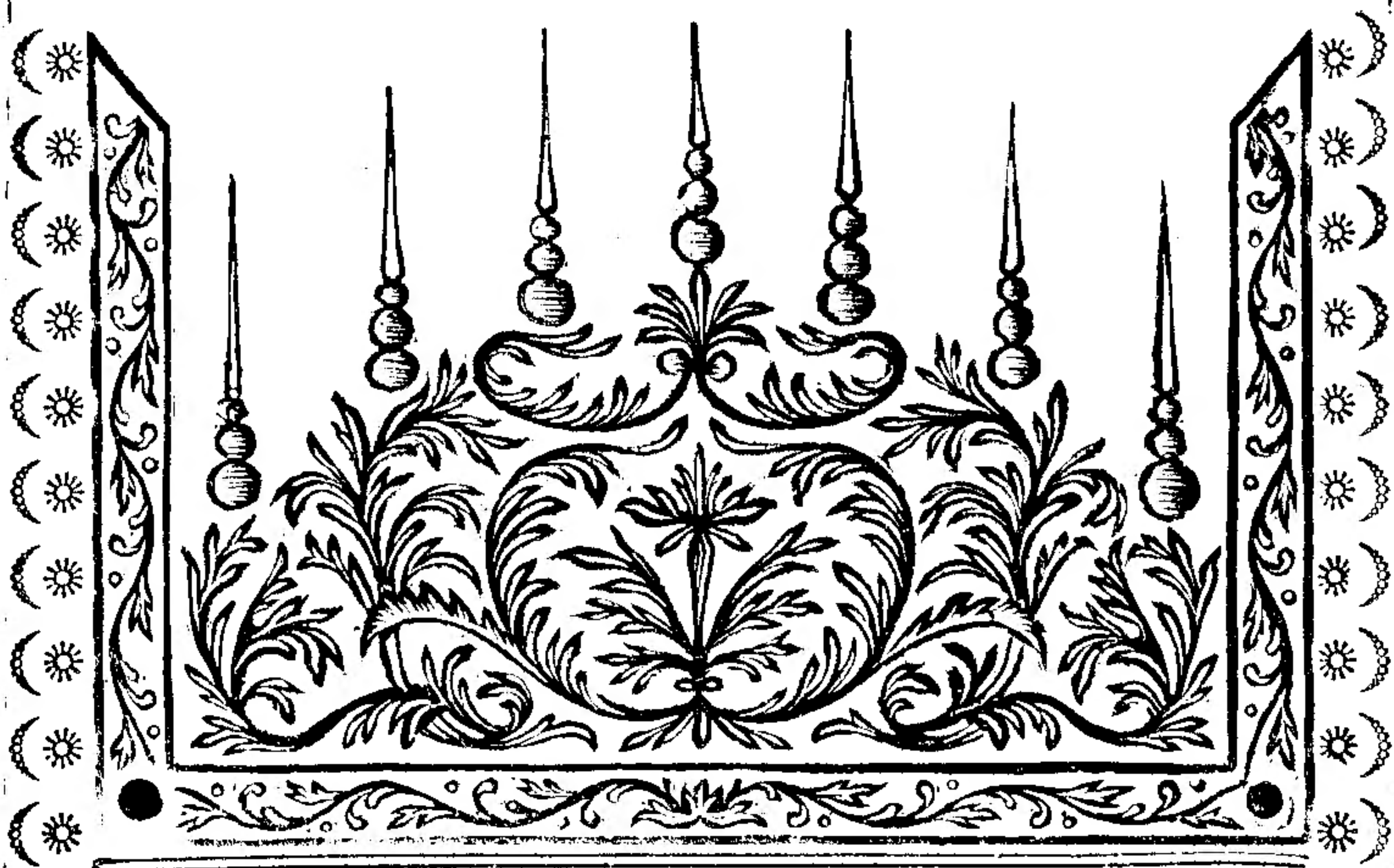
* بوسنوی الحاج محرم افندی *

(كرك دار السلطنته وكرك مصر قاہرہ دہ طبع اولنان تفاسیر)
(واحادیث و اصول فقہ و فروع و سائر علوم آلیہ و موعظہ و تصوفہ)
(دائر صغیر و کبیر کتابلر غایت مصحح اولہرق اہون فیئاتلہ صحاف)
(چارشوسندہ بوسنوی الحاج * محرم افندیك * دکانندہ)
(فروخت اولنمقدہ در)



* در سعادت *

(معارف نظارت جلیلہ سی رخصتیلہ صاری کوزلدہ بوسنوی)
(الحاج * محرم افندیك * مطبعہ سندہ طبع اولنمشدر)



﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

بعون الله الملك الوهاب * وهو ميسر الاتمام ومعطى المرام للانام * وها
 انا اشرع في الكلام بعناية الواهب العلام * قال الشارح رحمه الله تعالى
 ❖ بسم الله الرحمن الرحيم ❖ اقتداء بكتابه العزيز الكريم * وامثالا بقول
 الصادق ذي الشأن العظيم * وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن
 الرحيم * فهو ابتر والباء للمصاحبة والظرف حال من فاعل عامله المحذوف
 تقديره اصنف ملابسا بسم الله او للاستعانة متعلق بمؤخر لفادة
 الاختصاص ولكل وجهة وعلى كلا التقديرين فالجملة خبر لفظا وانشاء
 معنى والمناسب هنا للمقام انشاء اظهار الاستعانة والمصاحبة والتبرك
 باسمه تعالى والاضافة اضافة العام الى الخاص فتكون للبيان
 والاختصاص ولفظة الله علم لذات واجب الوجود الموصوفة * بالالوهية
 والربوبية * والرحمن والرحيم مشتقان من الرحمة واصالها انعطاف
 القلب والركة وهي في حقنا الاحسان والكرم بطريق اطلاق
 السبب وارادة المسبب فان قلت زيادة البناء تدل على زيادة المعنى
 فلم قدم الرحمن على الرحيم مع ان القياس يقتضى تأخيرهما كما في قولهم
 عالم نحرير وجواد فياض قلت لاختصاصه به تعالى كان حقيقا
 بان يكون قرينا لاسمه الكريم قال ابن جماعة رحمه الله تعالى الرحمن
 اسم مختص بالله تعالى لم يستعمل في غيره تعالى فان قلت قد اطلق في قول
 بنى حنيفة رحان اليمامة على مسيلة الكذاب وقال شاعرهم (وانت غيث
 الورى ما زلت رحانا) قلت المختص المعروف بالالف واللام دون غيره
 واما جواب الزمخشري بانه من باب تعنتهم فغير مستقيم انتهى ثم اردف
 البسمة بقوله (حدا) عملا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال
 لا يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم وما يتوهم من تعارض الحديثين
 فمدفوع اما بحمل احدهما على الابتداء الحقيقى والاخر على الاضافى
 او بان المراد بالابتداء الابتداء العرفى الممتد الى الشروع فى المقصود
 وفعله محذوف وجوب اسماعا كما تقرر فى موضعه وهو حدث او احد
 قيل ان تقدير الماضى اولى لدلالته على جد سابق فى مقابلة نعمة سابقة
 مع مصاحبته جلب النعمة اللاحقة فيفيد شمولهما بخلاف المضارع

فانه دال على جد لاحق مفيد لشمول ازمنة النعمة اللاحقة فقط وقيل
لا اولوية بناء على جواز ان يكون الحمد بالمضارع دالا على النعمة
السابقة فيجلب بالحكم المذكور النعمة اللاحقة فيفيد شمولهما كالماضي
ورد بان الحمد الحالى والاستقبالى لو كانا فى مقابلة النعمة الماضية لكانا
غير مناسب بدليل ان التأخير يوجب التقصير على ان مفهوم المضارع
الاستقبالى الوعد وهو ليس بحمد وفى اختيار هذا الاسلوب فى اداء
الواجب كدر فانه مع عدم الاقتداء باسلوب القرآن المجيد لا يوجد
الامثال بالحديث الحميد بناء على رواية كل امر ذى بال لا يبدأ فيه
بالحمد لله بضم الدال على الحكاية والقول بان الحمد عند المحققين اظهار
الصفات الكمالية لا يفيد اذ الكلام فى الاقتداء والامثال وايضا
القول بان اختيار الاسلوب الجديد فيه للتنشيط للسامع لا يعارض
ما ذكرناه من الاقتداء والامثال وان كان جدا معتبرا والعلم عند الملك
العلام وبقية الابحاث فى الحواشى ولما كان الحمد مختصا بالله تعالى
وتقدس وصله بلام الاختصاص المتصلة بضمير الخطاب فقال (لك)
لامحمود الخامدين ومقصود القاصدين واللام فى قوله لك غير متعلق
بشيء اذ التقدير حدثك جدا ادخلت الكاف على المصدر بعد حذف
الجملة وادخل عليه اللام المفتوحة لتقوية العمل وتخصيصها على
كون الكاف مفعولا به لافاعلا او خبر مبتدأ وجب حذفه على القياس
فقال نجم الائمة اى هو ثابت لك وجعل الله تبارك وتقدس مخاطبا تنبيهها
على انه تعالى اقرب من جبل الوريد ولان اللايق بحال الخامد
ان يلاحظ المحمود حاضرا ومشاهدا ثم يحمده (اللهم) اى يا الله تبارك
وتقدس والميم المشددة عوض عن حرف النداء عند البصريين فلا يجوز
الجمع بينهما ولا يقال يا اللهم عندهم وشذ الجمع فى قوله انى اذا ما وجدت
الما اقول يا اللهم يا اللهم ومذهب الكوفيين ان الميم بقية جملة محذوفة
وهى امنا بخير وليست عوضا عن حرف النداء فلذلك اجازوا الجمع
وكرر الخطاب لكون المقام مقام التضرع فلذلك كرر الخطاب فى قوله
تعالى (اياك نعبد واياك نستعين) وقدم الحمد لان المقام مقام الحمد ثم

اشار الى المحمود عليه بقوله (على ما منحت) يجوز ان تكون موصولة
او موصوفة او مصدرية وهو اولى لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج
الاسمية الى تقدير العائد في المعطوف والمعطوف عليه وهو تكلف
ولاستلزامه كون من في المقام الثانى على طبق الاول وامامعنى فلان
الحمد على الانعام اولى قيل لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى وذلك
لانه ح يكون المحمود عليه هو المحن وذا لا يجوز لان المحمود عليه يلزم
ان يكون نعمة والمحنة ليست بنعمة تأمل وكلمة على تعليلية اى تعليل
لانشاء الحمد كافي قوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هداكم) (لخصت) اى
اخترت (لى) ما هو خير واعطيتنى ما هو خلاصته هذا لازم معناه لان
التلخيص التبيين والشرح على ما فى القاموس (من) بيان (منح)
جمع منحة بالكسر وهى العطية (عوارف) جمع عارفة من المعرفة
لا من المعروف الذى هو الاحسان فلا يتوجه سؤال التكرار او من
المعروف (الافاضل) جمع افضل وهو الزائد على الغير فى الكمال
واضافة المنح الى العوارف بيانية واضافة العوارف الى الافاضل امامن
قبيل اضافة المصدر الى المفعول او الى الفاعل وكلمة من يجوز ان
تكون متعلقة بلخصت والمعنى على جميع التقادير حدث جدا لك يا الله
تبارك وتقدس لاجل عطائك الذى اولا جل عطاء اخترته لى حال كونه
او كائن او لخصته من العطايا التى هى عوارف الافاضل اى الاحسانات
اليهم او احساناتهم او اجد جدا لك لاجل تلخيصك وعلى جميع التقادير
لا تكرر فيه فلا يتوجه السؤال بان فيه تكرارا لانه بمنزلة ان يقال عطايا
العطايا واجاب مولانا برهان الدين على تقدير عدم كون الاضافة
بيانية بان المراد بعوارف الافاضل المسائل المصرحة فى كتبهم
او المأخوذة من افواههم و بالمنح المسائل المستنبطة منهما او من احدهما
كأن عوارفهم التى اعطتها والمراد من الاول متعلق بالفعل اعنى النعمة
ومن الثانى نفس الفعل اعنى الانعام (وخلصتنى) اى اخرجتنى وفى
القاموس خلاص تخليصا اعطى الخلاص (من محن) جمع محنة وهى
المشقة (عواصف) جمع عاصفة وهى الشديدة من الرياح (الفضائل)

جمع فضيلة وهي المزية على الغير في الكمال وازضافة المحن الى العواصف
 اما بيانية اولامية وازضافة العواصف الى الفضائل من قبيل اضافة
 الصفة الى الموصوف شبه الاشياء المهلكة للفضائل بالعواصف
 في الاهلاك ثم عبر عن تلك الاشياء بها استعارة مصرحة بتحقيقية او شبه
 الفضائل في النفس بالنباتات الخضرة في الرغبة فعبر عن المشبه به بلفظ
 المشبه استعارة بالكناية وازضاف اليها العواصف استعارة تخيلية اي
 خلصتني من محن الاشياء التي هي مهلكة ومزيلة للفضائل كالرياح
 الشديدة التي هي مهلكة لما اصابته من النباتات (وصلاة) اي صليت
 او اصيلي والفعل هنا جائز الحذف وجعلتها معطوفة على جملة الحمد
 ولو قال وسلاما وجمع بينهما امثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
 لكان اولى ولعل وجهه الموافقة للجملة السابقة في الحذف والافراد
 ورد قول من قال الاقتصار على الصلاة مكروه والصلوة هنا ليست
 بمستقلة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكن هذه التوجيهات لا ترفع
 السؤال تأمل والنكتة في اختيار الجملة الفعلية على الاسمية في الموضعين
 مذكورة في الحواشي (على عامة من لحقهم) صلوات الله تعالى عليهم
 اجمعين (اولى) بفتح الهمزة بمعنى الاحسن والاشرف او بضمها
 فيكون تأنيث الاول (الفواضل) جمع فاضلة وهي النعمة المتعدية
 والمعنى على التقديرين صليت صلاة على جميع الانبياء الذين لحقهم
 ووصل اليهم احسن النعم او اولى النعم وهو الايمان والاسلام وخواص
 النبوة فتكون الاولوية والتقدم بحسب الشرف والرتبة والافوجودهم
 سابق على ذكره بالزمان (لا سيما) للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما
 قبلها فان الحكم فيه بطريق الاولى وحقيقتها ان لالنفى الجنس وسمى
 بمعنى مثل اسم لا وما موصولة او موصوفة او زائدة و يحتمل ان تكون
 نكرة غير موصوفة والمعنى صليت صلاة كاملة على عامة الانبياء عليهم
 السلام والحال انها لا مثل الشيء او شيء هو صلاتي (على) سيدنا
 وشفيعنا (محمد) صلى الله تعالى عليه وسلم بل صلاتي على سيدنا محمد
 صلوات الله تعالى عليه وسلامه بطريق الاولى فتكون منصوبة على

الحالية (المنعوت) اى الموصوف (باعلى الشمائل) اى الخلق قال
الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (والمبعوث) اى المرسل يقال بعثه اى
ارسله (باكرم القبائل) وهو قبيلة قريش والباء اما بمعنى من
اولى الملايسة (وعلى آله) اى اهل بيته صلى الله تعالى عليه وسلم (واصحابه)
جمع صحب جمع صاحب وهو من رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ومات على الاسلام والعطف على هذا من قبيل يوم يقوم الروح
والملائكة اعلم ان المستثنى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وآله واصحابه
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مع انه لم تذكر آل من لحقهم فيحتاج
الى تقدير المعطوف فكأنه قال وعلى آلهم لاسيما على محمد وعلى آله
ويحتمل ان يلاحظ العطف بعد الاستثناء فلا حاجة الى التقدير
(المهتدين) نعت لهم وقوى بالنسبة الى الاصحاب والآل
او احترازي بالنسبة الى الآل على معنى والاهتداء وجدان ما يوصل
الى المطلوب (باوضح) بحيث لا يشك فيه (الدلائل) اى المعجزات
والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف ووضوحها لكونها
محسوسة اما بحس السمع كالقرآن او بالبصر كشق القمر وتسليم الشجر
والحجر وغير ذلك ولا يخفى عليك ما فى هذه الديباجة من الصناعات
البديعية اما فى خلصت وخلصت ومنح ومحن فجناس القلب وهو اتفاق
اللفظين فى انواع الحروف واعدادها وهيئتها دون ترتيبها كقوله *
فى قلب الكل حسامه * فتح لا ولياؤه حتف لاعدائه * فان الفتح قلب الحذف
وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فى قلب البعض (اللهم استر عورتى
وامن روعتى) واذا وقع احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمتجانس
الآخر فى آخره يسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا كقوله *
* لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال * واما فى الافاضل والفضائل
والفواضل فجناس الاشتقاق وهو الاتفاق فى مأخذ الاشتقاق واما
فى العوارف والعواصف فجناس اللاحق وهو اختلاف المتجانسين
بحرفين غير متقاربين واما فى المنعوت والمبعوث فتجنيس تصحيف
وتجنيس خط ويقال له التماثل الخطى وهو كونهما متماثلين فى الخط

دون اللفظ ولا عبرة بالاعجام ودلت صيغة التفضيل وهي اعلى واكرم
واوضح على ان خصائصه اعلى من خصائص سائر الانبياء وقبيلته
صلى الله تعالى عليه وسلم اشرف من قبائلهم عليهم السلام ومعجزاته
صلى الله تعالى عليه وسلم اوضح من معجزاتهم عليهم السلام (اما) كلمة اما
فيها معنى الشرط ومتضمنة معنى الابتداء ولهذا لزمها لصوق
الاسم والفاء في جوابها (بعد) ظرف زمان بنى على الضم لقطعه
عن الاضافة لفظا لانية يؤتى اما بعد للانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر
في الكلام وسمى فصل الخطاب قال التفتازاني في آخر علم البديع ناقلا
عن بعض الفضلاء والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل
الخطاب هو اما بعد والفاء في (فلما) جواب لا ما ولما حرف يدل على
تحقق المشروط عند تحقق الشرط (لم ينفعني) في الدفع (التعلل)
اي تشاغلي يقال تعلل بالامر تشاغل به على ما في القاموس
(بلعل) اي بقولي لعل اكتب في زمان (وعسى) اي وقولي عسى
اكتب في وقت ما فيه اشارة الى ان الباء داخلة على بعض المحكى واعلم
انهما اذا تراج الا ان الترجي بلعل مستعمل في ممكن الحصول مع
ترجيحه وعسى فيه مع استواء الطرفين والواو للجمع مطلقا فاندفعت
المناقشة تدبر (عن اقتراح اخ لي) اي الحاجة وسؤاله على سبيل التحكم
والارتجال والاخ اماديني او طيني والتكثير على التقديرين للتفخيم والجار
في قوله (في كل صباح ومساء) اما متعلق باقتراح كما هو الظاهر واما
بالاخ والمعنى على الاحتمالين اقترح على الكتابة ولازمي لاجلها في كل
صباح ومساء كما هو الرسم في الملازمة او اقترح اخ مصاحب لي في كل
صباح ومساء والمراد بالصباح والمساء اما الوقتان المخصوصان واما
جميع الاوقات كما قالوا في قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا
والاقتراح مضاف الى الفاعل او المفعول (ان اكتب فوائد) جمع
فائدة وهي لغة ما استفدت من علم او مال وعرفا ما يكون الشيء به احسن
حالا منه بغيره وانما قال فوائد ولم يقل شرحا للتنبيه على ان هذه
العوامض لا تليق ان تكون شرحا لمثل هذه الرسالة كما يدل عليه قوله

لأنه بمطالعة الاخوان (اذالمعنى انه لايقدر على مطالعة هذه الفوائد
الامن يكون اخا ومماثل له في العلوم ويحتمل ان يكون تعبيره عن المستفيدين
بالاخوان هضما لنفسه واظهارا لشفقته عليهم بهذا التأليف والجار
في قوله (لفرايد) متعلق باكتب وهى جمع فريدة وهى الدررة الكبيرة
الشفافة تجعل في ظرف منفردة لشرفها وفيه استعارة مصرحة
تحقيقية اذالمسائل شبهت بالفرايد في النفاسة فعبّر عن المشبه بلفظ
المشبه به والقرينة المانعة عن الموضوع له اضافتها الى (الرسالة)
هى العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار
او المعانى المدونة المشتملة على القوائد العلمية على سبيل الاختصار
(الاثرية) نسبة لمؤلفها اثير الدين الابهرى (فى الميزان) هو علم
المنطق ليميز به صحيح الفكر وفاسده كما ان الميزان يعلم به زيادة الشئ
ونقصانه (شرعت) جواب لقوله فلما اى لما لم ينفعنى التعلل شرعت
(فيه) اى فى كتب الفوائد المقترحة (غدوة يوم) هى من طلوع
الفجر الى طلوع الشمس كأن ذلك اليوم (من اقصر الايام وختمت)
هذا الشرح المقترح (مع اذان مغربه) اى مغرب ذلك اليوم وهذا
تحديث بنعمة الله تعالى لاتمدح والله تعالى اعلم (بعون الله الملك
العلام انه) تبارك وتقدس (ولى) فعيل بمعنى فاعل (كل توفيق)
وهو توجيه الاسباب الى جانب المسببات (وانعام) من عطف العام
على الخاص واعلم ان القوم قد ذكروا مقدمة قبل الشروع لبيان امور
يتوقف الشروع فى المقصود عليها على وجه البصيرة وهى تعريف
العلم المشروع فيه باعتبار جهة الوحدة الذاتية والعرضية ليمتاز
المطلوب عن غيره وبيان الموضوع والغاية والتصديق بهما ليحصل
زيادة البصيرة والمصنف ذكر مايجب استحضاره للمبتدى ولما اراد
الشارح اقتداءهم اراد بيان وجه تقديم تلك المقدمة على الشروع
فى العلم فقال (اعلم) ايها الطالب المسترشد صدر البحث بالامر بالعلم
لزيادة الاهتمام به لكونه مناط التحقيق والافالعلم بكل ما ذكر فى هذه
الرسالة مطلوب (ان من حق) اى ما هو لازم وثابت له ان لوحظ

ان الامن عن المحذورات الآتية يتوقف على هذه المباحث فيكون بمعنى الواجب ويجوز ان يكون معنى اللاحق ان لوحظ ان المقصود لا يتوقف عليه وهو اهم من الاول (كل طالب كثرة) امور متكررة سواء كانت من العلوم المدونة او غيرها قيل ان الحق ان يقول من حق كل طالب كل كثرة لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بالعضية بناء على ان الاهمال يوزن بالعضية اجيب بان التنوين في الاثبات يقوم مقام السور الكلى كما ذهب اليه بعضهم ومنه قوله تعالى (علمت نفس ما قدمت) ومنه ثمرة خير من جرادة و بان المهمة عند علماء البلاغة في قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر تأمل تدبر انتهى لعل وجه التأمل ان اعتبار اصطلاح علم في علم آخر ليس من دأب المحققين ووجه التدبر انه يقتضى ان لا توجد القضية الجزئية لان العلة موجودة فيها ويمكن ان يكون وجه التأمل ان النكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه بقرينة ولا قرينة هنا ووجه التدبر ان الدخل في العبارة بعد ظهور المراد ليس من دأب المحصلين ويحتمل ان يكون وجه التأمل ان قوله طالب كثرة ليس قضية فضلا عن ان تكون مهمة او محصورة ووجه التدبر انه في حكم القضية وهذا السؤال والجواب بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط وتكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف والمضاف اليه بان تعتبر الاضافة مقدمة على السور فيكون المعنى ان من حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم فلا يرد السؤال ولا يحتاج الى الجواب (تضبطها) اى تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لا يشذ منها ما يجب دخوله فيها وهذه الجملة صفة للكثرة (جهة واحدة) والمراد بالجهة هنا امر يناسب الكثرة ويكون من متعلقاتها كالموضوع والغاية والاضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب والمعنى تضبط تلك الكثرة جهة سبب لوحدة تلك الامور المتكررة في ذواتها واستحسن بسببها عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد وتفردها بالتدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل

المتكثرة ومع ذلك قد عدوها علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوها
 بالتدوين ثم ذلك الامر مناسب اماموضوع ذلك او غايته واما غيرهما
 وجهة الوحدة من جهة الموضوع تسمى جهة وحدة ذاتية ومن
 جهة الغاية تسمى جهة وحدة عرضية كما سيجئ ان شاء الله تعالى واسم
 ان قوله (ان يعرفها) اى تلك الكثرة المطلوبة (بتلك الجهة) التى
 تضبطها (وان يحصل الشعور) اى العلم الاجالى بسبب تلك الجهة
 (بها) اى بتلك الكثرة والباء صلة الشعور او متعلقة بالشعور والضمير
 للجهة وصلة الشعور محذوفة والمعنى وان يحصل الشعور بتلك الكثرة
 بسبب تلك الجهة وقوله (قبل الشروع) منصوب على الظرفية
 اما للحصول اول الشعور والشروع فى الشئ التلبس به ولو بجزء منه
 (فيها) اى فى تلك الكثرة ثم اشار الى فائدة الضبط المذكور بقوله
 (حتى) سببية (يأمن) الطالب اذا حصل الشعور و وقف على جميع
 تلك الكثرة من (فوات شئ) كائن (مما يعنيه) اى يقصده من الكثرة
 المطلوبة (و) يأمن ايضا من (صرف الهممة الى ما) اى الذى
 (لا يعنيه) اى لا يقصده لاجل عدم كونه من الكثرة المطلوبة والحاصل
 ان الطالب اذا حصل الشعور بها بتلك الجهة بان يعرفها بها وقف
 على جميع تلك الكثرة اجمالا كمن تصور المنطق بانه قانون يعرف به
 صحيح الفكر وفاسده حصلت عنده مقدمتان كليتان احدهما هى
 ان كل مسألة من مسائل المنطق فلها مدخل فى تلك المعرفة واما الثانية
 فهى ان كل مسألة لها دخل فى تلك المعرفة فهى من المنطق ويعرف بها
 ان كل مسألة ترد عليه انها من المنطق ام لا فيجعل الثانية كبرى لصغرى
 سهولة الحصول هكذا هذه المسئلة لها دخل فى تلك المعرفة وكل مسألة
 لها دخل فى تلك المعرفة فهى من المنطق فهذه من المنطق واما المعرفة
 بما يرد عليه فى مسألة بانها ليست من المنطق فقياس مؤلف من صغرى
 سهولة الحصول ايضا وكبرى تحصل بمعاونة المقدمة الاولى وتلزم لها
 بان يقول هذه المسئلة ليست لها دخل فى تلك المعرفة وكل مسألة كذلك
 فهى ليست من المنطق فهذه المسئلة ليست من المنطق والمراد بالوقوف

ليس الا هذا (ومن حقه) اى ذلك الطالب ايضا (ان يعرف غايتها)
 المهمة لذلك الطالب المترتبة على الكثرة فى الواقع اى يصدق بان الغاية
 غاية لتلك الكثرة (لizard) ذلك الطالب بعد الشروع (جدا)
 اى جده على انه تميز وهو على قوة العزم فى الشئ (ونشاطا) اى نشاطه
 وتلذذه لوجودان ما يتمناه (واثلا يكون سعيه) وكده (عبثا) بلا فائدة
 فى نظره فالعبث ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به
 (وضلالا) وهو ضد الهدى ومما ينبغى ان يعلم ان كل امر يترتب
 على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية
 ومن حيث انه ثمرته ونتيجته يسمى فائدة فهما متغايران بالاعتبار ومن حيث
 انه مقدم للفاعل على الفعل ان كان مطلوبا للفاعل يسمى غرضا وان
 كان صدور الفعل لاجله يسمى علة غائية فهما مختلفان ايضا اعتبارا
 (ولان) هذا تخصيص فى الجملة بعد التعميم الكامل (كل علم)
 من العلوم المخصوصة المدونة والجار متعلق بقوله جرى فيما بعد قوله (كثرة)
 خبران بمعنى كثيرة والموصوف مقدر اى مسائل كثيرة وفى اعادة لفظ
 الكثرة مع تقدمها قريبا ايماء الى ان الكثرة هنا غيرها ثم لان المراد بها
 هنا الكثرة الخاصة وهى المدونة المفتقرة الى الضبط باحدى الجهتين
 وهناك مطلقا (تضبطها) اى تلك المسائل الكثيرة (جهة واحدة)
 وتصيرها شيئا واحدا بعدما كانت متعددة فتلك الجهة اما امر ذاتى
 على ما اشار اليه بقوله (ذاتية) مرفوعة على انه صفة لجهة واحدة
 ويحتمل غيرها منسوبة الى الذات وهو الموضوع لانه داخل فى العلم
 لان اجزائه ثلاثة المسائل والموضوعات والمبادئ (باعتبارها) اى جهة
 واحدة ذاتية وتقديم المعمول للاهتمام او المحصر الاضافى للمحصر
 الحقيقى اذ باعتبار كل من الجهتين (تعد مسائله) المتكثرة لذلك العلم
 (علما واحدا) اعتباريا وبيانه ان مسائل جميع العلوم متشاركة فى انها
 تصديقات ومع ذلك لم تعد علما واحدا وعدكل طائفة من العلوم علما
 خاصا ليس ذلك الا بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع
 به ممتازا عن الآخر سواء كان الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات

مسألة راجعة الى شئ واحد او غايته بان يتحد مسائله في الغاية فجهة
الوحدة الذاتية هي الموضوع لكونه امر ذاتيا كما مر لا كون تلك الكثرة
باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون
امر ذاتيا فالشارح تفعلنا الله تعالى بعلومه تسامح حيث قال (وهي) اي
الجهة الوحدة الذاتية (كونها) اي الكثرة وفيه تفكيك والمعنى ان
الجهة الوحدة الكثرة التي هي عبارة عن مسائل العلوم عبارة عن ان تكون
تلك الكثرة (باحثة) وهي لغة التفتيش وفي الاصطلاح يطلق على
معان ثلث الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة الايجابية
او السلبية بالاستدلال والثالث حل الشئ على الشئ واثباته له والمراد
في تعريف الموضوع هو الاخير (عن الاعراض الذاتية لشئ واحد)
اي عن الاحوال المستنده الى ذات شئ واحد اما بلا واسطة شئ
او بواسطة امر وسيجيئ تفصيله ان شاء الله تعالى وكلمة عن داخله
على المحمول والمراد من الشئ الواحد الموضوع سواء كان وحدة ذلك
الشئ الواحد المبحوث عنه (وحدة حقيقية) كالعدد الموضوع لعلم
الحساب (او) وحدة (اعتبارية) بان تكون اشياء متعددة متناسبة
تعدبها امر واحد كالكتاب والسنة والاجاع والقياس المشاركة
في الدليل الذي هو جنسها فيكون موضوع علم اصول الفقه امرا
واحدا بالوحدة الاعتبارية (و) تضبطها ايضا (جهة وحدة عرضية)
عطف على قوله جهة وحدة ذاتية (تتبع) هذه الجهة العرضية
الجهة (الاولى) اي الذاتية في انها تعد باعتبارها ايضا المسائل
الكثيرة علما واحدا ووجه تبعيتها لها ان الغاية تابعة للعلوم
ومتربة عليها ومن اجزاء العلوم الموضوعات التي تكون الجهة الوحدة
الذاتية عبارة عنها فتكون تابعة لها ضمنا (ككونها) اي ذلك الامر
العرضي المسمى بجهة الوحدة العرضية مثل كون الكثرة (آلة) في العلوم
الآلية كالمنطق مثلا اذ مسائله آلات لتحصيل سائر العلوم
(واستباعها) اي ومثل كون تلك المسائل مستبعة ومتشاركة (غاية)
اي في الغاية كالعصمة عن الخطأ في الفكر وقد تسامح فيه ايضا حيث

فسر جهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية والحال ان جهة الوحدة العرضية نفس العصمة (جرت عادة العلماء) مدعى وصغراه سبقت وكبراه مطوية وصورته هكذا العلماء جرت عادتهم على التقديم لانهم كانوا طالبى كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية وجهة وحدة عرضية وكل من كان كذلك جرت عادتهم على تقديم الشعور فالعلماء جرت عادتهم ويمكن التصوير بالاستثنائى هكذا لما كانوا طالبى كثرة تضبطها جهة وحدة جرت عادتهم لكن المقدم حق والتالى مثله وتحتل ان يكون قولنا علم ان من حق كل طالب كثرة اشارة الى الكبرى وقوله لان كل علم كثرة الى الصغرى وتقدم الكبرى على الصغرى شائع لنكتة وهى هنا الرعاية بطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم فيكون التقدير هكذا كل كثرة تضبطها جهة وحدة وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه ان يعرفه بها ونضم هذه النتيجة الى قولنا جرت عادة العلماء فنقول كلما كان كل علم من حق طالبه ان يعرفه بها جرت عادة العلماء لكن المقدم حق وكذا التالى او نجعلها كبرى للصغرى المطوية هكذا المنطق علم وكل علم من حق طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فالمنطق من حق كل طالبه ان يعرفه بجهة الوحدة فيكون قوله جرى مستأنفا كانه قال انما جرت عادة العلماء على تقديم الشعور ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب من غيره حتى يأمن من فوات شئ مما يعنيه وصرف الهممة الى ما لا يعنيه ويزداد جده ونشاطه والعادة هى الفعل الاختيارى الذى دام وقوعه او كثر واذا قل يسمى نادرا (على تقديم) الشئ الذى يفيد (الشعور) هو المعرفة على سبيل الاجال ونقل عن الامام الشعور هو المعرفة ببعض الاعتبارات اى معلوم من وجه دون وجه لكن الاول اولى والمعنى جرى عادة العلماء فى مفتاح تصانيفهم على تقديم ما يفيد المعرفة الاجالية بمسائل العلم معرفة كائنة (بتعريف العلوم) ورسمها او بسبب تعريفها على هذا يكون متعلقا بالشعور (باحدى الجهتين) المتقدمتين الذاتية والعرضية (وبيان غايتها) اى العلوم (وموضوعها) معطوفان

(على الشعور) بتقدير المضاف و يجوز عطفهما على تعريف العلوم فان قلت ان الجهتين عبارتان عن الغاية والموضوع فذكر الغاية والموضوع يشعر انهما غيرهما قلت نعم اذ المراد بالغاية والموضوع المعبر عنهما بالجهتين تصورهما وبالمذكورين التصديق بهما بمعنى انه بعد تصور الجهة الذاتية وهى جهة الموضوع والجهة والعرضية وهى جهة الغاية تابعة للاولى بحكم ويصدق بان العصمة عن الخطأ فى الفكر غاية المنطق وبان كونه باحثا عن الاعراض الذاتية من حيث نفعها فى الايصال الى المجهولات موضوعه والحاصل انه لا بد للشارع فى العلوم من تقديم تصورهما باحدى الجهتين والتصديق بهما على الشروع (فى مسائلها) اى مسائل تلك العلوم ليمتاز المطلوب عند الطالب من غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة فى طلبه واذا جرت عادتهم على تقديم الشروع بتعريف العلوم (فنقول) مقتفيا على اثرهم ومعرفا للمنطق (باعتبار الجهة الاولى) وهى الوحدة الذاتية (المنطق) اى المفهوم الكلى الشامل لجميع المسائل المخصوصة وهو فى اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منهما المعنى وقد يطلق على ادراكات العقولات ويخص المعنى الاول باسم النطق الظاهرى والثانى بالباطنى ويجوز ان يكون فى اللغة اسم مكان فكأنه منبع النطق ومعدنه ووضع بازائه كلى مفهوم اجمالى يفصله قوله (علم باصول) وقوانين (يبحث) والبحث عبارة عن بيان احوال الشئ واحكامه لاعن بيان مفهومه (فيه) اى فى ذلك العلم (عن الاعراض) اى الاحوال والاصناف (الذاتية) والعرض الذاتى وهو الخارج المحمول الذى يلحق الشئ لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان او لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة الجزء منه وهو الحيوان او لمساويه كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب واعلم ان العوارض ستة لان ما يعرض للشئ فاما ان يكون عروضه لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروف اما مساولة او اعم منه او اخص منه او مبين له فالثلاثة الاول تسمى

اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض اما العارض للذات فظاهر
واما العارض للجزء فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات
مستند الى الذات في الجملة واما العارض للامر المساوي لان المستند الى
ذات المعروض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى الشيء مستند الى
ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستندا الى الذات والثلاثة الاخيرة تسمى
اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض والعلوم
لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها ونما ينبغي ان يعلم
ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية للشيء ان يرجع البحث فيه
اليها بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو
عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم طبيعي فله حيز
طبيعي او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي
لذلك النوع كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس او يحمل
ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز عموم موضوع العلم كقول
فقهائنا رحمهم الله تعالى كل مسكر حرام اي اكله او شربه فان
موضوع علم الفقه افعال المكلفين واكل المسكر وشربه نوع منها وحل
عليه الحرمة اللاحقة لامر اعم منه وهو كونه منها عنه او يجعل
عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض له
او ما يلحق لامر اعم بالشرط المذكور والمراد بالمعلومات التصورية ليس
ما يعم المعقولات الثانية بل المعلومات التصورية التي تنطبق عليها
المعقولات الثانية كفهوم الحيوان مثلا فان مفهومه جسم نام حساس
متحرك بالارادة وهو معلوم تصوري يعرض له الجنسية فيكون موضوع
المنطق عند المتأخرين المعلومات التي هي طبائع المفهومات المتصورة
من حيث هي هي كفهوم الحيوان وهو مفهوم المعقول الاول
(للتصورات والتصديقات) اي للمعلومات التصورية والتصديقية
هذا موضوعه عند المتأخرين كقولهم كل متحرك بحركتين مستقيمتين
لا بد وان يسكن بينهما فان المتحرك عرض ذاتي للجسم الطبيعي والمتحرك
بحركتين مستقيمتين تنوع من ذلك العرض لحق بهذا النوع السكون

لامر اعم منه وهو الجسم لانه اعم من المتحرك وغيره (من حيث) اما
 ظرف مستقر واما حال من التصورات والتصديقات او صفة لهما
 واما ظرف لغو متعلق ببحث وحيث هنا للسببية (نفعهما) والضمير
 للتصورات والتصديقات وكونه راجعا الى الاعراض الذاتية زيفه المحشى
 (فى الايصال) اى فى اىصال الذهن (الى) تحصيل (المجهولات) تصورية
 كانت او تصديقية واحترز بقيد الحثية عما لا تنفع فيه فى اىصال المذكور
 ككون كل واحد منهما قديما او حادثا او ممكنا او ممتنعا او حاصل في
 الذهن او الخارج الى غير ذلك من الاعراض الذاتية التى لا دخل لها
 فى الايصال المذكور بخلاف البحث عن الكليات الخمس والقول
 الشارح والقضايا وغير ذلك فانها من الاعراض الموصلة الى المجهولات
 التصورية والتصديقية واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هو
 المعقولات الثانية و اشار اليه الشارح العلامة بقوله (او) المنطق علم يبحث
 فيه (عن الاعراض الذاتية) فكلمة اول تقسيم الحداى حد موضوع المنطق
 اما كذا او كذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الآخر كذا لا للشك حتى
 ينافى التحديد ولا على معنى ان له حدين حتى يقال ان الحد لا يقبل القسمة
 (للمعقولات الثانية) اى الاحوال العارضة لشيء بحسب وجوده الذهنى
 اى ما للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فى عروضه وانما سميت بها
 لكونها متعلقة فى المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا يرى انه لا يمكن ان يعقل
 معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان
 منشأ اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلى واما
 الاحوال التى لا مدخل فيها للوجود الذهنى وانما تعرض لشيء فى الخارج
 كالحركة للجسم والاحراق للنار والاضاءة للشمس فتسمى لازم الوجود
 والاحوال التى لا مدخل لعروضها لشيء من الوجودين بل كلما وجدت
 الماهية كانت متصفة بها وعارضة لها كالزوجية للاربعة فتسمى
 لازم الماهية فقوله (التى لا يحاذى) مبنى للمفعول اى لا يوصف (بها)
 اى بالمعقولات الثانية (امر) نائب الفاعل حال كون ذلك الامر
 موجودا (فى الخارج) صفة كاشفة للمعقولات الثانية والمعنى ان المنطق علم

يبحث فيه عن الاوصاف الذاتية كائنة للمعقولات التي لا يقابل بها امر في الخارج لعدم صدقها على الامور الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية وغيرها فانها لا تصدق على الموجودات الخارجية لان كل ما وجد في الخارج فهو جزئي واعلم ان المنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها باعتبار المعقولات الاولى المندرجة تحتها ولهذا قيده بقوله (من حيث انها تنطبق) اي تشمل تلك المعقولات الثانية (على المعقولات الاولى) اشتمال الكل على الجزئيات (التي يحاذي) الصلة هنا ايضا مروية على صيغة المجهول والمجموع صفة كاشفة عن حقيقة المعقولات الاولى يعني ان المعقولات الاولى هي المعقولات التي يقابل (بها) اي بالمعقولات الاولى (امر في الخارج) لصدقها على الموجودات الخارجية كالانسان الصادق على زيد وعمرو وغيرهما واما المعقولات الثانية لا تصدق الا على الصور الذهنية فان الكلية واقسامها اوصاف للصور الذهنية كما مر لا للموجودات الخارجية لانها جزئيات والحاصل ان المعقولات الاولى امر كلي له صورة في الخارج كالانسان والحيوان والناطق والضاحك والمعقولات الثانية هي العوارض التي تلحق للمعقولات الاولى من حيث هي في الذهن ولم توجد في الخارج كالجنس والنوع والفصل ومعنى انطباقها على الاولى صدقها عليها بتركيب قياسي كما يقال الحيوان كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وكل مقول على كثيرين جنس فالحيوان جنس فالجنسية عرض ذاتي للمقول الثاني الذي هو الكل وقد لزم صدقه على المقول الاول الذي هو الحيوان بتركيب هذا القياس فان قلت ان الحيوان المطلق ايضا لا يوجد في الخارج وما وجد فيه حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون من المعقولات الثانية وجوابه ان تعقل الحيوان مثلاً بكونه انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ليس على انه عارض لغيره في الذهن اولاً وبالذات ثم يعرض على هذا المفهوم المتعقل بالشيئية في الذهن كما لا يخفى وبقية الابحاث في الشروح والخواشي (و) نقول (باعتبار الجهة الثانية) اي جهة الوحدة العرضية التي يكون التعريف بها

تعريفا بالرسم (المنطق قانون) اى امر كلى منطبق على جميع جزئياته
التي تعرف احكامها منه بضمها الى صغرى سهلة الحصول وهى
الحاصلة من حل عنوان موضوع المسئلة الكلية على ذات الموضوع
فتجعل تلك المسئلة كبرى ويحصل قياس من الشكل الاول ويتبع حل
محمول القانون على ذلك الجزئى مثلا كل قول شارح موصل الى المجهول
التصورى نأخذ من هذه المسئلة جزئيا من الموضوع لهذه المسئلة
ونحمل عنوانه على ذلك الجزئى فنقول الحيوان الناطق مثلا قول شارح
وكل قول شارح موصل الى المجهول التصورى فالحيوان الناطق
موصل الى المجهول التصورى وهو الانسان وقس عليه وهذا هو المراد
بقولهم القانون امر كلى ينطبق على جزئياته وقد نص الشيخ بان مسائل
العلوم موجبات حليات كليات حتى حكم بان مهملات العلوم كليات
فعلى هذه الشرطيات ماولة بالمسائل سميت القضية الكلية قانونا لانه
فى اللغة اسم للمسطر والجامع التوصل الى تحصيل الامور المتكررة على
الاستقامة وقد يطلق عليها ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور
المتكررة التى هى جزئيات موضوعها بها واصل ايضا باعتبار انها اصل
تلك الاحكام ومنشاؤها وقاعدة كائنها قاعدة الشجر وهؤلاء القضايا
اغصان وفروع لها ويسمى استخراجها من تلك القضية تفريعا
(يعرف منه) اى من ذلك القانون (صحيح الفكر) الجزئى الوارد
على المفكر الناظر فى مادة مخصوصة (وفاسده) لان الفكر ترتيب امور
معلومة للتأدى الى المجهول ولما لم يكن هذا الترتيب صوابا دائما لمناقضة
بعض العقلاء بعضا فى مقتضى افكارهم حتى ان الشخص الواحد يناقض
نفسه فى وقتين فمست الحاجة الى هذا القانون الكلى ليحصل به سداد
الفكر وتجنبه عن الخطأ والفكر عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة
من المطلوب المشعور به نحو المعلومات لتحصيل مباد مناسبة ونهايتها
حصول المبادئ وحركة من المبادئ الى المطلوب بترتيب تلك المبادئ
ونهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة
الثانية ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه

منساقان الى معرفته برسمه اراد الشارح العلامة ان يشير ان رسمه ايضا
قد يكون منساقا الى معرفته وغايته فقال (فاندرج في الجهة الاولى) وهي
الجهة الواحدة الذاتية (معرفة الموضوع) اي التصديق بموضوعية موضوع
المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة وهي ان المعلومات والمعقولات
ما يبحث في المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج
وهي ان ما يبحث في العلم عن عوارضه فهو موضوع ذلك العلم فتضم هاتان
المقدمتان بان يقال المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث في المنطق
عن عوارضه الذاتية وكل ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية فهو
موضوع ذلك العلم فالمعلومات او المعقولات الثانية موضوع المنطق
(على المذهبين) الاول القائل بان موضوعه التصورات والتصديقات
من حيث نفعهما في الايصال والثانية القائل بان موضوعه المعقولات
الثانية كما مر (و) اندرج (في) الجهة (الثانية) وهي جهة الوحدة
العرضية (معرفة الغاية) اي التصديق بغاية الفن اذ حصل منه
ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب على
الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيدان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق
فعلم ان المراد باندراج التصديق بالموضوع والغاية في التعريف حصول
التمكن التام على ذلك التصديق بواسطة حصول مقدمة كلية من
التعريف صالحة لان يجعل احدى مقدمتي الدليل المستلزم اياه لانه بمجرد
التعريف يحصل التصديق المذكور فاندفع ما قيل من انه يلزم اكتساب
التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يقم برهان على امتناعه ثم
نقول بعد شعورك بالوحدتين والتصديق المذكور (لما كان الغرض
من) تدوين (المنطق معرفة) الناظر المفكر (صحة الفكر) الجزئي
الوارد عليه حين النظر في مباد معينة ومواد مخصوصة فان قلت الفكر
اخذ في التعريف باعتبار الجهة الثانية التابعة للاولى فيلزم من جعل
الغرض من المنطق معرفة صحة الفكر ان تكون هذه الجهة مقصودة
دون الاولى وذلك مفضل الى جعل التابع مقصودا دون المتبوع قلت
نعم لكن هي ناشئة ايضا عن الجهة الاولى لان معرفة صحة الفكر ان كانت

ناشئة عن الجهة الثانية وهى ناشئة عن الاولى لكونها تابعة لها فتكون معرفة صحة الفكر ناشئة عن الجهة الاولى (و) الحال ان (الفكر) الجزئى (اما لتحصيل المجهولات التصورية) كتصور الحيوان الناطق الموصل الى معرفة الانسان (او) لتحصيل المجهولات (التصديقية) كالاستدلال على حدوث العالم بقولنا العالم متغير وكل متغير حادث (كان) جواب لما (للمنطق طرفان) اى قسمان فالمنطق منقسم اليهما انقسام الكل الى الاجزاء وطرف الفن طائفة من مسائله يبحث فيها عن احوال شئ او اشياء متناسبة فذلك (الطرفان تصورات وتصديقات) اى احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والآخر المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية وقد تقرر عندهم ان الفكر المحصل للمجهولات التصورية تصورات والفكر المحصل للمجهولات التصديقية تصديقات ولم يرقم عليه برهان ولذا قال طرفان (ولكل واحد منهما) اى من المتصورات والمتصدق بها او من الطرفين (مباد) جمع مبدأ وهى التى يتوقف عليها مسائل ذلك العلم (ومقاصد) جمع مقصد وهى نفس ذلك العلم المتوقف على تلك المبادئ اذا كان الحال على هذا النوال (فكان اقسامه) اى كان اقسام الفن بهذا الاعتبار (اربعة) المبدئين والمقصدين (فمبادئ التصورات) اى المسائل المعتبرة فى جانب التصورات هى المسائل الباقية عن احوال (الكليات الخمس) فالاضافة بمعنى فى او بمعنى اللام وسيجئ معناها ان شاء الله تعالى لتوقف القول الشارح الذى هو المقصد بالذات عليها فاحد اقسام الفن المسائل المباحثة عن الكليات الخمس فليس المراد بمبادئ التصورات هو الكليات الخمس انفسها كما ظن (ومقاصدها) اى مقاصد فى جانب التصورات (القول الشارح) فاحد اقسامه ايضا المباحث المتعلقة بالقول الشارح واما المقاصد فنفسه لامباحثه كما ان المبادئ هى الكليات الخمس لامباحثها ولما كانت المقاصد عبارة عن المسائل كالمبادئ لانها قسم المنطق وكان القول الشارح مابين المسائل الباقية عن احواله او بان المضاف محذوف اى مباحث القول الشارح وكذا الكلام فى الباقي

فيكون المبدآن والمقصدان عبارة عن المسائل (ومبادئ التصديقات)
 أي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية كما مر (القضايا) بأنواعها
 (واحكامها) من التناقض والعكس (ومقاصدها) أي المقاصد في جانب
 التصديقات (القياس) من حيث الصورة وأما قسم الصناعات فهو
 القياس من حيث المادة فلا يلزم تعداد المقسم مع الأقسام (ثم القياس)
 أعاده مظهرا والمقام يقتضي الإضمار للتنبيه على المغايرة بينهما كما أشرنا
 (أقسامه) مبتدأ ثان وخبره (خمس يسمونها) أي الأقسام
 (الصناعات) جمع صناعة وهي ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال
 الاختيارية من غير روية وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل (ووجه
 الضبط) أي ضبط القياس في الأقسام الخمسة (أن يقال) في ضبطه
 (أنه) أي القياس بحسب المادة (أن تتركب) ذلك القياس (من اليقنيات
 يسمى برهانا) وهو أمانة كقولك هذا متعفن الإخلاط وكل متعفن
 الإخلاط محموم فهذا محموم وأما أني كقولك هذا محموم وكل محموم متعفن
 الإخلاط فهذا متعفن الإخلاط والبرهان المسمى كما قال السيد ما يكون الاستدلال
 فيه بالعلة على المعلول كقولنا زيد محموم لأنه متعفن الإخلاط والبرهان
 الآن ما يكون الاستدلال فيه بالمعلول على العلة كقولنا هذا متعفن
 الإخلاط لأنه محموم (وان تتركب من الظنيات يسمى خطابة) بكسر
 الحاء اسم من قولهم خطب الخطيب أي وعظ ويقال قام فلان
 خطيبا أي واعظا وهي مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مضمونة كقولك
 الحبيب العتيق لا يصير عدوا وعمرؤ يطوف بالليل وكل من يطوف
 بالليل سارق فعمرو وسارق (وان تتركب من المسلمات يسمى جدلا)
 كقولك أكل الميتة عند الاضطرار ارتكاب أمر ضروري وكل ارتكاب
 أمر ضروري مباح فاكل الميتة عند الاضطرار مباح (وان تتركب
 من المخيلة يسمى شعرا) ومقدماته تؤثر في النفس أما بالبسط أو بضده
 مثال الأول هذا خل وكل خل ياقوته سيالة فهذا ياقوته سيالة ومثال الثاني
 هذا عنب وكل عنب مرهوع فهذا مرهوع (وان تتركب من المقدمات
 الشبيهة باليقنيات أو) من المقدمات الشبيهة (بالظنيات يسمى

(مغالطة) كقولك الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان فالانسان وحده حيوان ووجه الغلط كون الصغرى مركبة من موجبة وسالبة بسبب انضمام الوحدة الى الانسان فالموجبة كل انسان كاتب والسالبة لاشئ من غير الانسان بكاتب والقاعدة ان يضم كل واحد على حدة الى الكبرى فان ضمنا الموجبة الى الكبرى هكذا كل انسان كاتب وكل كاتب حيوان يتبع الصادق وهو كل انسان حيوان وان ضمنا السالبة الى الكبرى لم يتبع لان الصغرى يجب ان تكون في الشكل الاول موجبة فوقع التخليط من وضع المقدمتين مقام مقدمة واحدة فيتوهم ان الانسان وحده حيوان ولما عرف قسماً المغالطة بانها شبيهة باليقينيات او الظنيات اراد ان يفرع على تفريعها فقال (فالمغالطة اما سفسطة) ان تركيب من مقدمة شبيهة باليقينيات كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فانه في صدق المقدمتين يشبه اليقين وليس منه لفقدان الشرط وهو كلية الكبرى فانها ههنا قضية طبيعية (او مشاغبة) ان تركيب من مقدمات شبيهة بالظنيات كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو زاهد لقيامه بالليل فانه في الاستدلال بالعلامة يشبه الظنى اعنى قولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق لان الطواف بالليل يوجب الظن بالسارقية لا بالزاهدية (فالصناعات الخمس مع الاقسام الاربعة) وهى المبدأ والمقصدان (ان ابواب المنطق فهى اى ابوابه (تسعة) فاذا ضم معها مباحث الالفاظ تصير عشرة فان قلت انها ثمانية بناء على ان القياس مقسم فلا يصلح عده من الابواب والا يلزم تعداد المقسم مع الاقسام وهو غير جائز قلت القياس المقسم ماهو بحسب المادة وهو غير معدود في الابواب والقياس المعدود ماهو بحسب الصورة وهذا الجواب يستفاد مما سبق في القول على اعادة القياس مظهراً (وبعض المتأخرين عد مباحث الالفاظ جزءاً) اى قسماً آخر (منها) اى من اقسامه قصارت ابوابه عنده عشرة فنظم ابواب المنطق هكذا * لكاف ثم قافات ثلاثة * ويا ثم جيم ثم خاء * وشين ثم ميم نحن جئنا * بيان الفن يامن فى الرخاء اشار بالكاف الى الكليات الخمس وبالقفات

الثلاثة الى القول الشارح والقضايا والقياس وبالباء الى
البرهان وبالجم الى الجدل وبالحاء الى الخطابة وبالسين الى الشعر وبالميم
الى المغالطة ولما عُد ابواب المنطق اجمالا اراد ان يشرع في عدها
تفصيلا فقال (ولما اراد المصنف ان يلحق) اي يشير بخفية (الى كل)
اي كل باب والتنوين عوض عن المضاف اليه (من هذه الابواب)
التسعة او العشرة (تسهيلا على من يريد الشروع في العلوم من الطلاب
رتب الابواب) جواب لقوله لما اراد اي اراد ترتيبها وفيه مجاز مرسل
كما في قوله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة * فيصح قوله فصار تقديم مباحث
(على وفق) اي على طبق (ما) اي الاجمال الذي (اشرنا اليه) آنفا
قل فيه ان الخطابة فيما اشار اليه وقعت سابقة على الجدل وفي ترتيب
المصنف على عكسه فلا يكون على وفق ما اشار اليه واجيب بانه من باب
التغليب وبانه كانت النسخة الاولى كذلك ثم حرفها الناسخون وبان
المعنى على وفق ما اشرنا اليه من حيث الابتداء ويمكن ان يقال يحتمل
ان تكون الخطابة في النسخة التي رآها الشارح مقدما على الجدل
فيكون على وفق ما اشاروا اشار الى انه ينبغي ان يقدم الخطابة على الجدل
فكان ذلك اعتراضا على المصنف (فصار تقديم مباحث ايساغوجي
واجبا عليه) اي على المصنف رعاية للترتيب والواجب هنا الوجوب
العقلي (فقال) اي فاراد تقديمه فقال فالفاء فصيحة كما في قوله تعالى
فانفجرب اي فضرب فانفجرت ولم يقدر الشرط لان الفاء لا تدخل
على الماضي المتصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف على ما قال
سيد المدققين في شرح المفتاح (بعد ذكر الحبة ايساغوجي) اشار الى
كونه خبرا لمبتدأ محذوف بتقدير المضاف بقوله (ايساغوجي اي هذا باب
ايساغوجي) والى كونه عبارة عن الكليات الخمس بقوله (اي الكليات
الخمس) وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام
وانساغوجي علم لهذه الخمس وهو لفظ يوناني على ما قالوا اوسرياني
على ما قيل وقيل مركب من ثلاث كلمات في لغة يونان ايس بمعنى انت
واغو بمعنى انا واجي بمعنى ثم ولعل معناه على هذا نحن نبأحت هنا وقيل

معناه المدخل اى مكان الدخول فى المنطق والمراد به الكليات الموصلة الى القول الشارح وقيل ان حكما من الحكماء المتقدمين اودع الكليات الخمس عند شخص اسمه ايساغوجى وسافر فكان ذلك الشخص ينظر فيها مما كان يفهمها ولما قدم الحكيم جعل يخاطبه به فى اثناء درسه يا ايساغوجى الامر كذا وكذا فصار علمها وتسميتها بذلك من قبيل تسمية الشئ باسم قارئه وقيل انه اسم للحكيم المستخرج لها ثم جعل اسما لها فعلى هذا تكون التسمية من قبيل تسمية المستخرج باسم المستخرج والوجه المشهور فى تسميته لغة انه اسم للورد الذى له خمس ورق ثم نقل الى هذه الكليات لمناسبة بينهما فتكون التسمية حينئذ تسمية الشئ باسم شبيهه ولما كان ايساغوجى بابا اول من ابواب المنطق وكان عليه ان يقدمه شرع فى وجه تقديم مباحث الالفاظ فى صدر الرسالة فقال (ولما كان المنقسم اليها) الى الكليات الخمس وقال الفاضل المحشى اى انما اورد مباحث الالفاظ فى صدر باب ايساغوجى مع انها ليست منه لان اللفظ مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات الخمس التى هى ايساغوجى ومعرفة الاقسام موقوفة على معرفة المقسم (هو) اى ذلك المنقسم الى الكليات (الذاتى) اى الجنس والنوع والفصل (والعرضى) الخاصة والعرض العام (الذاتى) صفة لهما (هما) اى الذاتى والعرضى (قسمان من الكل) لانه اما ذاتى او عرضى (القسم) صفة للكل (من المفرد) لانه اما كلى او جزئى (القسم) صفة للمفرد (من اللفظ) لانه اما مفرد او مركب والمراد من اللفظ الدال بالوضع فالمقسم هو اللفظ المقيد بصفة الدلالة اللفظية الوضعية لا اللفظ مطلقا ومعرفته موقوف على معرفة القيد (وجب) جواب لقوله لما (التعرض فيه) اى فى باب ايساغوجى ونوقش فيه بانه انما يجب التعرض لمباحث الالفاظ قبل الكليات الخمس واما وجوب التعرض فى باب ايساغوجى فلم يلزم منه (لمباحث اللفظ وتقديمها على غيرها) لان المقسم مقدم على اقسامه ولما توجه على الشارح ان ما ذكر من التمهيد لا يفيد وجه تقديم الدلالات فى صدر الرسالة بل افاد وجه تقديم مباحث اللفظ فقد اجاب بقوله ان البحث عن اللفظ هنا لفهم المعنى منه

(ولما كان فهم المعنى من اللفظ باعتبار دلالاته) أى بسبب دلالة اللفظ (عليه) أى على المعنى فالباء سببية فلا اعتبار بمقحم فالأولى حذفه لانه يفهم من قوله باعتبار دلالاته ان فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق بمجرد تحقق الدلالة بل يتوقف بعد تحققها على الاعتبار بها ايضا فلو لم تعتبر تلك الدلالة لم يفهم المعنى وليس كذلك بل الفهم المذكور انما يتوقف على تحقق الدلالة فقط سواء اعتبر بها معتبر اولا بناء على ماسياتى من تعريف الدلالة (وجب التعرض) وهو التوجه الى الشئ من غير الاقدام عليه (والتصدى) وهو التوجه اليه مع الاقدام عليه والشروع فيه وفى بعض النسخ وجب التصدى بدون ذكر التعرض والتعرض فى اللغة الاشارة الى شئ والتنبية عليه والتصدى الاشارة والتنبية على وجه الدقة (اولا) أى قبل الشروع فى مباحث الالفاظ (لذكر تعريف) مطلق (الدلالة) وفيه بحث من وجهين الاول هو ان اللازم منه وجوب التعرض لتعريف الدلالة اللفظية الوضعية فقط وجوابه نعم ولكن عرف مطلق الدلالة الشاملة عليها وعلى غيرها ليعلم الطلاب انواعها ثم بين ما هو المقصود منها ههنا ليحتمل الطلاب عن غيرها ويحفظوا ما هو المقصود منها فيكون تعريف مطلق الدلالة لا يوضح ما وجب التعرض اليه لكنه اسند الوجوب الى الجميع لنكتة سبقت والبحث الثانى هو ان الدلالة صفة اللفظ ومرتبة الموصوف مقدمة على مرتبة الصفة فيكون تقديم مباحث الالفاظ على تعريف الدلالة واجبا وجوابه ان مباحث اللفظ موقوفة على تعريف الدلالة (وتقسيمها) لان موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال فالدلالة قيد موضوعها وجوابه بمنع ذلك لتخالف الاصطلاح بتعريفها وتقسيمها أى لذكر تقسيم الدلالة الى اللفظية وغيرها واللفظية الى المطابقة والتضمن والالتزام (ومنه) أى من اراد المص مباحث الالفاظ فى باب ايساغوجى (يعلم ان المصنف لم يعد مباحث الالفاظ بابا مستقلا من الفن) كما عده بعض المتأخرين بل ذكرها مقدمة لمباحث ايساغوجى كما يدل عليه العنوان ولوعده مباحث الالفاظ بابا مستقلا لقال بعد تمام الخطبة مباحث الالفاظ

ثم قال بعد تمامه ايساغوجي كما لا يخفى واعلم ان المص خالف المتأخرين حيث لم يجعل مباحث الالفاظ بابا من الفن وخالف الجمهور ايضا حيث جعلها مقدمة الكليات الخمس والجمهور جعلوها مقدمة الفن (بل ذكرها في باب ايساغوجي مقدمة لمباحثه) فقط لان مقدمة العلم عبارة عما يتوقف عليه ذلك مسائل العلم وذلك لا يوجب كونها من العلم نعم مقدمة الكتاب منه لانها عبارة عن طائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه واذا كان ذكر تعريف الدلالة وتقسيمها مقدمة لمباحث الالفاظ (فنقول) في تعريفها فالفاء جزائية (الدلالة هي كون الشيء) وعرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلاث المقصودة ههنا لان الدلالات الثلاث مقيدة بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم بالمطلق سابق على العلم بالمقيد لان المطلق جزء المقيد ومعرفة الجزء سابقة على معرفة الكل (بحيث يلزم من العلم) واعلم ان العلم يطلق في المشهور على معان احدها مطلق الادراك الذي يعم التصور والتصديق وثانيها التصديق اليقيني الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق التصديق الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الاحكام والمراد من العلم هو المعنى الاول (به) اي بذلك الشيء (العلم او الظن) وهو الاعتقاد الراجع مع احتمال النقيض ويستعمل في اليقين والشك (بشيء آخر) وهو المدلول كما يجئ (او) يلزم (من الظن به) اي بذلك الشيء وهو الدال (الظن بشيء آخر) واما لزوم العلم من الظن فلا يكاد يوجد ومعنى التردد ان المعرف بالفتح كل منها فهو تنويع لا تشكيك فالمراد بالعلم في الموضعين الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا يقينا او غيره وانما خص الظن بالذكر مع دخوله تحت العلم لتحصيل التقسيم لالكون العلم بمعنى اليقين بل العلم شامل لما عداه من الادراكات نعم انه بمعنى اليقين في تعريف البرهان بمعونة المقام ومثال لزوم العلم كلزوم العلم بوجود الصانع من العلم بوجود المصنوع ولزوم الظن من العلم كلزوم الظن بوجود المطر من العلم بوجود السحاب ولزوم الظن من الظن كلزوم الظن بوجود المطر

من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في جو السماء والقسم الرابع محال مع انه من المحتملات عقلا اذ يجوز العقل العلم من الظن (فالشيء الاول) قد (يسمى دليلا) وهو مهمة لظهور ان الدليل معلوم تصديقي وان الشيء الاول اعم منه ومن المعلوم التصوري ونظير هذا ما قال الفاضل الخيالي وغيره من الفضلاء في تعريف الدليل وهو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر مع ان المراد بالعلم التصديقي بقرينة ان التعريف للدليل فتخرج الحد بالنسبة الى المحدود والملزوم بالنسبة الى اللازم ولزومه من آخر كونه ناشئا وحاصلا منه كما يقتضيه كلمة من فانه فرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء فتخرج القضية الواحدة المستلزمة لقضية اخرى بديهية او مكتسبة فيندفع ما يقال فالصواب ان يقال فالشيء الاول يسمى دالا ودليلا فيكون قوله دليلا عطف الخاص على العام مع ان المتبادر من هذا التعبير الترادف فهذه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا مبني على اشتراط المساواة بين المعروف والمعرف كما هو مذهب المتأخرين ولوجوز التعريف بالاعم او الاخص كما ذهب اليه القدماء وهو الحق عند سيد المحققين لا يرد ذلك (برهانيا) بقاء النسبة (وبرهانيا) بدونها (ان لم يتخلل الظن) في الدليل كالعلم من العلم (والا) اي وان تخلله الظن (فدليلا) اي فيسمى دليلا (اقناعيا وامارة) اي لا قطعيا فالدليل البرهاني ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاقناعي والامارة ما يلزم من العلم به او الظن به الظن بشيء آخر (والشيء الثاني يسمى مدلولاً) فان قلت لم قدمت الدلالة على الدليل والمدلول مع ان الاولى عكسه لان الدلالة امر نسبي قائم بهما وجوابه ان الدلالة علة اتصاف الدال بالدالية وعلة اتصاف المدلول بالمدلولية والعلة مقدمة على المعلول فلهذا تقدمها عليهما وانما تقدم الدال على المدلول لان علم المدلول موقوف على العلم بالدليل وعلم الموقوف عليه مقدم على علم الموقوف ولما فرغ من تعريف الدلالة شرع في تقسيمها فقال (وتقسيمها) اي تقسيم الدلالة مبتدأ وخبره قوله (ان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية) وشرع في تقسيم الدلالة الغير اللفظية فقال (فوضعية ان توسط

الوضع فيها) اى ان كان الوضع واسطة في الدلالة الوضعية واعلم
ان الوضع واسطة في الثبوت لا واسطة في العروض والواسطة في الثبوت
هى ما يكون علة لعروض العارض لمعروضه سواء كانت تلك الواسطة
بنفسها متصفة بذلك العروض كالنار في اىصال الحرارة الى الماء او لا
تكون متصفة بذلك العروض كالبارى تعالى في اىصال السواد الى
الخبثى والواسطة في العروض وهى امر يعرض للعارض بالحقيقة
وبواسطته يعرض للمعرض فلا يكون هناك عروضان بل هو عروض
واحد منسوب الى الواسطة او لا وبالذات والى المعرض ثانيا وبالعرض
كما اشتهر في الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة لها بلا واسطة
وجالسها بواسطة السفينة فكل واسطة في العروض واسطة في الثبوت
بلا عكس كلى واعلم ان كون الوضع واسطة في المطابقة بالذات وكونه
واسطة في التضمن والالتزام بالواسطة لان الفظل لم يكن موضوعا
لمسماه لم يكن جزؤه مستفادامنه وكذا لازمه ولذا قال صاحب المحاكمات
دلالة المطابقة بمجرد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاركة من
العقل والوضع (كالخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين
ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقود) جمع عقد (والاشارات
والنصب) بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بضم النون وسكون
الصاد وفتح الباء وهو ما وضع لمعرفة الطريق مثلا اما فى الماء وغيره
(والا) اى وان لم يتوسط الوضع فى الدلالة الغير اللفظية (فعقلية كدلالة
العالم على الصانع) فعلى هذا تكون الدلالة الغير اللفظية منقسمة على
قسمين وضعية وعقلية وقد بنى هذا الكلام على ما قيل ان الطبيعية
مختصة باللفظية والحق ان لها اقسام ثلاثة كدلالة حرة الخجل وصفرة
الوجل على مدلولاتها طبيعية فالاقسام ستة لاجسة كما قال به الشارح
والسيد وغيرهما (واللفظية) ثلاثة لانها (ان كانت) الدلالة
(بتوسط الوضع) وهو جعل اللفظ بازاء المعنى (فوضعية والا)
اى وان لم تكن الدلالة بتوسطه (فان كانت بسبب اقتضاء طبيعة
اللافظ التلطف) منصوب على المفعولية للاقتضاء (به) اى بذلك اللفظ

الدال (عند عروض المعنى له) اى اللفظ (كدلالة اح) بفتح الهمزة
 وضمها بالخاء المهملة (على السعال) الدال على وجع الصدر
 (فطبيعة) لان طبع اللفظ اقتضى التلطف به عند عروض هذا
 المعنى له (والا) اى وان لم يكن بسبب ذلك (فعقلية كدلالة
 اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ) فان المسموع
 المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة وقال الشريف فى حاشية المطالع
 وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللفظ اذا كان
 مشاهدا كان وجوده معلوما بحس البصر لا بدلالة اللفظ انتهى
 ويؤيد ما فى المحاكات من ان اللفظ اذا دل باقوى الدالتين لا يدل
 باضعفهما وعلم ضعف ما قيل والمسموع المشاهد يعلم وجود لافظه
 بالمشاهدة وبدلالة اللفظ معا (والمقصود) من الاقسام (بالنظر للمنطق
 الدلالة اللفظية) احتراز عن غير اللفظية وان كانت وضعية كالدوال
 الاربع فهى غير منضبطة لاختلاف العقول والافهام (الوضعية) احتراز
 عن اللفظية الطبيعية واللفظية العقلية لانهما غير منضبطتين لاختلافهما
 باختلاف الطبايع والعقول ومع ذلك لا تشتملان الا لمعان قليلة فلم تفيا
 بالمقصود ايضا بخلاف الدلالة اللفظية الوضعية فانها منضبطة
 لاستواء الذكى والغبى بعد اشتراكهما فى العلم بالوضع وشاملة لمعان كثيرة
 (على ما لا يخفى وهى كون اللفظ بحيث متى) اى كلما (اطلق) اتى بسور
 الايجاب الكلى للتنبيه على ان الدلالة المعتبرة عند القوم هى الدلالة
 الكلية لا الجزئية فانه اذا فهم من اللفظ معنى فى بعض الاوقات بواسطة
 قرينة كفهم الرجل الشجاع من الاسد فى قولك رأيت اسدا فى الحمام
 بقرينة الحمام فاصحاب هذا الفن لا يحكمون بان مثل هذا اللفظ دال
 على مثل هذا المعنى بخلاف علماء البلاغة والاصول (فهم منه)
 اى من اللفظ (المعنى للعلم بالوضع) اى غير العالم لا يفهمه عند
 الاطلاق وفيه سؤال وجواب مشهور ان تقرير السؤال ان العلم بالوضع
 موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع ايضا يلزم
 الدور وتقرير الجواب ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا

وسابقا لا من اللفظ وحين الاطلاق والمتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من اللفظ وحين الاطلاق لا مطلقا ولا سابقا والموقوف غير الموقوف عليه فلا يلزم الدور وتحقيقه ان العلم بالوضع انما يتوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء والمتوقف على العلم بالوضع انما هو خطور المعنى في القلب من اللفظ والموقوف عليه للعلم بالوضع هو الفهم بمعنى الحصول والموقوف هو الفهم بمعنى الخطور فليس فيه المحذور المذكور هكذا قرر السؤال والجواب وحققه الفاضل المحشى حاصل السؤال للدليل المطوى القائم على صحة كلام الشارح فيكون المآل ان قوله للعلم بالوضع فاسد لانه مستلزم للفاسد وكل مستلزم للفاسد فهو فاسد وحاصل الجواب منع الصغرى والسند المفهوم من كلام المحشى ثلاثة الاول ان الفهم الموقوف عليه مطلق والفهم الموقوف مقيد والثاني ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق والعلم السابق لا يتوقف على الفهم في الحال والثالث خطور المعنى من اللفظ والتفات الذهن من اللفظ اليه متوقف على حصول المعنى في الذهن ابتداء والخطور متأخر عن الحصول مترتب عليه فيكون موقوفا عليه دون الحصول فانه لا يتوقف على الخطور (وهي) اى الدلالة (اللفظية الوضعية المنقسمة الى المطابقة والتضمن والالتزام كما قال اللفظ الدال) مجموع القيد والمقيد جنس (بالوضع) صلته محذوفة ويدل عليه قوله ما وضع له وللوضع معنيان احدهما جعل الشئ بازاء المعنى ليدل عليه بنفسه وهو المعنى الاخص المتبادر من الوضع عند الاطلاق الفارق بين الحقيقة والمجاز اذ لا وضع للمجاز بهذا المعنى فان دلالة على معناه بقرينة وثانيهما جعل الشئ بازاء المعنى ولو بمعونة القرينة وهو المعنى الاعم الشامل للحقيقة والمجاز (لا غير اللفظ من الدال) كالدوال الاربع ودلالاتها وان كانت وضعية لكن لا بحسب اللفظ فالجنس يخرج الغير اللفظية (ولا اللفظ الدال بالطبع او العقل) يعنى تقييده بالوضع لاخراج الطبيعية والعقلية (يدل) ذلك اللفظ بتوسط الوضع (على) (تمام ما) اى المعنى (وضع) ذلك اللفظ الدال (له) اى لذلك المعنى وانما

الترم لفظ التمام مع عدم الحاجة اليه تأكيداً واستحساناً لما وقع في مقابلة ذكر الجزء وبهذا ايضاً خرجت الدلالة التضمنية والالتزامية (بالمطابقة) اي دلالة حاصلة بالمطابقة ويجوز ان يتعلق بقوله يدل تعلقاً لفظياً (لموافقته) تعليل للتسمية اي تسمى مطابقة لتوافق اللفظية (اياه) اي تمام ما وضع له مأخوذة من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا (و) اللفظ الدال يدل بتوسط الوضع (على جزئه اي على جزء ما وضع له بالتضمن) يسمى هذه الدلالة تضمناً (لدلالته) اي لدلالة اللفظ (على ما) اي الجزء الذي (في ضمن الموضوع له) حين دلالته على مجموع ما وضع له (ان كان له اي لما وضع له جزء كما سيحكي مثاله) ان شاء الله تعالى مشروحاً (اما اذا لم يكن له جزء كما في البسائط) جمع بسيطة وهي ثلاثة اقسام بسيط حقيقي هو ما لا جزء له اصلاً (مثل الواجب تعالى وتقدس) عن الكلية والجزئية وعن الاوصاف النقيصة (والنقطة) وهي نهاية الخط (فلا يتصور فيهما التضمن) اي لا يمكن الدلالة بالتضمن لما وضع لمعنى بسيط لانها فرع الاجزاء وبسيط عرفي وهو ما لا يكون مركباً من الاجسام المختلفة الطبائع و اضافي وهو ما يكون اجزاءه اقل بالنسبة الى الآخر فالاولى ان يقال كما في بعض البسائط واعلم ان الواجب والنقطة بسيطان باعتبار ما صدقا عليه فاندفع ما قيل ان جزء الواجب وجزء النقطة موجودان لان معنى الواجب شيء واجب وجوده لذاته ومعنى النقطة ذو وضع غير منقسم (ومنه) ومن جواز كون الموضوع له بسيطاً واشترائط التضمن بوجود الجزء (يعلم ان المطابقة لا تستلزم التضمن) لجواز كون المسمى بسيطاً فتوجد دلالة اللفظ على المسمى دون دلالته على جزئه لعدمه (بخلاف العكس) اي التضمن يستلزم المطابقة لكونه مشروطاً بها (وكذا الالتزام لا يستلزم التضمن) لان الملزوم ربما كان من البسائط والالتزام كالتضمن يستلزم المطابقة لانهما تابعان لها ويستحيل وجود تابع بدون متبوع (واما استلزامها) اي استلزام المطابقة (الا التزام فالامام قال به) بان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازمه واقفه انها ليست غيرها واللفظ اذا دل على الملزوم

بالمطابقة دل على لازمه عند تصور ملزومه بالالتزام (و) هذا القول منه
 (ليس بتحقيق) لان الالتزام يتوقف على ان يكون لمعنى اللفظ لازم
 بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره وكون كل ماهية يوجد لها لازم
 كذلك غير متحقق لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك
 فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كانت دلالة عليها مطابقة ولا
 التزام لانتفاء شرطه واجيب عن متمسك الامام باننا لانم ان تصور كل
 ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها اذ كثيرا ما نتصور ماهيات
 ولا يخطر ببالنا غيرها فضلا عن انها ليست غيرها (و) اللفظ الدال
 بالوضع يدل (على ما) اى المعنى الذى (يلازمه) اى يلزم ذلك المعنى
 (اى الموضوع له فى الذهن) وهو قوة للنفس تشمل الحواس الظاهرة
 والباطنة معدة لاكتساب العلوم والحواس الظاهرة خمس السمع
 والبصر والشم والذوق واللمس والباطنة ايضا خمس الحس
 المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرف اما الحس المشترك
 فهى قوة مرتبة فى مقدم التجويف الاول من الثلاثة التى فى الدماغ
 تقبل جميع الصور المنطبعة فى الحواس الظاهرة فهؤلاء كجواسيس لها
 والخيال فهى قوة فى مؤخر التجويف الاول تحفظ جميع صور المحسوسات
 وتمثلها بعد الغيوبة وهى خزانة الحس المشترك والوهم فهى قوة فى
 آخر التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعانى الجزئية فى المحسوسات
 كالقوة الحاككة فى الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
 والحافظة فهى قوة فى اول التجويف الآخر تحفظ ما يدرك الوهم من
 المعانى الجزئية الغير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات وهى خزانة
 القوة الوهمية والمتصرف فهى قوة مرتبة فى مقدم التجويف الاوسط
 من شأنها تركيب بعض ما فى الخيال او الحافظة من الصور والمعانى مع
 بعض وتفصيله وهذه القوة اذا استعملها العقل فى مدركاتها لتركيب
 بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة واذا استعملها الوهم
 فى المحسوسات مطلقا سميت متخيلة (اى لزوما) بين اللزوم (ذهنيا) لا
 خارجيا فسر اللزوم بالمصدر المجرد اعنى اللزوم دون مصدره اعنى

الملازمة للتنبيه على ان يلزم بمعنى يلزم اذ كثيرا ما يأتي فاعل بمعنى فعل كقاتله الله تعالى بمعنى قتله وانما كان بمعنى يلزم لان اللازم الذهني لا يشترط ان يكون ملزومه ايضا لازماله على ما في التأسيس في باب المفاعلة وانما لم يشترط ما ذكر لجواز ان يكون اللازم ان يكون اعم لا مساويا هكذا قيل قلت ان الملازمة وال لزوم والتلازم بمعنى واحد وهو كون الشيء مقتضيا للاخر فعلى هذا لا يحتاج الى هذا التوجيه (بالالتزام) قيل انه متعلق بيلازمه وضعفه ظاهر بل متعلق يدل كما لا يخفى قيد قوله وعلى ما يلزمه بقوله في الذهن (لانه) اي اللفظ (لا يدل على كل امر خارج) عن الموضوع له (والا) اي وان كان اللفظ دالا على كل امر خارج عن الموضوع له (لكن كل شيء دالا على كل شيء) وهو باطل لان الخارج عن الموضوع له غير متناهية وقيل الظاهر ان يقال والالكان كل لفظ دالا على كل شيء وقيد بقوله في الذهن ايضا ولم يقل في الخارج بدله ولم يجعله مطلقا ايضا لان اللزوم الخارجى ليس بشرط فان العمى يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج فظهر ان قوله لانه لا يدل تعليل للقيد المذكورين لاتعليل للتسمية كما هو المتبادر مما سبق ووجه التسمية ظاهر ضمنا ومن هذا التقرير ظهر الجواب عما اورده المحشى من الاستدراك لانه انما يدعى تقدير كونه وجه التسمية ولا يجب حمله عليه (ولا) يدل (على بعض مبهم غير مضبوط) بضابط يوجب الفهم وهو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص (لعدم الفهم) لان المبهم لا يفهم (بل يدل على) كل (امر خارج) عن مفهومه (لازم له) ذهنا (فالدلالات) على ما علم (الثلاث) ووقع في بعض النسخ ثلاث (كالانسان) اي اللفظ الذي يكون مثالا للدلالات الثلاث مثل لفظ الانسان وهذا المثال مطابق للمثل (فانه يدل على) تمام المعنى الموضوع له الذي هو (الحيوان الناطق) (با) الدلالة (المطابقة) (و) يدل (على احدهما) اي على الحيوان فقط او الناطق فقط (حين دل على مجموع الحيوان الناطق لان لفظ الانسان اذا دل على الحيوان او على الناطق عند ارادة احدهما من لفظه يكون حينئذ من قبيل

ذكر الكل وهو الانسان وارادة الجزء وهو اما الحيوان او الناطق
 فيكون معنى مجازيا ودلالة اللفظ على المعنى المجازى مطابق لا تضمنى
 (ب) الدلالة (التضمن) لكونه جزء ما وضع له (و) يدل (على قابل العلم)
 (و) قابل (صنعة الكتابة) (ب) الدلالة (الالتزام) الفرق بين اللزوم
 والالتزام ان اللزوم يستعمل فيما يكون اللزوم لزوما بينا بالمعنى الاخص
 وسيجئ بيان اللزوم البين بالمعنى الاعم والمعنى الاخص قريبا ان شاء
 الله تعالى (وفي هذا المقام) اى فى تقسيم الدال بالوضع الى المطابقة
 والتضمن والالتزام (اسئلة) هى جمع سؤال جمع قلة وعبر به لاستعماله
 حقيقة فيما دون العشرة وهى اقل منها اذا المذكور (ثلاثة الاول)
 منها (ان حدود الدلالات الثلاث ينتقض كل) واحدة (منها) اى من
 الدلالات الثلاث (بالاخرين) اى بالدالتين الاخرين يعنى انه يصدق
 تعريف المطابقة على التضمن والالتزام وتعريف التضمن على المطابقة
 والالتزام وتعريف الالتزام على المطابقة والتضمن فلا يكون حد كل
 واحدة منها مانعا لانه اعم وهو فاسد وذلك (فى مثل ما اذا فرضنا) اى
 فيما اذا فرضنا ان اللفظ مشترك بين الشئ ولازمه والمجموع المركب
 من الملزوم واللازم (ان) لفظ (الشمس موضوع للجرم والضوء
 والمجموع) قال المحشى فيه ان مادة الانتقاض فى التعريفات لا بد ان
 تكون متحققه ولا يكتفى بالفرض فيها لان ناقض التعريف مستدل
 والمستدل لا يكفيه الاحتمال جوابه ان ذلك انما هو فى تعريف الماهية
 الحقيقية دون تعريف الامور الاصطلاحية والاعتبارية ولذا اكتفى
 غير واحد من الفضلاء بالفرض (فان الدلالة) اى دلالة لفظ الشمس
 (على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة) لكونها دلالة على تمام
 ما وضع له اذا عنى هو بها فقط ينتقض ح بدلالة التضمن وذلك بالنظر الى
 المجموع وبدلالة الالتزام اذا عنى بها الجرم فقط (و) يمكن ان يكون
 الدلالة عليه (تضمنا) اذا عنى بها المجموع وينتقض حدها بالمطابقة اذا
 عنى هو بها وبالالتزام اذا قصد بها الجرم فقط فانها تدل عليه بالمطابقة
 وعلى الضوء بالالتزام (و) يمكن ان يكون الدلالة عليه (التزاما) اذا

قصد بها الجرم فقط فتدل عليه بالمطابقة وعلى الضؤ بالالتزام لانها دلالة على الخارج وينتقض حدها ايضا بالتضمن اذا قصد بها المجموع وبالمطابقة اذا قصد بها الضؤ فلا يكون شئ من الحدود مانعا واذا لم يكن كل منها مانعا (فلا بد من قيد بتوسط الوضع) اى قيد هذا التركيب (فى كل واحد منها) اى من الحدود الثلاثة بان يقال اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له مطابقة وعلى جزء ما وضع له بتوسط الوضع لما وضع له تضمنا وعلى ما يلزم ما وضع له فى الذهن بتوسط الوضع لما وضع له التزاما (كما فعلوا احترازا عن الانتقاض) المذكور يجوز ان يكون مفعولا له للقيد اولفعلوا ويجوز التنازع فيكون مفعولا لاحدهما ومفعول الآخر محذوف (وجوابه) اى جواب السؤال بالانتقاض (من وجهين احدهما ان) الدلالات الثلاث من (الامور التى تختلف باختلاف الاعتبار) لان دلالة الشمس على الضؤ تكون مطابقة وتضمنا والتزاما بالاعتبار فالامور التى تختلف باختلاف الاعتبار (يراد) اى يعتبر (فى تعريفها قيدها الحيثيات) وفى بعض النسخ فى تعريفها قيدها الحيثية سواء ذكرت اولم تذكر (فاذا قيد بقيدها الحيثية يندفع الانتقاض) فكما اکتفوا كلهم) اى المؤلفين (بارادتها) اى ارادة قيد الحيثيات (من غير ذكر فى تعريفات الكلليات الخمس) وفى بعض النسخ فى تعريف الكلليات (حيث يمكن ان يكون الشئ الواحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما) كما يمكن الدلالة على الواحد مثل دلالة الشمس على الضؤ مثلا مطابقة وتضمنا والتزاما (كالملون) مثلا (فانه جنس للاسود) والاحمر وغيرهما لانه تمام الجزء المشترك بينهما (ونوع للمكيف) لان المكيف جنس تحته انواع كالشموم المكيف بكيفية من الروائح الطيبة والكريهة والمطعوم المكيف بكيفية الطعم من الحلاوة والمرارة والملون بكيفية اللون من السواد والحمرة (وفصل للكثيف) وهو الجسم الملون فانه مميز للكثيف من اللطيف وهو الجسم الغير الملون كالهواء والماء وما يظهر للماء من اللون فانما هو لمحله لاله واما قول عائشة

رضي الله تعالى عنها وعن ابويها كنا نتقوت الاسودين الماء والتمر
 فمن باب التغليب (وخاصة للجسم) لانه قابل للابعاد واللون خارج عن
 حقيقته لكنه لازم له اذ المجردات كالعقول والنفوس لالون لها
 (وعرض عام للحيوان) لانه شامل له ولغيره من الاجسام والحاصل انه كما
 اندفع الانتقاض في هذه الكليات بواسطة ارادة قيد الحثية في كل منها
 بان يقال الملون من حيث انه تمام المشترك جنس للاسود ومن حيث انه
 مميز فصل ومن حيث انه جزء اضافي نوع للمكيف ومن حيث انه خارج
 عن حقيقة الجسم لازم له خاصة ومن حيث انه شامل للحيوان وغيره
 عرض عام كذلك يندفع الانتقاض في تعريف الدلالة بارادة قيد
 الحثية بان يقال المطابقة هي الدلالة على تمام ماوضع له من حيث انه
 تمام ماوضع له والتضمن هي الدلالة على جزء ماوضع له من حيث انه
 جزء ماوضع له والالتزام هي الدلالة على لازم ماوضع له من حيث انه
 لازم ماوضع له فحينئذ لا انتقاض اصلا (اكتفى المصنف ههنا) اى
 في تعاريف الدلالات بارادة قيد الحثيات (ايضا) اى كما اکتفوا بارادة
 قيد الحثيات في الكليات (وثانيهما) اى ثانی الجوابين ان يقال (ان
 ترتب الحكم) اعم من ترتبه ابتداء ومن ترتبه بواسطة الموصوف
 والمراد به الاثر المترتب على الشئ كما هو مصطلح اهل الاصول وهو
 ههنا مضمون جلة يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بالالتزام اى
 الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالالتزام (على المشتق)
 اى الدال بالوضع للمعنى المدلول اولها هو جزء منه خارج عنه فان الدال
 مشتق والوضع متعلق به فهو من تمته وصلته محذوفة وهى التى
 قدرناها آنفا فان قلت الحكم مترتب على الموصوف الذى هو اللفظ
 لانه محكوم عليه قلت نعم ولكن لما كانت الصفة ههنا صفة مشتقة
 جارية على من هى له كانت هى موصوفها عبارة عن شئ واحد
 فالحكم على موصوفها حكم عليها ايضا (يدل) اى ذلك الترتيب
 (على عليه المأخذ) اى المشتق منه لذلك الحكم كافي قوله تعالى
 * السارق والسارقة فاقطعوا ايديها * فان ترتب القطع على السارق

والسارقة المشتقين من السرقة يدل على عليتها للقطع (فترتب كل)
واحد (من الدلالات الثلاث) بانه يدل بالمطابقة و بانه يدل بالتضمن
و بانه يدل بالا لتمام (على الدال بالوضع) لتمام ماوضع له وعلى
جزئه وعلى مايلازمه في الذهن (يدل على ان) الاحكام المذكورة
وهي (تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا والتزاما انماهي) اي التسمية
(بسبب كون تلك الدلالة بالوضع لتمامه) اي لتمام المعنى المدلول
(اوجزئه) اي لجزء مدلول اللفظ (او) دلالة بالوضع (ملزومه) اي
ملزوم اللفظ والاولى ان يقال اولازمه بدل ملزومه كما لا يخفى والجواب
بان اسم المفعول ههنا بمعنى اسم الفاعل لا يدفعه قال المحشى فيه ان
الظاهر ان مرجع الضمائر المعنى المدلول اي بالوضع لتمام معنى المدلول
اوجزئه اولملزومه فيلزم ان يكون المعنى التضمني الكل لا الجزء مع ان
الامر بالعكس فالصواب ان يقال اولما هو جزء له اي بالوضع للشئ المدلول
جزء له وان كان المرجع ماوضع له يلزم ان يكون ماوضع له في الالتزام
اللازم والظاهر ان قوله اوجزئه من قبيل سهو القلم اجيب على تقدير
الرجوع الى المعنى المدلول بانه يمكن ان يكون اضافة الجزء الى
المعنى المدلول بيانية فيكون المعنى اوالجزء الذي هو جزء فلا محذور فيه
وعلى تقدير الرجوع الى ماوضع له بانه لا يلزم ما ذكر اذ لا يلزم ان يراد
من المضاف هو الملزوم في قوله اولملزومه امر يغير للمضاف اليه بالذات
حتى يرد ما قلتم كما ان اضافة قوله لتمامه ليست امرا يغير بالذات لماوضع له
وحاصله ان التمام والملزوم المضافان الى ماوضع له فلا اشكال (والثاني)
من الاسئلة الثلاثة (ان تقييد دلالة الالتزام باللزوم الذهني) حيث قال
وعلى مايلازمه في الذهن (لاحاجة اليه) بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيا
كان او خارجيا فيكون قيد في الذهن مستدركا بل يكون مضرا لان
دلالة الالتزام الحاصلة في ضمن اللزوم الخارجى يكون خارجة
في التعريف (لان الغرض من اشتراط اللزوم تصحيح الانتقال) اي انتقال
الذهن من الملزوم الى اللازم (وضبط الدلالة) اي دلالة اللفظ على اللازم
الخارج عن الموضوع له لانها لو لم تكن مضبوطة لزم ان يكون اللفظ

دالا على امور غير متناهية (وهما) اى تصحيح الانتقال وضبط الدلالة
 (حاصلان باى لزوم كان) اى خارجيا او ذهنيا (والا) اى وان لم يكونا
 حاصلين باى لزوم كان (لم يكن اللزوم لزوما) اذلا نعنى بالملازمة بين
 الملزوم ولازمه الا تصحيح الانتقال والظبط (وجوابه انا لانسلم
 حصولهما باللزوم الخارجى فان اللزوم ذهنى كونه) اى اللازم
 (بحيث يلزم من تصور المسمى) اى الملزوم (تصوره) اى اللازم وحاصله
 امتناع انفكاك تصور الملزوم الذى هو المسمى عند تصور الخارجى الذى
 هو اللازم قيل قوله فان اللزوم ذهنى مستدرك اذ لا دخل فى السندية
 لمنع المذكور وانما السند قوله اللزوم الخارجى كونه بحيث يلزم ورود
 ظاهرا اذ حصولهما باللزوم ذهنى مما لا نزاع فيه بين السائل والمجيب
 وانما النزاع فى حصولهما باللزوم الخارجى ويمكن ان يقال ان قوله
 لانسلم حصولهما باللزوم الخارجى يفيد ان حصولهما باللزوم ذهنى
 مسلم وكأن السائل قاس اللزوم الخارجى الى اللزوم ذهنى لاشتراكهما
 فى اللزوم فتوهم ان الفرق بينهما تحكم وخروج عن الانصاف اذ لا فرق
 بين لزوم ولزوم فاراد المانع تحقيق الجواب وازالة الشبهة ببيان الفرق
 فقال ما قال واجيب بجواب آخر انه ذكره توطئة لما بعده وتوضيحه
 بناء على ان المعرفة بالشئ يكمل بمعرفة ضده اولانه لما اراد ان يبين اللزوم
 الخارجى اراد ان يبين ذهنى ايضا استطراد ابواسطة مناسبة المقابلة
 والضدية افادة للتعلل فائدة معتداتها وقدمه على الخارجى لكونه مذيلا
 لكلام وان لا يكون بين المعنيين فصل (فيتحقق الانتقال) اى انتقال
 الذهن من الموضوع له الى الخارج اللازم باللزوم ذهنى (وان اللزوم
 الخارجى كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه) اى اللازم
 (فيه) اى فى الخارج (ولا يلزم من ذلك) التحقق (انتقال الذهن منه) اى
 من الملزوم (اليه) اى الى اللازم فاذا لم يتحقق الانتقال فى اللزوم الخارجى
 لا يصح قول السائل وهما حاصلان باى لزوم كان وتحقيق الجواب
 ان ماهية اللزوم ذهنى تقتضى صحة الانتقال من الملزوم الى اللازم
 وهو ظاهر لمن تصور مفهومه بخلاف اللزوم الخارجى فانه يقتضى

عدم الانفكاك بينهما في الخارج ولا يلزمه عدم الانفكاك في الذهن
اذلك موطن حكم لان النار مثلا يلزمه الاحراق في الخارج دون الذهن
(كيف) اي كيف لا يحتاج الى تقييد دلالة الالتزام بالزوم الذهني
(ولو كان الزوم الخارجى شرطا) لتحقيق الدلالة الالتزامية ومصححا
للانتقال (لما تحقق) دلالة (الالتزام بدونه) اي الزوم الخارجى واللازم
باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلا متناع تحقق المشروط بدون
الشرط واما بطلان اللازم فقد اشار اليه بقوله (وليس كذلك)
بل هو متحقق بدونه (فان العمى يدل على البصر التزاما لانه عدم البصر)
اي عدم المضاف الى البصر والمضاف اليه خارج عن المضاف وان كان
الاضافة داخلية فيه وهذا معنى ما يقال ان القيد خارج عن المضاف
وان كانت الاضافة داخلية فيه وهذا معنى ما يقال ان القيد خارج والتقييد
داخل فلا يكون دلالة العمى على البصر تضمينة لان البصر كما عرفت
خارج عن الموضوع له وهو العدم مع قيد الاضافة (عما من شأنه ان
يكون بصيرا) والمراد من الشأن اعم من ان يكون من شأن شخصه
اونوعه اوجنسه القريب فالاول كالشخص الذي صار اعمى بعد كونه
بصيرا فانه بحسب شخصه قابل للبصر والثاني كالا كنه فانه بحسب
نوعه وهو الانسان قابل له والثالث كالعقب فانه بحسب جنسها
القريب قابلة له فقولنا عدم البصر كالجنس شامل لجميع العمى والباقي
كالفصل يخرج الشجر والجرجر وغيرهما من الجمادات لانه يصدق عليهما
عدم البصر لكن ليس من شأنهما ان يكون بصيرين والعمى يدل
على عدم المضاف الى البصر بالمطابقة لانه موضوع له لا العدم
والبصر معا وعلى البصر بالالتزام فان قلت ان فهم البصر مقدم على
فهم العمى فكيف تكون دلالة العمى على البصر التزامية مع ان
الواجب تأخير تلك الدلالة عن المطابقة لكونها تابعة لجوابه بان السيد
السند قد صرح في حاشية المطالع بان فهم المدلول الالتزامى قد يكون
متقدما على فهم المسمى كالملكات بالقياس الى عدماتها انتهى (وعدم
البصر يكون البصر لازماله) اذ لا يمكن تعقله بدونه (في الذهن)

اي ينتقل الذهن منه الى البصر فيتحقق الالتزام (مع المعاندة بينهما في الخارج) لانه لم يوجد في الخارج شخص له البصر وعدم البصر فلو وجدا معا في الخارج يلزم اجتماع الوجود والعدم في آن واحد فهذا محال لان بينهما التقابل بالعدم والملكة واعلم ان اقسام التقابل اربعة الاول تقابل التضاد وهو الضدان الوجوديان يتعاقبان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما كالسواد والبياض والثاني التضاييف وهو كون الشئيين وجوديين بحيث يكون تعقل كل واحد منهما سببا لتعقل الآخر كلابوة والبنوة والثالث التقابل بالعدم والملكة وهو امران احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي عن موضع قابل له كالبصر والعمى وكالعلم والجهل والرابع التقابل بالايجاب والسلب وهو امران احدهما عدم الآخر مطلقا سواء من موضوع قابل اولا كالفرسية واللافرسية (والثالث) من الاسئلة الثلاثة ان يقال (ان قابل العلم وصنعة الكتابة لا يصح ان يكون مثلا للدلول الالتزامي لانه لا يلزم من تصور الانسان) وهو المسمى (تصورهما) اذ كثيرا ما يتصور الانسان ولا يخطر بالبال شئ من لوازمه فمثاله لا يطابق الممثل له وهو المدلول الالتزامي الذي ذكره بقوله وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام (فالاولى) انما يقل فالصواب لانه اتى للتمثيل ومطابقة المثال للممثل غير لازم اذ التمثيل بالغلط جائز والمناقشة في المثال ليس من دأب المحصلين (التمثيل بزوجية الاثنين) قيل بل الاولى التمثيل بدلالة العمى على البصر على ما لا يخفى لانه يلزم من تصور العمى تصور البصر بخلاف الاثنين لانك كثيرا ما تتصور ماهية الاثنين ولا يخطر ببالك الزوجية فضلا عن الحكم بالزوجية يظهر لك عند رجوعك الى وجد انك وجوابه ان مبنى التمثيل بالاثنين بناء على انها من قبيل قضايا قياساتها معها بمعنى ان الاثنان عدد منقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين زوج فالاثنان زوج واذا كانت من هذا القبيل فيلزم من تصورهما التصديق بالزوجية (وجوابه ان اللزوم الذهني بين الانسان والقابلية المذكورة اللزوم البين بالمعنى الاعم والتعريف المذكور) اي تعريف اللزوم بكونه

بحيث يلزم من تصور المسمى تصور اللازم (للزوم البين بالمعنى الاخص واعلم ان الزوم اما بين او غير بين وغير البين من الزوم ما يحتاج الى اقامة الدليل على الحكم بالزوم كالحكم بلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى ما يقام عليه قولنا لانه متغير وكل متغير حادث والبين من الزوم وهو ما لا يحتاج الى الاقامة المذكورة يطلق على معنيين احدهما كون اللازم بحيث يلزم من تصور الملزوم تصوره كتصور الابوة الكافية في تصور البنوة الكافيان في الحكم بلزوم احدهما للآخر وثانيهما كون اللازم بحيث يكفي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما وهذا المعنى اعم من الاول لانه علم من كونه بينا ان التصورين كافيان في الجزم بالزوم بينهما في المعنى الاول كما في المعنى الثاني مع اعتبار استلزام تصور الملزوم تصور اللازم فيه وهذا ليس بمعتبر في المعنى الثاني بل المعتبر فيه مجرد كون التصورين كافيين في جزم العقل بالزوم بينهما فيكون المعنى الثاني اعم من الاول لانه كلما تحقق استلزام تصور الملزوم تصور اللازم تحقق كون التصورين معا كافيين في الجزم بالزوم بينهما وليس كلما تحققت كفاية التصورين معا في الجزم بالزوم بينهما تحقق استلزام تصور الملزوم تصور اللازم لجواز ان لا يكون تصوره مستلزما تصوره كما في قابل العلم وصناعة الكتابة (واشترط الاخص) اي اشترط كفاية تصور الواحد (يوجب اشترط الاعم) اي اشترط كفاية التصورين والالجاز ان لا يكون التصوران في مادة كفاية التصور الواحد كافيين في الحكم بالزوم بناء على ان زيادة محصلات الشئ توجب زيادة ذلك الشئ لانقصانه وانتفائه قال المحشى فيه ان ايجاب اشترط الاخص اشترط الاعم يستلزم اشتراطهما معا فالدلالة انما تحقق اذا تحققا معا وفي هذا المثال لم يتحقق الاخص فلا يتحقق الدلالة فكيف يصح التمثيل بهذا القدر فالصواب في الجواب ان يقال بكفاية الفرض في التمثيل او بجعل التمثيل على مذهب الامام وهذا في الحقيقة اعادة السؤال مع التوضيح لان قول السائل لانه لا يلزم الخ صريح في ان الزوم البين بالمعنى الاخص غير متحقق في المثال المذكور مع انه شرط للدلالة

الالتزامية وحاصل جواب الش المنع مع السند فان قوله الاتي وبهذا القدر
يصح التمثيل في قوة المنع لانه موجه والموجه مانع يكفيه الاحتمال ولا يلزم
ان يكون السند معتقده وهذا معنى ما قيل من ان المانع لا مذهب له
فكأنه قال لانسلم توقف صحة التمثيل على تحقق الاخص لجواز
كفاية تحقق الاعم وقوله واشترط الاخص يوجب اشتراط الاعم
بمجازات مع الخصم فكأنه قال سلمنا ان الاخص شرط وهو يستلزم
ان الاعم شرط ولكن لانسلم ان الاخص شرط التحقق بل شرط
الانضباط والقبول وليس المراد ان الاخص شرط لتحقيق الدلالة
الالتزامية ايضا لوجهين الاول ان قوله واما كفاية المعنى الاعم الخ
صرح في ان الاخص شرط القبول لا شرط التحقق لانه قال فبحث
آخر والا لا يكون بحثا آخر والثاني انه لو كان الاخص شرطا لتحقيقها
لا يصح قوله وبهذا القدر يصح (لعدم تحقق) وجود (الاخص
بدون الاعم) كالانسان بدون الحيوان واذا لم يوجد بدونه (فيكون
المعنى الاعم ايضا) اى كالاخص (شرطا) لتحقيق اللزوم الذهني
بين الانسان والقابلية المذكورة لانه لم يوجد بدونه كان شرطا
لتحقق المذكور لكن ضمنا والاخص صريحا وقصدا (والتمثيل)
الذى مثله المص للزوم الذهني بقابلية صنعة الكتابة والعلم (له) اى
للزوم البين بالمعنى الاعم (لا للاخص) حتى يرد ما قلتم من عدم
صلاحية المثال المذكور للزوم المزبور (وبهذا) اى بكونه شرطا ضمنا
(القدر) المذكور من التأويل وهذا دفع لما يقال من ان المقصود الاصل
هنا هو الاخص فوجب التعرض لمثاله لا لمثال الاعم فاجاب بقوله
وبهذا القدر (يصح التمثيل) فيكون المثال مطابقا للمثل الذى هو
الاعم اذ هو شرط ضمنا (واما كفاية المعنى الاعم لكون) دلالة
(الالتزام مقبولا او عدم كفايته فبحث آخر) لا يليق تفصيله في هذا
المختصر لما فيه من الاطناب (فيه خلاف بين الامام) الرازى
(والجمهور كما عرف في المطولات) لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث
شرع في تقسيم اللفظ فقال (ثم اللفظ) الدال بالوضع اورد لفظة ثم

إشارة إلى أن تقسيم اللفظ موقوف ومتأخر عن بيان الدلالات الثلاث لأن المراد من اللفظ هنا هو اللفظ الدال الذي يعتبر فيه الدلالة فيكون الدلالة متقدمة على تقسيم اللفظ لأن الدلالة بمنزلة الجزء من اللفظ الدال الذي هو المقسم المتقدم على التقسيم وجزء المتقدم على الشيء والذي كان بمنزلة الجزء يكون مقدما على ذلك الشيء (أما مفرد) قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجملة وقد يطلق على ما يقابل المركب والمراد به هنا المعنى الأخير (وبسيط) عطف تفسيري هما مترادفان (وأما مؤلف ومركب) إشارة إلى أنه لا فرق بينهما كما هو رأي الشيخ صرح به الإمام (لأنه) أي اللفظ الدال منحصر في قسمين لأن اللفظ (أما أن لا يراد) أي لا يقصد (بجزء منه) أي من اللفظ (دلالة على جزء المعنى الموضوع له أو يراد) لا يظهر فائدة هذا التردد لأنه مستفاد من المتن (والأول المفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) وفي نسخة على جزء المعنى وفي التعريف نظر من وجهين أحدهما أنه إن أراد بعدم الإرادة ههنا وبالإرادة في تعريف المؤلف فيما بعد بالفعل فعلى هذا يكون التقدير هكذا أن المفرد هو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بالفعل والمركب يكون عكس ذلك فيلزم حينئذ أن يكون المركب مفردا قبل إرادة الدلالة وبعدها يدخل المفرد الذي له جزء مثل الحيوان الناطق في حد المركب لأنه بحيث يقصد بجزئه الدلالة على مفهوم الحيوان والناطق اللذين هما جزء الشخص المسمى بالحيوان الناطق وذلك عند إطلاقه على الإنسان فينتقض التعريفان جمعا ومنعا وثانيهما أنه إن أراد بالإرادة وعدمها بالقوة في التعريفين فيلزم أن يكون المفردات التي لها أجزاء ولاجزأها معان يدل تلك الأجزاء على تلك المعاني مركبة لأنه يراد بجزء منها دلالة على جزء معانيها بالقوة فيصدق عليه تعريف المركب فلا يكون تعريف المركب مانعا وتعريف المفرد جامعا وهو باطل والجواب عنه

باختيار الاحتمال الاول وقوله يلزم ان يكون جميع المركبات مفردا قبل ارادة
 الدلالة الخ قلنا لان سلم لزوم ذلك لان في التعريفين قيد امقدرا مانعا
 لهذا النقص المذكور فيكون تعريف المفرد على هذا التقدير هكذا
 المفرد هو الذي لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه حين ارادة المعنى
 الموضوع له منه ويكون تعريف المركب هكذا المركب هو الذي يراد
 بجزء منه دلالة على جزء معناه حين ارادة المعنى الموضوع له من هذا
 التركيب فعلى هذا لا يلزم الانتقاض المذكور وهذا التعريف صادق
 على خمسة اقسام اشار اليها بقوله (اعم من ان لا يكون له جزء) اصلا
 (كهمزة الاستفهام) اى ما صدق عليه همزة الاستفهام (او كان له
 جزء) لكن (لا) يكون جزء (لمعناه كالنقطة) فان قلت ان كان المراد
 بمعناها معناها الكلى اعنى نهاية الخط فهى كالانسان فى عدم دلالة
 جزء اللفظ على جزء معناه وان كان المراد بها ما صدق عليه ذلك المعنى
 الكلى فهو ليس بمعناها اذ المعنى هو الصورة الذهنية من حيث انه وضع
 بازائها الالفاظ فلما صدق لم يوضع بازائه لفظ النقطة فلا يكون معناها
 جوابه انه قد يكتفى فى اطلاق المعنى على الصورة بمجرد صلاحيته لان
 يقصد باللفظ سوا وضع له لفظ اولا على ما قاله الشريف العلامة
 فيكون الما صدق معنى النقطة على معنى صلاحيته لوضع النقطة بازائه
 والقرينة على ذلك هو المقابلة ولك ان تقول ان الفرض كاف فى التمثيل
 او نقول انه يجوز ان يكون الموضوع له هو الما صدق ويكون المفهوم
 الكلى آلة ويكون الوضع من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص
 فلا بد لنفى هذا من دليل والاحتمال كاف للمانع (او كان جزء لمعناه
 ايضا) اى كما يكون للفظه (و) لكن (لا يدل) جزء ذلك اللفظ (على
 جزء المعنى كالانسان فان الالف منه) اى الذى هو جزء من
 لفظ الانسان (مثلا لا يدل على الحيوان) الذى هو جزء معنى الانسان
 وكذا لا يدل ما بقى من الحروف للانسان على ما بقى من معناه وهو الناطق
 (او يدل) جزء لفظه (على جزء المعنى ايضا) اى كما كان جزء للفظه
 وجزء لمعناه (لكن لا) يدل (على جزء معناه) اى معناه المقصود

من ذلك اللفظ المعلم به (كعبدا لله) حال كونه (علما) اذا العبد دال على
 العبودية والله تعالى دال على الالهوية فجزء هذا اللفظ دال على هذا
 المعنى لكن لا يدل على جزء معناه المقصود منه حال العلمية وانما قال
 علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا ايضا فيا كرامى الحجاره وكذا الحيوان
 الناطق اذا لم يكن علما كان مركبا تقيديا من الموصوف والصفة (اذ ليس
 شئ من العبودية والالهوية جزءا للشخص المعلم) وذلك لان العبودية
 صفة للذات المشخصة وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك
 لفظة الله تدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزءا للذات
 المشخصة وليس بداخل فيها بل خارج عنها (او يدل على جزء معناه
 ايضا) اى ككون جزءا لفظه وجزء معناه (لكن لا يكون دلالة مرادة
 كاحيوان الناطق علما) لانسان اذ لو كان علما لغيره لكان كعبدا لله علما
 (اذ ليس شئ من معنى الحيوان والناطق الجزئين) صفة الحيوان
 والناطق (للانسان الجزء) صفة الانسان (لشخص المعلم) معنى ذلك
 الشخص المعلم الماهية الانسانية مع الشخص والانسانية مجموع
 مفهومى الحيوان والناطق قبل العلمية وما يكون معنى مقصودا منها
 قبل العلمية يكون جزءا للمعنى المقصود بعد العلمية وهو الماهية الانسانية
 مع الشخص (مرادا) خبر ليس (عند العلم اذا العلم شئ لا يراد به
 الا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات) وهى الانسانية اى
 مفهوم الحيوان الناطق (الا يرى ان) الشخص (المعلم) بالحيوان
 الناطق (لو كان غير الحيوان الناطق بان يسمى به حجر معروف مثلا
 (لم يتغير حال العلمية) اى لا يراد به الا الذات المعينة سواء كان المعلم
 بالحيوان الناطق شيئا يوجد فيه الحيوان الناطق كالانسان ام لا يوجدان
 ولا احدهما فيه كالجماد (فالمفرد) على هذا التعريف (خسة
 اقسام) وفيه رد على من جعل الاقسام اربعة وجعل بعضهم الاقسام
 ستة الخمسة المذكورة وما لا يكون للفظه ولا لمعناه جزء كق علما للنقطة
 او للعقل الاول اذا جعل المعنى اعم من البسيط (واللفظ امامؤلف)
 اى مركب ويرادفه القول كافي المطالع (وهو الذى لا يكون) ذلك

المؤلف (كذلك) كالمفرد في هذه القيود (اى الذى يكون القيود الخمسة متحققة فيه) اى يكون للفظه جزء ولمعناه جزء ويكون للجزء دلالة على معناه و يكون ذلك المعنى جزء معنى اللفظ ويكون دلالة جزء اللفظ مرادة واخترز بالاول عن مثل همزة الاستفهام و بالثانى عن نحو النقطة و بالثالث عن الانسان و بالزابع عن نحو عبدالله و بالخامس عن نحو الحيوان الناطق والمراد بالجزء المذكور فى تعريف المركب والمفرد هو ما يترتب عند التكلم بان وقع فيه بعضه متقدما والبعض الآخر متأخرا حتى لا يرد النقص بالكلمة الدالة بمادتها وجوهرها على الحدث بشرط بقاء صورتها وبهيئتها وصيغتها على الزمان الماضى فانهما وان كانا الجزئين لكنهما ليسا بجزئين بالتفسير المذكور والجزء اعم من ان يكون تحقيقا او تقديرا نحو جزأ انصر لان ضمير انت فيه مقدر والمقدر كالمفوض (كرامى الحجارة فان الرامى يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمى و) يراد (بالحجارة) الدلالة (على الاجسام المعينة) قيل الحجارة لاتدل على جسم معين بل تدل على جسم ما من افراد الحجر اجيب بان المراد من التعيين النوعى لا الشخصى فان قلت الحجر المرمى ليس بنوع الحجر بل فرد من افراده فكيف يدل على الجسم المعين وهو النوع المعين وجوابه بانه لا وجود للنوع الا فى ضمن فرد من افراده فاذا كان فرد من افراده مرميا كان النوع مرميا فكون الحجر المرمى دال على نوع الحجر وهو النوع المعين (فان قلت مفهوم المركب وجودى) وهو ما لا يكون فى مفهومه سلب شئ كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشئ فى العقل (فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد) فانه عدمى وهو ما يكون فى مفهومه نفي شئ كالجهل فانه عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما فان مفهومه نفي شئ وهو العلم فيكون الجهل عدميا (فلم عكسه) فالحاصل ان المفرد عدمى وان الاعداد المضافة الى الملكات انما تعرف بملكاتها فعرفته موقوفة على معرفة المركب فيجب تقديمه فلم عكسه (قلت لان القصد بتصدير اللفظ) اى مقصوده بتصدير مباحث اللفظ على مباحث الكليات ينتهى (الى

(التقسيم) فالجار مع المجرور خبر ان ولو قال التقسيم بدون الجار لكان اوضح (والتعريف ضمنى) لان قوله وهو الذى لا يراد فى قوة قولنا لانه اما ان لا يراد فيكون ح قضية شرطية منفصلة والمنفصلة لا يفيد الا التقسيم والتعريف يستفاد منه ضمنا (والتقسيم) انما هو (باعتبار الذات) والافراد (لا) باعتبار (المفهوم) والماهية (وذات المفرد سابق على ذات المركب) طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع الطبع وقد استشعر على كلامه اعتراضا حيث جعل المفرد والمركب وما يأتى بعدهما اللفظ نبه عليه وعلى جوابه بقوله (واعلم ان المفرد والمركب واقسامهما الآتية) من الكلية والجزئية والذاتية والعرضية (اقسام للمفهوم اولا وبالذات) اى المفرد والمركب اقسام للمفهوم اللفظ واقسامهما اقسام لمفهومهما (و) اقسام (للفظ ثانيا وبالعرض تسمية للدال) وهو اللفظ (باسم المدلول) وهو المفهوم وفيه مناقشة لان اللفظ الكلى مثلا يطلق على مفهومين حقيقة فى احدهما مجاز فى الآخر وليس واحد منهما دالا والآخر مدلول ذلك وهو ظاهر والجواب ان المراد تسمية ما هو وصف الدال باسم ما هو وصف المدلول فان مفهوم الكلى يوصف به مفهوم الانسان فيقال مثلا انه كلى وكذلك يوصف بمعناه المجازى لفظ الانسان فيقال انه كلى على معنى انه لفظ ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة والحاصل ان قوله تسمية للدال باسم المدلول مبنى على الحذف فى المقامين اى تسمية لوصف الدال باسم وصف المدلول وانطباقه الى المقصود انما هو بهذا التكلف وكلام الشارح العلامة لا يخ عن المسامحة (غير ان المصنف اعتبر التقسيم المجازى) حيث جعل اللفظ مقسما لا مفهومه (تقريبا الى فهم المبتدئ) وذلك لان اللفظ محسوس وهو اقرب الى الفهم (واللفظ المفرد) بالنظر الى معناه (اما كلى وهو الذى لا يمنع) فى الذهن (نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور كما سيصرح به الشارح (عن وقوع الشركة) اى اشتراك الكلى بين كثيرين (فيه) اى فى ذلك المفهوم (كالانسان) فانه = كلى ومفهومه الحيوان الناطق اذا تصور العقل وحده

يتصف به افراد غير منحصرة والمفهوم هو معنى اللفظ لا مفهوم معناه واعلم ان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ سميت مفهوما ومن حيث انها مقولة في جواب ماهو تسمى ماهية ومن حيث انها ثابتة في الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازها عن الاغيار تسمى هوية ومن حيث حمل اللوازم لها تسمى ذاتا (اى لا يمنع مفهومه) ولما كان ظاهر العبارة يدل على ان غير المانع من الشركة هو نفس تصور المفهوم نبه على ان المراد عدم منع ذلك المفهوم (من حيث انه متصور) واما نفس التصور فهو لقيامه بالنفس الجزئية جزئى لان جزئية المحل يستلزم جزئية الحال فلا يصح الانقسام الى الجزئى والكلى قيل وقيد (فى الذهن) مما لا حاجة اليه لان التصور حصول صورة الشئ فى الذهن والعقل واجيب بانه يمكن ان يقال ان قوله فى الذهن ظرف لغو لقوله لا يمنع لاقوله متصور او يقال ان لفظ التصور يطلق على معنى آخر يقال انه ليس بمتصور اى ممكن وحاصل وهما غير سالمين عن المناقشة وقيل فى الجواب انه يمكن ان يحمل على التجريد او التأكيد او التصريح بما علم ضمنا وفيه ان شيئا منها لا يثبت الاحتياج فلا يدفع السؤال بل يقويه ويقول الفقير بعناية القدير ان هذه المناقشة على القضية التى لا ندعيها اذ لا نقول هذا القود محتاج اليه ولا يتم الكلام بدونه بل نقول انما ذكره مع كونه معلوما من المتصور ضمنا ليظهر فائدة اشتراط الحصول فى الذهن ولزيادة التوضيح فى مقام البيان (شركة بين كثيرين) اى اشتراك المفهوم بين كثيرين من الافراد (فيه) متعلق للشركة والضمير للمفهوم والمراد بعدم منع الاشتراك امكن فرض صدقه على كثيرين لا اشتراكه فى الواقع وفرضه بالفعل فيدخل الكلليات الفرضية كشريك البارى تعالى والاشئ واللاممكن فى تعريف الكللى ويخرج عن تعريف الجزئى ولا ينتقضان جمعا ولا منعا (وان) وصلية ولا يحتاج الى الجواب (منع) شركة كثيرين فيه (من حيث البرهان الدال على وحدته كالواجب تعالى) والواجب هو الذى يقتضى ذاته

وجوده ويمتنع عليه العدم وهذا المفهوم صادق على كثيرين بالتصور
 لا في الخارج لانه ممنوع بالبرهان الدال على وحدته تعالى (او من حيث
 النظر الى وجوده الخارجي) كالشمس مثلا فان وجوده الخارجي يمنع
 ذلك فان المنع من هاتين الحثيتين لا يخرج عن كونه كلياً (وهذا
 المنع) اي المنع من حيث النظر الى وجوده الخارجي (بوجهين اما بان
 لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كالاشياء
 وشريك الباري تعالى) فانه لا وجود لهما في الخارج حتى يقال بجواز
 الشركة فيهما ولكن كان لهما وجود في الذهن وهو من حيث انه
 متصور لا يمنع من صدقهما على كثيرين (واما بان يكون له وجود خارجي
 غير مشترك كالشمس) وهو كوكب نيرنهاري واعلم ان اقسام الكلى
 ستة لان افراده المتوهمة اما ان يمتنع في الخارج اولا فان امتنعت فهو
 كشریک الباري واجتماع النقيضين وان لم يمتنع فاما لم يوجد شيء
 في الخارج في نفس الامر كجبل من ياقوت وان وجد فهو اما واحدا او اكثر
 فان وجد واحد فهو اما مع امكان مثله او مع امتناعه والاول كالشمس
 والقمر عند من يجوز مثلهما والثاني كالباري وان وجد اكثر من واحد
 فاما ان يكون متناهما او غير متناه والاول كالفلک والكواكب السيارة
 والثاني كالنفس الناطقة عند الحكماء فان افرادها غير متناهية عندهم
 وهذا القسم غير واقع عند الملين ومثل بعضهم بالعدد زاعمانه متفق
 عليه وليس كذلك لان افراد العدد وان كانت غير متناهية لكنها
 غير موجودة في الخارج عندهم وبعضهم مثل بمعلومات الله تعالى وهو
 كالعدد واذا كان مفهوم الواجب ومفهوم الاشياء ومفهوم شريك
 الباري تعالى ومفهوم الشمس مانعة عن وقوع الشركة بالنظر الى
 الوجود الخارجي مع كونها كليات (ففي قوله نفس تصور مفهومه) اي
 من غير ضم برهان او قرينة من مشاهدة او احساس او نحوهما (احتراز عن
 ان يخرج امثال ما ذكر من الكليات) وهو الواجب والاشياء وشريك
 الباري والشمس (عن تعريف الكلى) متعلق يخرج (فلا يكون)
 تعريفه (جامعا) لافراده (ويدخل) ما ذكر (في تعريف الجزئي)

فلا يكون مانعا) لا غياره ولا بد ان يكون التعريف جامعاً ومانعاً ولهذه
 الفائدة ذكر القيدين معا (اذ في الاكتفاء بالنفس) بان يقال الكلّي
 هو الذي لا يمنع نفس مفهومه عن وقوع الشركة يفهم منه عدم المنع
 في الخارج فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب والشمس والكليات
 الفرضية لان نفس مفهوماتها باعتبار الوجود الخارجيّ مانع (او)
 الاكتفاء (بالتصور) بان يقال هو الذي لا يمنع تصور مفهومه يفهم
 منه بواسطة زيادة قيد التصور ان المراد منه المنع العقلي فيخرج ما ذكر
 فان تصور مفهوم الواجب مع البرهان الدال على وحدته يمنع وقوع
 الشركة فاحتيج الى التقييد بالنفس ايضا وافاد بعدم حصول الفائدة
 عند الاكتفاء باحدهما عدم حصولها عند حذفها بالاولى اذ لو قيل
 هو الذي لا يمنع مفهومه عن وقوع الشركة كان مفهومه الاطلاق
 اى سواء كان في الخارج او في الذهن فيخرج ايضا مثل مفهوم الواجب
 عن الكلّي لكونه مانعاً منها لوحدته خارجاً والحاصل ان التقييد بالنفس
 ليقطع النظر عن برهان التوحيد والتقييد بالتصور ليقطع النظر عن
 الخارج والتصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به
 ولا بالنفس على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به لفهم الخارج منه
 في نحو نفس زيد قائم يفهم منه انه قائم في الخارج فلا يجوز الاكتفاء
 باحدهما فانه (لا تحصل هذه الفائدة) وهى عدم دخول الكليات
 الفرضية في تعريف الجزئى وعدم خروجها عن تعريف الكلّي فيكون
 تعريف الكلّي جامعاً والجزئى مانعاً (على ما لا يخفى للنصف) قيل لا خفاء في
 ان عدم الخطأ لا دخل فيه للانصاف فلا بد ان يقال لا يخفى على الفطن
 او ما يؤدى مؤداه واجيب بانه انما قال بدل للنصف للفطن تنبيهها على ان الفطن
 لا بد وان يكون منصفاً وان لا ينفك عن الانصاف والا فلا فرق بينه وبين
 البليد من حيث ان كلامهما لا يقول بالحق وقيل يمكن الاعتذار بان
 الانصاف له مدخل في الظهور لان العناد يمنع ادراك المقدمات على
 الوجه اللائق فيكون الانصاف سبباً للتأمل على ان في كلامه حذفاً
 وهو اما التأمل او الفطن او العارف او غير ذلك اما وجه ذكر القيدين

قد علمت مما سبق (واما وجه ذكر المفهوم) في تعريف الكلّي حيث
 (قال نفس تصور مفهومه أي لم يقل نفس تصوره ليرجع الضمير الى
 المفهوم) فبني على ان مورد القسمة هو (اللفظ) اذا كان المورد القسمة
 اللفظ (فلا يلزم ان يكون للمفهوم مفهوم) لان الضمير في قوله مفهومه
 راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن اللفظ الكلّي ولولم يرجع اليه
 بل الى المفهوم الكلّي لزم ان يكون للمفهوم مفهوم (واللفظ اما جزئي
 وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك) أي وقوع الشركة
 بين كثيرين (كزيد) وهذا الانسان فانهما جزئان اما الاول (فان
 مفهومه الذات) وهي الماهية الانسانية (مع التعيين) أي مابه
 الامتياز (والمجموع) من الذات والتعيين (من حيث انه متصور يمنع
 الشركة) بخلاف مفهوم الذات بدون التعيين فانه كلي لا يمنع الشركة
 لانه عين الذات واما الثاني فقد اشار اليه بقوله (كما يمنع) عن وقوع
 الشركة بين الكثيرين نفس (تصور الهذية) ذكر المأخذ واردة
 المشتق امر شائع فان المطابق مفهوم هذا (من حيث تطبيقها) أي
 اطلاق الهذية وصدقها (على الوجود الخارجي) وهو المشار اليه
 بهذا واما مع قطع النظر من هذه الحيثية فالهذية كلية لان هذا
 موضوع لمحسوس مشاهد مفرد مذكر (بخلاف) مفهوم (الذات)
 أي نفس الماهية مع قطع النظر عن التعيين فانها نفس النوع وهو كلي
 فالذات بدون اعتبار التعيين معها كلي فظهر الفرق بين الكلّي والجزئي
 فالاول جزء والثاني كل وبين التعيين والهذية لان كل هذية تعين من
 غير عكس (فانه) أي مفهوم الذات بدون التعيين (عين حقيقة النوع
 كما عرف في موضعه) أي في الحكمة (فان قلت) لو كان عندكم دليل
 مفروض على مطلوبكم وهو تعريف (الجزئي) بما ذكر فعندنا دليل محقق
 يثبت خلافه وهو الجزئي (ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع
 الشركة كزيد وعمرو وغيرهما) فانه صادق عليهما وعلى غيرهما
 من الافراد ان قلت ان كان الحكم على ما صدق يكون القضية كاذبة
 وسالبة واجاب الصغرى شرط في الشكل الاول وان كان الحكم على المفهوم

تكون صادقة الا انها طبيعية وهى لا تتج والجواب ان هذه القضية
معدولة وان الطبيعية قد تتج كما قال به العظام فى حاشية الجامى على
ان النزاع انما هو فى الكبرى لا فى الصغرى الا انا جعلنا الصغرى محل
النزاع اولا بطريق المغالطة ثم نبهنا على حقيقة الامر (وكل ما كان
كذلك فهو كلى فالجزئى كل) ان كان الحكم على الافراد فكذبه
مسلم لكن لم يلزم من القياس المذكور لما مر من ان القضية المذكورة طبيعية
وان كان الحكم على المفهوم كما هو الظاهر فدعوى الخلف ممنوعة وهذا
غير ما ذكره الشارح العلامة لان ما ذكره الش فى مقام الجواب مبنى على
منع الصغرى وما ذكرناه مبنى على التفتيش فى النتيجة كما لا يخفى
(هذا خلف) اى باطل لان الجزئى لا يمكن ان يكون كليا (قلت المراد من
الجزئى) فى السؤال (ان كان ما صدق لفظ الجزئى عليه من نحو زيد)
على حذف المضاف اى ما صدق عليه مفهوم لفظ الجزئى (فلانسلم)
الصغرى (لان نحو زيد يمنع) وان كان (المراد من الجزئى لفظ الجزئى)
هو ايضا على حذف المضاف اى مفهوم لفظ الجزئى (فلانسلم الخلف
فى النتيجة) لان مفهوم لفظ الجزئى كلى مطابق للواقع فلا خلف فيه
فان قلت مفهوم لفظ الجزئى ما يمنع وقوع الشركة ولو كان كليا يلزم
ان يكون المانع لا مانعا فيلزم صدق الشئ على نقيضه وهو محال قلت
لانسلم استحالة وانما المحال صدق الشئ على ما يصدق عليه نقيضه
واما صدق الشئ على نفس نقيضه فواقع فى غير موضع فان الاشئ
يصدق عليه الشئ واللا يمكن بالامكان العام يصدق عليه الممكن العام
والحاصل ان المحال انما هو اتحاد ما صدق عليه النقيضان لا كون احدهما
ما صدق عليه الآخر وبقيت الابحاث فى الحواشى (واللفظ المفرد الكل
اما ذاتى) هذا شروع فى مباحث المعانى اعنى الكليات الخمس (وهو
الذى يدخل ذلك الذاتى فى حقيقة جرياته كالحيوان بالنسبة الى
الانسان والفرس) وكذا الناطق بالنسبة الى الاول والصاهل بالنسبة
الى الثانى والحاصل ان الانسان والفرس جزئان للحيوان وهوداخل
فى حقيقتهما فهو كلى ذاتى واعلم ان الانسان والفرس اما ان يكونا

جزئين اضافيين للحيوان او جزئين حقيقيين وذلك لانهما (ان اريد
 بهما ماهيتهما النوعية فجزئان اضافيان) لان جزئيهما بالاضافة
 الى الحيوان لانهما مندرجان تحته ولانعنى بالجزئى الاضافى الا كل اخص
 تحت اعم (وان اريد) بهما (ماهية افرادهما اعنى الحصص) جمع
 حصة (فجزئان حقيقيان) لانه بعد تجرد النوعية عنهما واردة
 الحصص المذكورة صار مانعا من وقوع الشركة وهذا هو معنى الجزئى
 الحقيقى (واعلم ان الذاتى يطلق بالاشتراك على معنيين) اى فى هذا
 المقام فان الذاتى يطلق فى غير هذا الموضع على معنى ثالث وهو
 المحمول الذاتى الذى يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فهذا
 يعنى هذا الذاتى والاعراض الذاتية الاولى (ما يكون داخلا) فى حقيقة
 جزئياته وذلك كالجنس والفصل على الانفراد لا الاجتماع فانهما
 حينئذ عين حقيقة الذات ولا معنى لدخول الشئ فى نفسه (و) الثانى
 (ما لا يكون خارجا) عنها وذلك كالجنس والفصل على الانفراد
 والمجموع منهما وهو النوع فيكون نفس الحقيقة داخلة على هذا
 المعنى اذ يصدق عليهما ايضا انهما غير خارجة عنها والالزم خروج
 الشئ عن نفسه (فالنوع على) التفسير (الاول ليس بذاتى) لجزئياته
 (لانه) اى النوع (تمام حقيقة الجزئيات) اى تمام حقيقتها النوعية
 لا الشخصية فان زيدا مثلا انسان متشخص فالانسان جزء لان جزئياته
 لا تزيد عليه الا بعوارض خارجة عنه بها يمتاز شخص عن آخر (و)
 النوع (على) التفسير (الثانى) وهو ما لا يكون خارجا (ذاتى) لانه غير
 خارج (و) لكن (ظاهر تعريف المصنف) الذاتى بقوله وهو الذى
 يدخل فى حقيقة جزئياته (يشعر بالاول) وهو ما يكون داخلا وانما قال
 يشعر مع انه صريح فى ذلك لجواز ان يكون المراد بقوله يدخل ما لا يكون
 خارجا فيصح جملة على التفسير الثانى لكن لما كان حمل كلامه على
 التفسير الاول هو المتبادر كان فيه اشعارا بالاول كما فى قوله وبالجمل
 لا تصرح (ويمكن) جواب للسؤال المقدر وهو اذا كان كلامه مشعرا
 بالاول فيلزم عدم التطبيق بين التعريف والتقسيم لانه فى التعريف

اخرج النوع حيث قال وهو الذى يدخل والنوع ليس بداخل
 وفي التقسيم ادخله حيث قال الذاتى اما مقول فى جواب ماهو
 بحسب الشركة فقط واما مقول فى جواب ماهو بحسب الشركة
 والخصوصية معا فجعل الانسان ذاتيا كما ترى فكيف التوفيق بين
 كلامية (حله) اى حل الكلام المشعر بالاول (على) المعنى (الثانى
 بالتأويل) اى بتأويل المعنى الاخص بالمعنى الاعم على سبيل المجاز المرسل
 لكن يرد انه يلزم استعمال المجاز فى التعريف وهو غير جائز الا عند قرينة
 معينه وههنا منتفية الا ان يقال خصوص فساد المعنى يكون قرينة
 لكنه ضعيف تأمل (بان يراد بالداخل) لازمه وهو (غير الخارج)
 تسميه لشيء باسم ملزومه او عدم الخروج من لوازم الدخول فيشمل
 النوع ويحصل التطبيق بين التعريف والتقسيم فحينئذ يكون فى قوله
 والذاتى اما مقول فى جواب ماهو اشارة الى الذاتى المعروف بالداخل
 المأول بغير الخارج بناء على قاعدة اعادة الشيء معرفة وهو ان يكون الثانى عين
 الاول فان لم يأول الداخل بغير الخارج بان حل على الظاهر وهو
 الاول (يكون المراد بالذاتى حين ما شرع) اى وقت شروعه
 (فى التقسيم) اى فى تقسيم الذاتى الى الجنس والنوع والفصل (المعنى)
 الاعم وهو المعنى (الثانى) فيشمل النوع كما يشمل الجنس والفصل
 (ولذا) اى ولاجل انه اراد بالثانى غير ما اراده بالاول (اعاده مظهرا)
 حيث قال والذاتى (ولم يكتف بالمضم) حيث لم يقل وهو والاعادة
 بالمظهر تدل على الغيرية كما انها بالمضم تدل على العينية غالبا والحاصل
 ان هذا المقام مقام الضمير فالعدول عنه الى المظهر يقتضى نكتة وهى
 التنبيه على المغايرة الا ان هذا العدول لا يدل دلالة قطعية على المغايرة
 لجواز ان يكون الثانى عين الاول غاية الامر ان الظاهر هو المغايرة لما مر
 ليس فى الظاهر شيء صالح لذلك فيحمل عليه فلم يحصل الا التأييد
 لا الدلالة القطعية ولذا قال الفاضل المحشى الانسب ان يقال ويؤيده
 اعادته مظهرا ووجه الانسيب هو ان قوله ولذا يشعر انه دليل مثبت
 (و) ليس كذلك بل هو مؤيد (ان) وصلية (امكن حل المضم)

على الاستخدام) بالخاء المعجمة والداال المهملة من الخدمة كأنه جعل المعنى المذكور اولا خادما للمعنى المراد ومعناه الاصطلاحى وهو ان يراد بلفظه معنيان حقيقيان او مجازيان او مختلفان احد معنيه وبالضمير الراجع اليه معناه الآخر كما فى قوله * اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضايا * فان المراد بالسماء المطرو بالضمير العائد اليه فى رعيناه الكلاء وكلا المعنيين مجازى (لكن) الاحتمال (الغالب فى المضمير ارادة المعنى الاول) حاصله ان الاتيان بالضمير بعد الظاهر يدل على انه عينه وما جاء على خلاف الظاهر كما فى الاستخدام فانه قليل نادر لا يستدل به ولما توجه عليه ان اعادة الشئ معرفة تدل على ان الثانى عين الاول لا غيره اجاب عنه بقوله (واما حديث اعادة الشئ معرفة فاصل يعدل عنه) اى عن هذا الاصل (كثيرا للقرائن) وهى هنا تقسيم الذاتى الى النوع والجنس والفصل والحاصل ان هذا القول جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان اعادة الشئ الاول معرفة تدل على ان الثانى عين الاول والمصنف اعاد الذاتى فى التقسيم معرفة فيدل اعادته مظهرا على ان يكون هذا الذاتى الثانى عين الذاتى الاول فان قلت ان الاصل فى المظهر كونه عين الاول وكذا فى الضمير فيهما متساويان فى ان المراد بالثانى عن الاول وايضا متساويان فى وجوب الصرف عن الظاهر فما المرحح حتى تدعى ان المظهر اظهر فى المغايرة وجوابه انه لانسلم التساوى لان المظهر ضم اليه العدول عن الضمير وهو يطلب نكتة فدلالة المظهر على المغايرة اقوى (وان حل) كلامه (على التأويل المذكور) وهو ان يكون المراد بالداخل غير الخارج (فالذاتى فى مخرج التقسيم) وهو قوله والذاتى اما مقول (جار على اصل) اى قاعدة (اعادة الشئ) الاول ثانيا (معرفة) وهو ان يكون الثانى عين الاول قيل والاسهل ان يقال فى التوجيه ان قوله وهو الذى يدخل فى حقيقة جزئياته يدخل فيه الجنس والنوع والفصل اما دخول الجنس والفصل فظاهر واما دخول النوع فيها لان زيد امثلا جزئى وحقيقته الشخصية انسان متشخص والانسان داخل فيه لان المراد بحقيقة الجزئيات حقيقتها النوعية

حتى يلزم خروج النوع عن التعريف ويحتاج الى ما تكلف فيه لادخال النوع من صرف اللفظ عن ظاهره والى القول بالاستخدام وغير ذلك من التكاليف المذكورة (واما عرضي) عطف على قوله اما ذاتي اي الكلي اما ذاتي وقدمر واما عرضي اي منسوب الى ما يعرض الحقيقة (وهو) اي الكلي العرضي (الذي يخالفه) اي الذاتي (اي لا يدخل في حقيقة جزئياته باحد المعنيين) المتقدمين وهما ما يكون داخلا وما لا يكون خارجا ثم اشار الى مخالفته باحدهما بقوله (اي بان لا يكون العرضي (جزأ) وذلك على القول بان الذاتي داخل اي جزء (او بان يكون خارجا) وذلك على القول بان الذاتي مالم ليس بخارج (كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه خارج) عنه لان الانسان مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه فان قلت ان الضاحك والناطق متساويان في اختصاصهما بالانسان فالحكم على الناطق بانه داخل وعلى الضاحك بانه خارج ترجيح من غير مرجح وجوابه اختصاص الناطق بالانسان اقوى من اختصاص الضاحك به لانه تابع له ومتفرع عليه لان الانسان ما لم يتصف بالنطق الذي هو الادراك لم يتصف بالضحك الذي هو الانفعال عند ادراك الامور الغريبة فيكون النطق اقدم بالنسبة الى الانسان من الضحك فلماذا كان داخلا في الماهية دون الضحك اذ قد جرت عادتهم على تقديم الاقدم من الخواص المترتبة لماهية من الماهيات في اعتباره ذاتيا والى هذا اشار بقوله (لان القاعدة) المنطقية دليل لقوله فانه خارج عنه او جواب سؤال كانه قيل ما الدليل على كون الناطق ذاتيا داخلا وكون الضاحك عرضيا خارجا مع ان كلا منهما متساويان فاجاب بقوله لان القاعدة (ان نوعا ما) كالانسان مثلا (اذا كان له خواص) اي خواص لغوية والا فالناطق خارج لانه فصل عند الميزانيين مترتبة كالناطق) اي المدرك للكلي والمراد بالنطق الذي هو فصل الانسان النطق الباطني (بالقوة) اي الادراك بالقوة لا الادراك بالفعل والاي لزان لا يكون النائم والطفل والمجنون والاخرس انسانا ناطقا (والمعجب) اي المدرك للامور الغريبة (والضاحك) اي المنفعل عند ادراكها (فاقدمها) اي اقدم

الخواص بحسب الحقوق بذلك النوع بان لا يكون لحقوقها بذلك النوع بواسطة (يعتبر) ذلك الاقدم (ذاتيا لان الذاتى اقدم) من العرضى وحاصله ان الضاحك ليس باقدم الخواص فان الناطق مقدم على المتعجب وهو مقدم على الضاحك لان الانفعال عند ادراك الامور الغريبة متفرع على ادراكها تفرع المسبب على السبب وتفرع ادراكها على مطلق الادراك تفرع الخاص على العام او المقيد على المطلق او الجزئى على الكلى فيكون الناطق من بين هذه الخواص ذاتيا للانسان لا غير (فان قلت حقيقة النوع عين) حقيقة (الذات فكيف يكون) ذاتيا) فيلزم من ذلك نسبة الشئ الى ذاته اى الى نفسه وهو خلف (قلت جوابه) اى جواب السؤال فحاصله منع الملازمة على تقدير وتسليمها على تقدير اى ان اردتم من اطلاق الذاتى على النوع الاطلاق بالمعنى اللغوى فالملازمة ممنوعة لجواز اطلاقه بالمعنى الاصطلاحى وان اردتم الاطلاق بالمعنى الاصطلاحى فالملازمة مسلمة ولا محذور اذ يجوز اطلاق الذاتى على النوع بحسب الاصطلاح (المشهور) بينهم (ان اطلاق الذاتى عليه) اى على النوع (اصطلاحى) وهو الذى لا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته سواء كان داخل فيها ام لا (لألغوى) اى لا معنى منسوب الى الذات حتى يكون معنى النسبة معتبرا فيه ويقتضى المغايرة قوله (فلا يقتضى المغايرة) تفريع على المنفى (بين المنسوب) الذى هو النوع (والمنسوب اليه) الذى هو الذات واعلم ان هذا السؤال وكذا الجواب للشيخ ولما اراد الشارح ان يجيب عن سؤاله بجواب آخر قال (واقول) جوابا لهذا السؤال على تقدير تسليم كون التسمية لغوية (الذات كما يطلق على الحقيقة) الكلية كالانسان مثلا كذلك (يطلق على ما صدق عليه الحقيقة) اى يطلق على الحقيقة الجزئية اعنى الحصص الحاصلة من الحقيقة الكلية فى ضمن الذوات الشخصية كالانسان الحاصل فى ضمن زيد وعمر وفهنا ثلاثة اشياء الاول اجزاء الانسان كالحیوان والناطق والثانى الانسان المطلق والثالث الانسان المقيد بالتشخصات واذا كان ههنا ثلاثة اشياء (فربما يراد بالذات

ههنا) اى فى مقام اطلاق لفظ الذاتى على النوع (المعنى الثانى) وهو
ما صدق عليه الحقيقة اعنى الحصص المذكورة (فيمكن) حينئذ (نسبة
نفس الحقيقة) المطلقة (الى ما صدق عليه) الحقيقة من الذوات
المشخصة فيتحقق المغايرة بين المنسوب والمنسوب اليه وان اطلق عليهما اسم
الذات وذلك لا يستلزم العينية لتغايرهما بالذات لان المنسوب هنا مطلق
والمنسوب اليه مقيد (كما يمكن نسبة جزئها) اى نسبة جزء نفس الحقيقة
وهو الحيوان او الناطق (اليه) اى الى ما صدق عليه الحقيقة بان يقال
الحيوان ذاتى والناطق ذاتى بالنسبة الى افراد الانسان فعلى هذا يكون اطلاق
الذات على النوع بحسب اللغة ايضا (والذاتى) هذا شروع فى بيان الكليات
الخمس بالذات (قد سبق فى تعريفه بيان ما) من معنى الذاتى (هو المراد
منه) اى من لفظ الذاتى (وهو) اى الذاتى (اقسام ثلاثة) جنس
وفصل ونوع وهذا المقام يحتاج الى ذكره ضابطة ليكون وجه الحصر
واضحاً بها وهى ان السؤال بما هو عن الشئ انما يطلب به تمام ماهية الشئ
وحقيقته فلا يصح فى جواب ما هو ان يجاب بما هو خارج عن الماهية
ولا بما هو جزء منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان
لانه تمام حقيقته فلو اجيب عنه بما هو جزء منه وهو الحيوان او الناطق
او بما هو خارج عنه وهو الضاحك مثلاً لم يكن الجواب صحيحاً لان
كل واحد منها ليس تمام ماهية زيد واعلم انه ان كان السؤال عن واحد
كان السائل طالبا لتمام الماهية المختصة به كما مر وان كان عن اشياء كان
طالبا لتمام الماهية المشتركة بينهما فاذا سئل عن الانسان والفرس
بما هما كان الجواب الحيوان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجيب
بما هو جزء الحيوان كالجسم النامى او بما هو خارج عنه كالتنفس مثلاً
لم يصح الجواب لان كل واحد منهما ليس تمام الماهية المشتركة بينهما
اشار الى وجه الحصر بقوله (لانه) اى الذاتى (اما مقول فى جواب
ما هو) فقط وسيأتى فائدة هذا القيد والمقول ثلاثة اقسام لان السؤال
عنه بما هو اما ان لا يكون له وجود فى الخارج او يكون والاى ان يكون
ممتنع الوجود كشريك البارى او غير ممتنع لكن لم يعرف له وجود

كالعناء والمسؤل عن هذين القسمين بما هو انما هو عن الاسم فقط
 لا عن تمام ماهيته المشتركة والمختصة وسيأتي كل منهما في المتن (او)
 مقول (في جواب اى شىء هو) قيل الظاهر انه معطوف على قوله
 في جواب ما هو فالظاهر ان يقال واما مقول في جواب اى شىء هو فتأمل
 انتهى وجهه ان العطف على قوله في جواب ما هو لا يصح لانه يبقى بلا تعديل
 فلا بد من تقدير مقول في جانب المعطوف وهذا سهل على الاهل فلذلك
 قال فالظاهر ولم يقل فالصواب وهذا كله ظاهر (في ذاته) احتراز
 عن الخاصة كما سيجئ (وهو) اى المقول في جواب اى شىء هو في ذاته
 (الفصل) كالناطق (والمقول في جواب ما هو) قد يكون جنسا
 وقد يكون نوعا لانه (اما) ان يكون مقولا في جواب ما هو (بحسب
 الشركة فقط) اى يصح جوابا عن الشىء مع غيره ولا يصح حال افراد
 ذلك الشىء مثلا اذا قيل ما الانسان والفرس يقال في جوابه الحيوان لان
 الحيوان تمام الماهية المشتركة كما سبق اما اذا سئل عن الانسان وحده
 فلا يصح ان يقال في جوابه الحيوان لان الجواب عن الشىء انما يكون
 عن تمام ماهيته والحيوان ليس تمام ماهية الانسان (وهو الجنس
 او بحسب الشركة والخصوصية معا) اى يصح ان يكون جوابا عن
 الشىء حالة الافراد وحالة الجمع كالانسان فانه اذا سئل عن زيد مثلا
 بما هو فيصح ان يقال الانسان ولو سئل عن زيد وعمره وبكر فكذلك يصح
 ان يقال الانسان فظهر ان المراد بالمعية هو الصلاحية للجواب وليس
 المراد هو المعية الزمانية على انه يصح اذا قدر تعدد السؤال كما سيجئ ان شاء
 الله تعالى في المتن (وهو النوع) فان قلت ان المقول في جواب ما هو لا ينحصر
 فيهما لانه اذا سئل عن زيد بما هو يصح ان يقال في الجواب انه حيوان
 ناطق على ما قالوا فلا يصح الحصر في الجنس والنوع لان هذا الجواب
 ليس شيئا منهما قلت ان النقص غير وارد لان المراد بالمقول في جواب
 ما هو هو المفرد لانه قسم الذاتى الذى هو المفرد الكلى وهو ظاهر او نقول
 ان الحيوان الناطق الواقع في الجواب في قوة الانسان لانهما معناه
 (ولذا) اى ولا جل ان المقول في جواب ما هو محتمل لامرين (قال

(اما مقول) اى محمول (فى جواب ماهو) اى فى جواب السؤال بما هو
 (بحسب الشركة) اى بمقدار شركة السؤال عنه فى ذلك المفهوم
 الكلى الذاتى (فقط) اى لا الخصوصية وفى بعض نسخ المتون وقع بعد
 قوله بحسب الشركة المحضة اى لا الخصوصية ايضا يعنى كما انه يكون مقولا
 فى جواب ماهو حال الشركة لم يكن مقولا فى جوابه حال الخصوصية
 ايضا وفى بعض النسخ لا بالخصوصية تأكيدا لقوله المحضة وفى البعض
 هكذا بحسب الشركة فقط وفى بعض هكذا بحسب الشركة كما فى نسخة
 الشارح يعنى لم يذكّر لفظ فقط ولا غيره اعتمادا على الفهم
 (كالحوان) وهو جسم نام حساس متحرك بالارادة (بالنسبة الى الانسان
 والفرس فان الحيوان) هذا تعليل لانطباق المثال بالممثل بذكر
 تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس (جواب) للمسؤل عنه
 بما يعنى (لقولنا ما الانسان والفرس) لانه تمام المشترك بينهما اذا جزاء
 الانسان الحيوان والناطق واجزاء الفرس الحيوان والصاهل فالحيوان
 جزء لكل واحد منهما فيصلح ان يكون جوابا لهما عند السؤال بهما
 (لا) لكل واحد منهما وحده اعنى (لقولنا ما الانسان لان السائل بما هو
 انما يسئل عن تمام الحقيقة وليس الحيوان) بدون الناطق (تمام حقيقة
 الانسان المختصة به بل) الحيوان (تمام حقيقته) اى الانسان (المشتركة
 مع الفرس) وكلمة مع ههنا لمجرد المصاحبة والاصل فيها دخولها
 على المتبوع فالاولى ان يقول تمام حقيقة الانسان والفرس المشتركة
 فمع حال من الضمير فى حقيقته ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير المشتركة
 العائد الى الحقيقة لانه يلزم احدا الامر ين اما كونه جزءا من تمام المشترك
 بان يكون الحيوان والفرس كلاهما تمام المشترك وفساده ظاهر لان المق
 ان الحيوان تمام المشترك بين الانسان والفرس واما كونه تمام المشترك
 ايضا وفساده ظ (فلا بد من قولنا فقط) وان لم يذكره المص بعد قوله
 بحسب الشركة (والا) اى وان لم يقيده بقيد فقط (لم يصح قوله
 وهو) اى ذلك المقول بحسب الشركة فقط (الجنس) تعريف
 المسند لافادة القصر (لان النوع) هذا تعليل لقوله لم يصح قوله (ايضا)

اي كا جنس (مقول بحسب الشركة) وان كان مقولا بحسبها
 الخصوصية معا فالمقولية بحسبها صادقة على النوع (في الجملة فكان
 المراد منه ذلك) اي فقط (وان لم يذكره) اعترض عليه بان الاولى
 ان يقال والمراد ذلك بقرينة قوله في قسميه واما مقول في جواب ماهو
 بحسب الشركة والخصوصية معاجيب بان هذا انما يرد اذا قرئ بالتشديد
 واما اذا قرئ بالتخفيف بان يكون من الافعال الناقصة فلا قيل لو كان
 المراد ذلك يقال فالمراد ذلك لانه اخصر واظهر في المراد اقول هذا
 تعيين الطريق والشارح العلامة لم يلتزم الاختصار بل فيه حسن المقابلة
 حيث اتى بالماضي والمضارع والتأكيدي حيث اتى بالكلمة الدالة على
 الدوام (ويرسم اي الجنس بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق
 في جواب ماهو فالكلى جنس للجنس) لانه وقع في تعريفه والشيء
 يعرف بجنسه وفصله واذا كان جنسياه فهو (شامل لسائر الكليات
 والمقول انما ذكر) هذا جواب لسؤال مقدر كانه قيل اذا كان جنسياه
 فافائدة المقول ح (ليتعلق به) اي بالمقول (على كثيرين) اذا جار لا بدله
 من متعلق من الفعل او مافي معناه يريد ان قيد الكلى لا بد منه لانه جنس
 وكذلك قيد المختلفين وقيد في جواب ماهو لكونهما فصلين قريبا
 وبعيدا والباقي للربط بين الجنس والفصل لتحصيل العلة الصورية
 للتعريف فقوله (فلبس شيء منهما) اي من الكلى والمقول (مستدركا)
 كما جزم الشارح الاول هذا توجيه كلام المص وتعريض لمن قال احدهما
 مستدرك وكانه قيل هب ان المقول ذكر ليتعلق به على لكن ما الفائدة
 لذكر الكثيرين بعد ذكر الكلى فاجاب بقوله (وانما ذكر) كثيرين
 في (على كثيرين) مع ان قوله مقول مغن عنه (ليوصف بقوله مختلفين
 بالحقايق) وهو فصل قريب لا بد منه (وقوله مختلفين بالحقايق احتراز
 بذلك) القول (عن النوع) اي عن نوع الانواع وهو النوع الحقيقي
 وهو الذي لا يكون تحته نوع بل افراد كالانسان بخلاف الاضافي
 كالحيوان والجسم النامي بالنسبة الى ما فوقهما لان الحيوان نوع بالنسبة
 الى الجسم وانما احتراز بذلك عن النوع لانه مقول على كثيرين مختلفين

بالعدد دون الحقيقة (والخاصة) كالضاحك لأنها مقولة على ماتحت حقيقة واحدة فقط (والفصل القريب) كالناطق فانه مقول على ماتحت حقيقة واحدة كالخاصة الا ان مقولية الفصل ذاتي ومقولية الخاصة عرضي (وتخصيص الاحتراز بالنوع) كما خصص الشارح الاول حيث قال وقوله مختلفين بالحقايق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق وقوله في جواب ماهو يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام (تحكم) اي دعوى بلا دليل (وقوله في جواب ماهو احتراز عن الفصل البعيد للنوع) كالخساس والنامي والقابل للابعاد الثلاثة لان هذه الفصول مقولة على كثيرين مختلفين بالحقايق لكنها لا في جواب ماهو (والعرض العام) كالماشي بالنسبة الى الانسان فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا يقال في الجواب اصلا (وخاصة الجنس) كالماشي فانه وان كان عرضا عاما بالقياس الى الانسان وهو النوع ولكنه خاصة بالقياس الى الحيوان وهو الجنس وانما قال الفصل البعيد وخاصة الجنس مع ان الفصل القريب وخاصة النوع ايضا لا يقالان في جواب ماهو اكتفاء بخروجها مرة بقوله مختلفين بالحقايق اعلم ان الفصل البعيد للنوع هو الفصل القريب للجنس فيكون مميزا للجنس عن جميع ماعداه ومساويا له كالخساس المساوي للحيوان المميزه عن النباتات وخاصة الجنس وهي الخارجة المخصوصة بالجنس كالماشي المخصوص بالحيوان والعرض العام وهو الخارج المتجاوز عن الطبيعة الواحدة فان كانت تلك الطبيعة طبيعة النوع فهو العرض العام للنوع كالشارب والنام المتجاوز عن النوع الواحد دون الجنس الواحد لاختصاصها بجنس الحيوان وهو المسمى بخاصة الجنس والفرق بين العرض العام للنوع وخاصة الجنس اعتباري فان الاكل عرض عام للنوع باعتبار تجاوزه عن نوع الانسان الى غيره من الانواع وخاصة للجنس باعتبار عدم تجاوزه عن الحيوان الى غيره من الاجناس وان كانت تلك الطبيعة طبيعة الجنس ايضا فهو العرض العام للجنس لتجاوزه عن الجنس الواحد الى غيره من

الاجناس كالوجود المتجاوز عنه الى سائر الاجناس وقوله قولاً ذاتياً
 كما وقع في بعض نسخ المتن لبيان الواقع لالاحتراز عن شيء لان جميع
 القيود في التعريف لا يجب ان يكون للاحتراز عن شيء بل قد يكون لبيان
 الواقع (وانما كان هذا التعريف) للجنس (وامثاله) من التعريفات
 الآتية رسماً) لاحدا وقد صرح الشيخ في اشاراته بكون هذه
 التعاريف رسوماً واوضحه الطوسي في شرحه بما ذكره الشارح
 (لان المقولية) يعني ان الكلى في التعريف وان كان جنساً للجنس لكن
 المقولية على كثيرين امر عارض له غير مقوم له (عارضة للكليات والتعريف
 بالعارض) اي الخارج عن ماهية المفهومات (رسم) والداخل حد
 هذا هو الفرق بين الحدود والرسوم بحسب الاعتبار واما الفرق بينهما
 بحسب الحقيقة فشكل جداً لالتباس الجنس بالعرض العام والفصل
 بالخاصة فيعسر التمييز بين الحدود والرسوم المسماة بالحدود والرسوم
 الحقيقية (وذلك) اي كون المقولية عارضة ثابت (لان الجنس في نفسه)
 اي في اصل وضعه (هو الكلى الذاتي المختلفات الحقيقة) كالانسان
 والفرس (سواء قيل) ذلك الجنس (عليها) اي على المختلفات الحقيقة
 بان وقع الجنس في جوابها عند السؤال عنها بما هي (اولم يقل) ذلك
 الجنس عليها وذلك بان لم يسأل عنها (اما المقولية) اي كونه مقولاً
 عليها (وكونه) اي الجنس (صالحاً لها) اي للمقولية (فما يعرض له) اي
 للجنس (بعد تقومه) اي بعد ثبوته في نفسه واصل وضعه (كذا في شرح
 الاشارات) للنصير الطوسي (فلا يلتفت الى ما يقال من انها) اي التعاريف
 المذكورة (حدود) اي حدود اسمية مثلاً ان مفهوم الجنس حصل
 اولاً ثم وضع بازائه لفظ الجنس فيكون حقيقة الجنس ذلك المفهوم
 (لكونها) اي الكليات (امور اعتبارية) حصلت مفهوماتها
 المذكورة اولاً ووضعت اسماؤها بازائها ولم يقل لكونها ماهية
 اعتبارية كما هو المشهور لما قال صاحب التلويح من ان الحق انها يقال لها
 الامور الاعتبارية لا الماهيات الاعتبارية (فان قلت) تعريف مطلق
 الجنس بالكلى غير صحيح لان الكلى جنس الجنس و (جنس الجنس اخص

من مطلق الجنس) لكون المقيد اخص من المطلق (ولا يجوز تعريف العام باحد خواصه) اى افراده كتعريف الحيوان بالانسان (قلت ان اريد به) اى بعدم تعريف العام باحد خواصه (عدم الجواز عند اتحاد اعتبارى معرفيته وخصوصيته فسلم) لانه لايجوز هذا التعريف فى نفسه لعدم جواز التعريف بالاخص (ولكنه غير مفيد) اى لايلزم منه عدم الجواز لجواز ان لايعتبر اتحاد الاعتبارين بل يعتبر اختلافهما اعلم ان الكلى اعتباران اعتبار مفهومه وهو اعم فيصح كونه معرفا واعتبار كونه جنسا وهو اخص من الاول فحينئذ لا يصح كونه معرفا فالمعتبر فى مقام التعريف الاعتبار الاول دون الثانى (وان اريد) به عدم الجواز (مطلقا) اى سواء اتحد الاعتباران او اختلفا (فم) اى فعدم الجواز ممنوع لانه فى صورة الاختلاف جائز قطعاً والتفصيل فى تحرير الجواب هكذا الكلى له اعتباران اعتبار مفهومه الذى هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة واعتبار كونه جنسا للجنس وهو بالاعتبار الاول اعم من الجنس لانه شامل له ولغيره من الكليات والتعريف به بهذا الاعتبار وبالاختبار الثانى اخص منه والتعريف به ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا تعريفا للعام بالخاص (وذلك) هذا سند للنوع (لان الكلى) اى لفظ الكلى المأخوذ فى تعريف الجنس له حالتان باعتبارين اعم واخص فهو (باعتبار مفهومه) اى بالنظر اليه وهو ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فيه وفى بعض النسخ لان الكلى بمفهومه والمآل واحد (معرف) وفى بعض النسخ له اى للجنس (واعم من مطلق الجنس) لان مفهوم الكلى شامل للجنس وغيره من الكليات كما سبق فكان التعريف بالاعم باعتبار مفهومه (وباعتبار عارض وهو كونه جنسا للجنس) كما فى بعض النسخ وانما كان عارضا لانه خارج عن مفهومه المذكور اذ كونه جنس الجنس عارض خارج عن هذا المفهوم فهو (اخص منه وغير معرف) لان المقيد اخص من المطلق فيكون معرفيته باعتبار عموم مفهومه الذات وخصوصيته باعتبار خصوص مفهومه العارض او يكون باعتبار

المقول الاول معرفا اعم وباعتبار المقول الثاني اخص وغير معرف
 (فالامران) اى امر المعرفية وامر الخصوصية (جائزان بالاعتبارين
 المتغايرين) واللام للعهد اى الاعتبارين المتقدمين فامر المعرفية باعتبار
 المفهوم وامر الخصوصية باعتبار كونه جنسا فهما متغايران
 فيكون تعريف الجنس به صحيحا (ولما فرغ من الكلام على تعريف
 الرسمى وما يتعلق به شرع فى الكلام على النوع وما يتعلق به فقال
 (و) المفرد الكلى الذاتى (اما مقول) اى محمول (فى جواب) سؤال
 (ماهو بحسب الشركة) اذا سئل عن فردين او اكثر (والخصوصية)
 اذا سئل عن فرد واحد من الافراد (معا) فان قلت الشركة ينافى
 الخصوصية لانهما وصفان متضادان فكيف يكونان معا فى زمان
 واحد فى محل واحد والجواب عنه ان المعية ههنا ليست زمانية بل هى
 بمعنى الصلاحية معناه ان النوع يصلح لان يجاب للسؤال الذى كان
 بحسب الشركة فى زمان وللسؤال الذى كان بحسب الخصوصية
 فى زمان آخر فيكون المعية فى تحقق المقولية وقيل ان معا بمعنى ايضا
 والحاصل ان النوع يكون تارة مقولا فى جواب ماهو بحسب الشركة
 وتارة بحسب الخصوصية وليس معناه انه يكون مقولا بحسبهما معا
 فى حالة واحدة او نقول ان الاعتبار ههنا معية زمانية فلا محال لانه اذا سئل
 شخص فى زمان عن زيد مثلا وفى زمان عن عمرو وبكر ثم اجاب المجيب
 عن كلا السؤالين بلفظ واحد بان يقال الانسان فيكون جوابا بحسب
 الشركة والخصوصية معا معية زمانية او نقول جاز ان يكون السائل
 شخصين احدهما سأل بحسب الشركة والاخر بحسب الخصوصية
 فيقول المجيب فى جوابهما الانسان فيكون مقولا فى جواب ماهو بحسب
 الشركة والخصوصية معا معية زمانية ايضا فلا محال فيه وههنا
 اسئلة الاول ان المصنف فسر الذاتى فيما تقدم بما يكون داخلا فى
 حقيقة جزئياته وقد جعل النوع من اقسامه ههنا وجعل مقولا فى جواب
 ماهو بحسب الخصوصية وهذا يقتضى ان يكون تمام ماهية الجزئيات
 وذلك يقتضى ان لا يكون لان ماهو داخل لا يكون تمام الماهية فبين

كلاميه تناقض والثاني ان النوع لما كان مشتركا بين افراده لم يكن مختصا بواحد منها وذلك ظاهر والثالث انه لا يخفى اما ان يكون تمام الحقيقة المختصة بزيد اولا فان لم يكن لم يصلح ان يقع جوابا لزيد وان كان فيكون تمام الماهية المختصة بعمر و بكرة كذلك فيكون كل واحد عين الآخر فان زيدا مثلا حينئذ عين الانسان وهو عين عمرو فيكون زيدا عين عمرو لان عين العين عين ذلك العين والجواب انهم فسروا الكلّي الذاتي بتفسيرين كما علمت احدهما ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها وبين التفسيرين عموم وخصوص مطلق لان الثاني صادق على نفس الماهية دون الاول والكلّي العرضي بتفسير واحد وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا اول قوله ما يكون داخلا بعدم الخروج فاندفع السؤال الاول وقدم التفصيل في الشرح وعن الثالث انا نختار ان الانسان يصلح ان يكون جوابا عن زيد فقولكم يكون الانسان تمام الماهية المختصة بعمر و بكرة كذلك قلنا سلمنا ذلك واما قولكم يكون كل واحد عين الآخر فلانسلم ذلك وانما يلزم ان لو لم يكن كل واحد منها ممتازا عن الآخر بتشخص وخصوصية فان لكل واحد من الجزئيات لافراد النوع تعينا وتشخصا ليس للآخر فلا يلزم ان يكون كل واحد عين الآخر وبهذا الجواب حصل الجواب للسؤال الثاني (كالانسان بالنسبة الى) افراده نحو (زيد وعمر و بكرة) اى لا (يكون) الا (جوابا عن السؤال عن فرد خاص) هذا ناظر الى قوله والخصوصية (وعن فردين) هذا ناظر الى قوله الشركة (فان الانسان جواب لقولنا ما زيد) لان السؤال عن الافراد بالانفراد طلب تمام الماهية المختصة لكل واحد واحد فالماهية المختصة به الانسان (ولقولنا ما زيد وعمر) فانه اذا سئل عن هذه الافراد على سبيل الاشتراك كان الجواب الانسان لان السائل طلب تمام الماهية المشتركة بينهم وهى الانسان (لانه) اى الانسان (تمام الحقيقة) النوعية (لكل فرد من افراده) اى من افراد الانسان (المختلفة بالعوارض المشخصة) الخارجة عن الانسان بها يمتاز شخص عن شخص (وهو)

(اي ذلك المقول) (النوع ويرسم بانه كلى) جنس تدكر ما في تعريف الجنس
 (مقول) صفة لكلى (على كثيرين) والمراد بالكثيرين افراد النوع
 الحقيقى سواء كانت تلك الافراد موجودين في الخارج كافراد الانسان مثلا
 او موجودين في الذهن دون الخارج كافراد العنقاء فان افراده موجودة
 في الذهن فقط وكل فرد من افراد نوع واحد مغاير لفرد آخر من هذا
 النوع المذكور بشخصه وان كان في الحقيقة عينها فان فردا واحدا من
 افراد الانسان كزيد مثلا مغاير للساثر من افراد الانسان بالشخص وعينها
 في الحقيقة النوعية اعني بها الحيوان الناطق فان جميع افراد الانسان
 واحد في هذه الحقيقة فلهذا قال (مختلفين) وان كان الاختلاف فرضيا
 حتى يدخل في تعريف النوع المنحصر في شخصه كالشمس والنوع الذى
 لا يكون له فرد خارجى اصلا كالعنقاء (بالعدد) بالشخصات التى هى
 سبب المعدودية (دون الحقيقة) اى المجردة المرادة عن الشخصات (في
 جواب ماهو) اذا علمت تعريف النوع (فذكر الكلى والمقول على كثيرين
 غير مستدرك كما مر) في الجنس (وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة
 احتراز عن الجنس) كالحيوان (وخاصته) اى خاصة الجنس كالماشى
 فانهما مختلفان بالعدد دون الحقيقة معا لا بالعدد فقط (والعرض العام)
 سواء كان للنوع كالماشى او للجنس كالتنفس فانه مختلف بالعدد والحقيقة
 معا (والفصل البعيد) كالحساس بالنسبة الى الانسان الفصل البعيد للنوع هو
 الفصل القريب للجنس كما مر (وتخصيصه) اى تخصيص قوله مختلفين
 بالعدد دون الحقيقة (بالاحتراز عن الجنس) كما قال بذلك الشارح الاول
 (تحكم) اى قول بلا دليل (وقوله في جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب)
 كالناطق (وخاصة النوع) كالضاحك (فانهما مقولان في جواب اى شئ
 هو في ذاته) في الفصل القريب (او في عرضه) فى الخاصة (فان قلت الجنس
 وامثاله) من الخاصة والعرض العام (يقال على كثيرين مختلفين بالعدد
 ايضا) اى كالنوع (كالحيوان في جواب ما زيد وعمر ووهذا الفرس وذاك
 الفرس فكيف يحتز عنهما) اى عن الجنس وامثاله بهذا القيد مع انه
 صادق على الجنس وامثاله والقيد الصادق على الشئ لا يخرج به بل يدخل

فلا يكون تعريف النوع مانعا وأشار الى الجواب بقوله (قلت هذا)
 اى السؤال بالجنس وامثاله (ان ورد) والحال انه لا يرد (فانما يرد على
 من يحترز عنهما بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة) بان يقال كل مقول
 على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو في تعريف النوع كما فعله
 بعضهم في رد حيثئذ بان الحيوان في جواب ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك
 الفرس مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة يعنى الحيوان يقال في جواب
 ما زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الفرس مع ان زيدا وعمرا متفقان في الحقيقة
 وكذا هذا الفرس وذاك الفرس فكيف يحترز عنها * واعلم ان مراد الش
 العلامة ان قولنا مختلفين بالعدد في قوة مقول على كثيرين متفقين
 بالحقيقة لانه المتبادر منه وان قولنا دون الحقيقة في قوة غير مقول على
 كثيرين مختلفين بالحقيقة فيفيد ان لا يكون ذلك المقول صالحا لان يكون
 مقولا على مختلفين بالحقيقة فيكون تقييدا للمقول فيقوم مقام فقط
 فالجنس وامثاله صالحة في نفسها لان تكون مقولة على مختلفين بالحقيقة
 فيخرج عن تعريف النوع بلاملاحظة في جواب ماهو فاندفع ما اورده
 الفاضل المحشى (اما ههنا) اى في تعريف النوع في هذا المتن (فلما نفي
 الاختلاف بالحقيقة) عن الكثيرين (بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز
 عنها لان الحيوان مثلا) قيد به لان الجسم والجوهر كذلك (لا يصح
 ان يقع جوابا) عن السؤال بما (الا اذا اشتمل السؤال على المختلفين
 بالحقيقة) كافي هذا السؤال (وان اشتمل معها على المتفقين ايضا)
 كهنا وحاصل الجواب انا لا ندعى ان قيد المختلفين بالعدد مستقل
 باخراج الجنس وامثاله بل ندعى انه مع قيد دون الحقيقة هو المخرج
 ولا شك في كونه مخرجا للمذكورات لان نفي الاختلاف بالحقيقة مستلزم
 لاتفاقها واتفاقها يوجب اخراج الجنس وامثاله لان الجنس في المثال
 المذكور وان وقع مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة لكن لا باعتبار
 اتفاق الحقيقة بل باعتبار اختلاف الحقيقة المستفادة من الجمع في السؤال
 بين افراد الحقيقة ولذا لم يجتمع بين الحقيقتين بافراد كل بالسؤال
 فلا يصح ان يقال في جوابه انه حيوان ولما كان توجيه هذا الاشكال على

كلتا العبارتين غير ظاهر نبه عليه بقوله (على ان وروده) اى هذا الاشكال (عليه) اى على من عرفها بانه كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة (فى حيز المنع ايضا) اى وان كان وروده على عبارة المصنف كذلك (فان صحة الجواب بالجنس) اى بالحيوان فى هذا المثال المذكور (ناظرة الى اشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين) الاولى حقيقة زيد وعمر ووالثانية حقيقة هذا الفرس وذاك الفرس فانهما حقيقتان مختلفتان لان حقيقة افراد الاول مخالفة لحقيقة افراد الثانى فصحة الجواب بالجنس ناظرة الى هذا الاختلاف لالى الاتفاق (والى جعل المتفقين) بلفظ التثنية (فى حكم) الحقيقة (الواحدة) اى جعل كل فردين من الحقيقة بمنزلة الحقيقة الواحدة فيشتمل السؤال على الحقيقتين المختلفتين ويكون المذكور فى الجواب مقولا على كثيرين مختلفين بالحقيقة فلا يصدق تعريف النوع عليه ولما انتهى الكلام من بيان القسم الثانى من الذاتى شرع فى بيان القسم الثالث فقال (واما غير مقول فى جواب ما هو بل مقول فى جواب اى شىء هو فى ذاته) اعلم ان السؤال باى شىء على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزداد على اى شىء قيد هو وثانيها ان يزداد عليه قيد هو فى ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد هو فى عرضه فان كان الاول كان الجواب بما يميزه سواء كان فصلا قريبا كالناطق او بعيدا كالحساس او خاصة كالضاحك كما اذا سئل عن الانسان باى شىء هو صح ان يقال فى الجواب انه ناطق او حساس او ضاحك لان كلامها يميزه عن غيره فى الجملة وان كان الثانى كان الجواب بالفصل وحده سواء كان قريبا او بعيدا لان المميز الذاتى هو الفصل لا غير كما اذا سئل عن الانسان باى شىء هو فى ذاته صح ان يقال انه ناطق او حساس وان كان الثالث كان الجواب بالخاصة فقط كما اذا سئل عن الانسان باى شىء هو فى عرضه فالجواب عنه انه ضاحك ومجمل هذا ما قاله الشارح وهو (فان السؤال) الفاء تعليلية علة للمقدر اى انما قيد المصنف بقوله فى ذاته فان السؤال لكن مع ملاحظة كون ذلك المقول مميزا حتى يصح التعليل المذكور (باى شىء هو انما هو عن المميز) المطلق

سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما مر (فان قيد) اى السؤال
 باى شىء هو الفاء للتفصيل (بقوله فى ذاته فعن المميز) اى فالسؤال
 حينئذ عن المميز الذاتى فيكون الجواب بالمميز (الذاتى) ليكون الجواب
 مطابقا للسؤال (وان قيد) السؤال المذكور (بقوله فى عرضه فعن
 المميز العرضى وان اطلق فعن المميز المطلق) فالجيب مميز كما مر المثال
 فى التفصيل (ولذا) اى ولاجل ان السؤال باى شىء هو عن المميز
 الذاتى (قال وهو) اى الذاتى المقول فى جواب اى شىء هو فى ذاته
 وجوهه (الذى يميز الشىء) كالانسان مثلا (عما) اى عن النوع الذى
 (يشاركه) اى يشارك ذلك النوع مثل البقر والغنم وغيرهما الشىء
 الذى هو الانسان (فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان) (تنبيها)
 حال من فاعل قال عبر عنه بالمصدر مبالغة ويحتمل ان يكون مفعولا
 للمحذوف والجملة اسنيافية ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال باعتبار قوله
 فى الجنس فصار كأنه قال معللا بعلمتين باعتبار قيدى فاندفع ما اوردته المحشى
 وهو لو قال وتنبيها بالعطف او قال وانما قال فى الجنس تنبيها لكان اولى
 (على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة) وهذا التنبيه على
 هذا استفاد من تقييد المشاركة بكونه فى الجنس فقط من غير تعرض الى
 كونه فى الوجود كما تعرض اليه صاحب الشمسية (وهو) اى هذا
 المذهب (المذكور فى الشفاء واما المتأخرون فاختروا المذكور
 فى الاشارات) فصار مذهبهم كما ان المذكور فى الشفاء مذهب
 للمتقدمين (وهو) المذكور فى الاشارات (ان الفصل اعم من ان يميز
 الشىء عن المشاركات الجنسية والمشاركات الوجودية وهذا الخلاف)
 بين الفريقين (مبنى على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين)
 وتركبها من متساويين وان لم يتم على امتناعه دليل لكنه ايضا غير
 واقع (عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين) اعترض على المصنف
 بانه لو قال او فى الوجود لكان اولى لدخول الفصل الذى يميز الشىء
 عما يشاركه فى الجنس كفصل الانسان والفصل الذى يميز الشىء
 عما يشاركه فى الوجود كاجزاء الماهية المركبة من امرين متساويين كما اذا

فرضنا ماهية مركبة من (ج د) و (ج د) متساويان في الصدق وكل واحد
يميز ماهية عما يشاركه في الوجود لان الوجود الحاصل لماهية (ا) من (ج د)
لا يوجد في الغير واجيب بانه لم يذكره بناء على بطلان تركيب الماهية من
امرين متساويين وقد استدل على امتناعه لوجهين الاول انه لا بد في
اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض الى البعض ليحصل كمال
الاتصال واحتياج كل واحد الى الآخر دون احتياج احدهما فقط دور
وترجيح بلامرجح لانهما اثنان متساويان فان احتياج احدهما الى
الآخر ليس باولى من احتياج الآخر اليه وجوابه بمنع لزوم الدور لجواز
احتياج كل الى الآخر بوجه آخر كالهوى والصورة ان الهوى يحتاج
الى الصورة في الشكل والصورة تحتاج الى الهوى في البقاء فلا دور ومنع
لزوم الترجيح بلامرجح لجواز ان يكون في مفهوم احدهما ما يقتضى
الاحتياج من غير عكس لانهما وان تساويا في الصدق لكنهما متغايران
بحسب المفهوم ويمكن الجواب عن الشق الاول من شق التردد بان
ضرورة وجوب احتياج احد الامرين الى الآخر انما يكون في الامور
الخارجية كالدور مثلا وتركيب الماهية لا يلزم من الامور الخارجية بل يكون
من الامور الذهنية واجاب الشارح عن ذلك الاعتراض بقوله (وكان
المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكره) اى الجنس هذه الجملة
المنفية جواب للمقدر كانه قيل اذا اختار مذهبهم فكان ينبغي ان يذكر
الجنس في حد الفصل بان يقول ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس
فلم يذكره واجاب بقوله ولم يذكره (في حده) اى في تعريف الفصل
وهو قوله ويرسم اراد بالحد التعريف بناء على انه قد يطلق على القول
الجامع المانع والا لم يكن موافقا لقوله الآتى ويرسم (اكتفاء لما قبله)
اى اكتفاء بذكر الجنس فيما قبله حيث قال وهو الذى يميز الشئ عما
يشاركه في الجنس (او) يقال ان المصنف (اشار) عطف على قوله
اختار (في الموضعين الى المذهبين) اى ذكر الجنس في البيان اشارة الى
مذهب المتقدمين وحذفه في الحد اشارة الى مذهب المتأخرين حاصله
اشار في موضع التقسيم الى مذهب المتقدمين وفي موضع التعريف

الى مذهب المتأخرين (وهو) اى المقول فى جواب اى شىء هو فى ذاته
 (الفصل) وقد يطلق الفصل ايضا على مطلق المميز ولو كان عرضيا
 لكنه اصطلاح غير مشهور اعلم ان الفصل امامقوم ان نسب ذلك
 الفصل الى ما يميزه بالتقويم كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه داخل
 فى قوامه وامامنقسم ان نسب الى ما يميزه عن المشاركات فيه بالتقسيم
 كهو بالنسبة الى الحيوان فانه يحصل بانضمامه اليه وجودا وعدماقسمان
 فالناطق مقوم للانسان ومقسم للحيوان وما فوقه (القريب انميز)
 الماهية (عن) جميع (المشاركات) لها (فى الجنس القريب)
 وتعريفه هو (الذى يصح) ان يقع ذلك الجنس (جوابا عن الماهية و)
 عن (جميع المشاركات) لها (فى ذلك الجنس) ومثالهما (كالناطق
 والحيوان) فان الاول فصل قريب لها والثانى جنس قريب لها ايضا
 فاذا قلت فى تعريف الانسان انه حيوان ناطق فقد تميز به عن جميع
 مشاركاته فى ذلك الجنس (والبعيد انميز) الماهية (عن) بعض
 (المشاركات) لها (فى الجنس البعيد) كالنامى مثلا وتعريفه هو
 (الذى يصح ان يقع) ذلك الجنس البعيد (جوابا عن الماهية و)
 عن (جميع مشاركاتهما فى ذلك الجنس) ومثالهما (كالحساس والنامى)
 فان الاول فصل بعيد لها لانه ميزها عن بعض مشاركاتهما فى الجنس
 البعيد الذى هو النامى وانما قلنا عن بعض المشاركات للتنبيه على عدم
 حصول التمييز لها عن جميع المشاركات بهذا الفصل الا ترى انك
 اذا قلت فى تعريف الانسان انه نام حساس فقد تميز بهذا الفصل
 البعيد عن بعض اغياره فقط لان غير الانسان من الحيوان حساس
 فلا يكون الفصل البعيد مميزا للماهية عن جميع مشاركتها (ويرسم بانه
 كلى) اى فصل دخل فيه سائر الكليات (مقول) اى يحمل ذلك
 الكلى (على الشئ) اى وانما قال على الشئ ليشمل متفقة الحقيقة كالفصل
 القريب ومختلفة الحقيقة كالفصل البعيد (فى جواب اى شىء هو)
 (يخرج به) اى بقوله فى جواب اى شىء هو (الجنس والنوع) لانهما يقالان
 فى جواب ما هو (والعرض العام لعدم المقولية فى الجواب اصلا)

وقوله (في ذاته) (يخرج به الخاصة) لأنها تقال على الشيء في جواب
 أي شيء هو في عرضه فإن قلت لم قال يقال ولم يقل مقول على الشيء
 وقد ذكر المقولية في تعريف سائر الكليات المتقدمة قلت ذكر المنطقيون
 أن الفصل علة لخاصة النوع من الجنس وأن كان مظنة أن يتوهم أن
 الفصل لا يحمل عليه لامتناع حل العلة على المعلول فاختر لفظ المضارع
 الدال على الاستمرار التجدي إزالة لهذا الوهم ولو قال يحمل على
 الشيء بدل يقال على الشيء كما قال صاحب الشمسية لكان أولى تأمل
 فإن قلت العلة يبين المعلول فكيف يحمل على المعلول قلت يحمل عليه
 لعدم كونه من العلة الخارجية لأن الفصل علة لخاصة النوع من الجنس
 باعتبار الذهن وعدم كونه محمولا باعتبار الخارج لا يضره كما لا يخفى فيصح
 الحمل لاختلاف جهتي الحمل والعلة ولما بين أقسام الذات شرع
 في العرضي فقال (وأما العرضي) أي المفرد الكلي المحمول الخارج
 عن حقيقة جزئياته (فقسمان خاصة وعرض عام لأنه) أي العرضي
 (أن يختص بحقيقة واحدة) كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان الحقيقة
 والماهية مترادفان ولذا قال المص أما أن يتمتع انفكاكه عن الماهية
 فلا يتوجه ما يقال أن الحقيقة بمعنى الماهية الموجودة والماهية أعم منها
 فعلى هذا لا يشمل الكلام على خواص الماهية الاعتبارية فلا بد من
 الصرف عن الظاهر المتبادر (فخاصة وإن اشتمل على الحقايق)
 كالمتنفس بالنسبة إلى الإنسان وغيره من الحيوانات (فعرض عام وباعتبار
 هذا التقسيم) أي تقسيم العرضي إلى قسمين الخاصة والعرض العام
 (صارت الكليات خسا) دفع لما قيل من أن الكليات سبع لأنه إذا كان كل
 منهما لازما ومفارقا صارت أقسامه سبعة ولهذا قال (وإن) وصلية ولا يحتاج
 إلى الجزاء (اندرج فيه) أي في هذا التقسيم (تقسيم آخر) فإنها بذلك
 أيضا لا تزيد على خمس إذا لقسمان الآتيان مندرجان في هذين القسمين
 بمعنى أن مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بماهية واحدة وإن
 مفهوم العرض العام فيهما مالا يختص بها بل يعمها وغيرها فرجع
 محصل الأقسام الأربعة إلى معنيين يوجد كل منهما باللازم والمفارق

فصار الكلى الخارجى منحصرا فيهما وقوله (على ما قال) متعلق
 بقوله اندرج ومقول القول قوله (فاما ان يمتنع انفكاكه) اى العرضى
 (عن الماهية) المراد من الماهية ههنا هو الماهية المطلقة التى هى اعم
 من الماهية من حيث هى ومن الماهية الموجودة وشار اليه بقوله
 (سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هى) اى الماهية (هى)
 اى مع قطع النظر عن اعتبار الوجود والشخص (كالفردية للثلاثة)
 فانها لازمة لماهيتها بمعنى انه متى تحققت امتنع انفكاك الفردية عنها
 وكذلك القول فى الزوجية للاربعة (او) امتنع انفكاكه (عن الماهية
 الموجودة) فى الخارج (كالسواد للخبشى) فان السواد يمتنع انفكاكه
 عن ماهية الخبشى مادامت موجودة فى الخارج ويمكن انفكاكه
 عن الماهية من حيث هى والالكان كل انسان اسود لا يقال لو كان
 السواد لازما لوجوده لكان كل انسان موجودا فى الخارج اسود والتالى
 بط لاناقول ان معنى لازم الوجود الخارجى انه معتبر بعد الوجود
 الخارجى ويلزم منه ان يكون الوجود الخارجى علة تامة لجواز انضمام
 الشخص الصنفى شرطا فلذلك قيل لازم لوجوده وتشخصه (وهو)
 الذى يمتنع انفكاكه عن الماهية المطلقة (العرض اللازم) ولا شك ان
 الزوم المعتبر ههنا اعم من الزوم المعتبر فى دلالة الالتزام فلا تعفل
 (فالاول) وهو ممتنع الانفكاك عن الماهية من حيث هى (لازم
 الماهية) لعدم انفكاكه عنها (والثانى) وهو ممتنع الانفكاك عن الماهية
 الموجودة (لازم الوجود) لعدم انفكاكه عنها فى الوجود وقوله
 (اولا يمتنع) اى يمكن (انفكاكه عن الماهية) عطف على قوله اما ان يمتنع
 (وهو العرض المفارق) وانما كان مفارقا (لامكان مفارقه) عن ملزومه
 وقعت المفارقة ولم تقع ولهذا قال (سواء وقعت) المفارقة (بالفعل
 سريعا كانت كحمره الخجل وصفرة الوجل او بطيا كالشباب ولم تقع)
 المفارقة (اصلا كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه) عقلا (وكل منهما)
 (اى من اللازم) اى الماهية من حيث هى او الماهية الموجودة
 (والمفارق) (اما ان يختص) (با) (فراد) (حقيقة) واحدة (وهو الخاصة)

الحقيقة التي لا يوجد بدون ذي الخاصة في نفس الامر (فاللازم
 الخاصة) (كالمضاحك بالقوة) المراد بها ههنا كون الشيء مستعدا لان
 يكون سواء كان موجودا ام لا (والمفارق الخاصة كالمضاحك بالفعل)
 المراد به خروج الشيء عن الاستعداد الى الوجود وقوله (للانسان)
 مرتبط بكل من الصورتين (وترسم) (الخاصة) بانها كلية (دخل فيه سائر
 الكليات) (يقال على ما) اي افراده (تحت حقيقة واحدة فقط) (خرج به)
 اي بقيد فقط (غير النوع والفصل القريب) وهو الجنس والفصل
 البعيد والعرض العام (وخرجا) اي النوع والفصل (بقوله) (قولاً
 عرضياً) لان مقولتيها على ما تحتهما (واما ان يعم) (كل من اللازم
 والمفارق) (حقايق) التي كانت (فوق) حقيقة (واحدة وهو العرض
 العام كالتنفس بالقوة) وهذا (مثال اللازم العرض العام) (و
 التنفس بالفعل) (مثال المفارق العرض العام وقوله) (للانسان
 وغيره من الحيوانات) الجار والمجرور وما عطف عليه (متعلق بهما)
 اي التنفس بالقوة والتنفس بالفعل لكن لا يتعلق النظر بالعامل
 لانه لا يستقيم بل هو بيان لمعروضيهما وعموميهما والمعنى كالتنفس
 بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره (وبيان لعموميهما) اي
 التنفس بتسمية لا يختص بنوع من الحيوان دون آخر بل يعم كل انواعه
 (ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقايق مختلفة) (يخرج به غير الجنس
 والفصل البعيد وخرجا بقوله) (قولاً عرضياً) ولما فرغ من الباب الاول
 وهو مباد للتصورات شرع في مقاصدها فقال (الباب الثاني) من
 الابواب العشرة (في مقاصد التصورات) اراد بالمقاصد المسائل
 الباقية عن احوال الاقوال الشارحة ويحتمل ان يكون المضاف محذوفا
 اي الباب الثاني في بيان مباحث مقاصد التصورات وكذا الكلام في باب
 القياس (وهو باب) (القول الشارح) اعلم ان الغرض من المنطق
 استحصال المجهولات وهي على كثرتها تنقسم الى قسمين قسم مجهول
 تصوري وقسم مجهول تصديقي فاكتساب الاول من القول الشارح
 واكتساب الثاني من اللمحة فيكون للمنطق لاجل تحصيل المجهولات

التصورية والمجهولات التصديقية طرفان تصورات وتصديقات
ولكل منهما مبادى ومقاصد فكان الاقسام اربعة فمبادى التصورات
الكليات الخمس ومقاصدها القول الشارح ومبادى التصديقات
القضايا واحكامها ومقاصدها الحجّة كما سيحكي ان شاء الله تعالى فيكون
لتحصيل المجهول التصورى كاسبان كاسب بعيد وهو الكليات وكاسب
قريب وهو القول الشارح وكذا التحصيل المجهول التصديقي كاسبان
كاسب بعيد وهو القضايا واحكامها وكاسب قريب وهو الحجّة
(ويرادفه) اى القول الشارح (المعرف) بالكسر عند المنطقين ويكون
الحد قسما منه وعند اهل الاصول واهل العربية ويرادفه الحد ايضا
فلا تغفل والترادف هو اللفظان المتغايران متحدى المفهوم وما صدق
(ويسمى قولاً لان القوم هو المركب) اراد بالمركب غير المتعارف لان
الناطق مفرد غير مركب فى المتعارف وسيحكي منه التصريح ويكون مركبا
فالركب اراد به مجرد المعنى المتعدد بحيث يمكن تفصيله الى امرين من
الكليات الخمس (والمعرف مركب) ايضا اذ لا بد منه من تصور ثبوت
شئ لشيء (كليا) نصب على الحالية من المستتر فى مركب وليس المراد
بالكلى ههنا ما يقابل الجزئى بل المراد به ان جميع افراد المعرف مركبة
بمعنى انه لا يوجد معرف غير مركب اصلا وهذا (عند قوم) اى عند
المتقدمين (و) هو مركب (غالبا) بمعنى انه قد يكون مفردا كالتعريف
بالفصل وحده (عند) قوم (آخرين) اى المتأخرين (والصحيح) من
هذين القولين (هو الاول) وهو ان المعرف مركب كليا حتى لا يجوز
التعريف بالمفرد واستدل بعضهم على عدم صحة التعريف بالمفرد بان
المعرف نظر بناء على انه من اقسامه وكل نظر مركب بناء على ان النظر
ترتيب امور معلومة وهذا الاستدلال مشتمل على الدور كما اشار اليه
الشارح المحقق (لأن المعرف) اى ليس كون المعرف مركبا كليا حتى
لا يجوز التعريف بالمفرد لاجل ان المعرف (من اقسام النظر) لا يخفى
ان النظر لا يصح ان يكون مقسما للمعرف والقياس لوجوب صدق المقسم
على الاقسام وهو لا يصدق على شئ منهما لان النظر اما صفة الناظر

ان كان مصدرا معلوما واما صفة الامور المترتبة ان كان مجهولا فهو
 مباين لكل منهما الا ان المراد ظاهر لان المراد ان المعرفة متعلق النظر
 فكانه قال المستدل ان المعرفة مما يتعلق به النظر وكل ما يتعلق به النظر
 فهو مركب فالكبرى مبنية على كون كل نظر مما يتعلق به بالمركب والمبنى
 على كون كل معرف مركبا المبنى على عدم جواز التعريف بالمفرد
 (الذي هو) اي النظر (ترتيب امور معلومة) واشترط في الامور ترتيب
 اذ لا ترتيب في الواحد والتعريف بالمفرد انما يكون بمناسق وفيه معنى
 التركيب او هو مع قرينة مركب (فان) علة للنفي المستفاد من كلمة لا
 في قوله لا لان المعرفة (كون النظر ترتيب امور مبنية على عدم صحة
 التعريف بالمفرد) وفيه مناقشة المحشى بقوله ان اللازم مما ذكر توقف
 كون المعرفة مركبا كليا على كون النظر ترتيب امور ولا يثبت مما ذكره
 الشارح توقف كون النظر ترتيب امور عليه بل على عدم صحة التعريف
 بالمفرد وهذا ليس بدور اذ الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه
 بمرتبة او بمراتب محمول مما ذكره ان تركيب المعرفة كليا موقوف على
 تركيب النظر كليا وهو لا يتوقف على تركيب المعرفة كليا بل على عدم
 جواز التعريف بالمفرد ولا يظهر لزوم الدور اذ لم يظهر اتحاد الموقوف
 والموقوف عليه والجواب ان القول بعدم الجواز قول يوجب التركيب
 فيلزم الدور على ان النزاع انما هو انحصار الصحة في التعريف بالمركب
 وهو انما يثبت بسلب الصحة عن التعريف بالمفرد فالمدعى في الحقيقة عدم
 جواز التعريف بالمفرد ولذا عرف الخبر واتى ضمير الفصل فقال مبنية على
 عدم صحة التعريف بالمفرد ومحط الفائدة في الكلام مثبتا او منفيا هو
 القيد وهو انحصار الصحة في المركب فالسلب هو المطلوب (فلو كان
 ذلك) اي عدم صحة التعريف بالمفرد (مبنيا على هذا) اي على كون النظر
 ترتيب امور والاولى ان يقال ولو كان هذا مبنيا على ذلك تأمل
 (لزم الدور) وذلك لان عدم صحة التعريف بالمفرد لو كان مبنيا على انه
 ترتيب امور لكان المعنى هكذا عدم صحة التعريف بالمفرد مبنية على
 ان النظر ترتيب امور وهو مبنية على عدم صحة التعريف بالمفرد كما صرح به

الشارح فيلزم توقف كل منهما على الآخر المفضى الى توقف الشئ
على نفسه وهو دور مصرح (ولهذا) اى ولان يكون النظر ترتيب
امور معلومة مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد (عرف بعضهم) اى
بعض المنطقيين وهو من يجوز التعريف بالمفرد النظر (بتحصيل امر)
معلوم وهو الكاسب كما هو المتبادر لا الامر المجهول كما توهمه المحشى
(او ترتيب امور) معلومة والمعنى ان من جوز التعريف بالمفرد عدل
عن التعريف المشهور وعرف بهذا ويدل عليه ما فى المواقف وشرحه
من ان تعريف النظر بترتيب امور منقوض لانه غير جامع لخروج التعريف
بالمفرد واجاب عنه ابن سينا بانه نادر لا يضر خروجه وفيه نظر لانه
تعريف لمطلق النظر فيجب ان يندرج فيه جميع افرادهم ومنهم من استصعب
الاشكال فغير تعريف النظر الى انه تحصيل امر او ترتيب امور انتهى
(بل لان المعرفة) يعنى ان المدعى مسلم لكن لا بذلك الدليل لاشتماله على
الدور بل بهذا الدليل وهو انه (لا بد فيه) اى فى المعرفة (من تصور
ثبوت شئ لشيء) كثبوت الناطق للانسان بعد تصوره وتصور
الانسان بوجه الحيوانية (فيكون) المعرفة (مركبا) حيثئذ من امرين
معلوماتين عند التركيب وهما تصور الانسان بوجه الحيوانية وثبوت
الناطق له بعد تصوره له لا متناع ايقاع التركيب من المجهولات واما قبل
التركيب فاحدهما كان معلوما والآخر مجهولا والحاصل انما قصد تعريقه
بحيث يكون معلوما من وجه لئلا يلزم طلب المجهول المطلق ومجهولا
من وجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل والتعريف هو تحصيل الوجه
المجهول بان يتصور ذلك الوجه ثم يضم الى الوجه المعلوم بان يتصور
ثبوت الوجه المجهول للوجه المعلوم حتى يلزم من تصوره تصور ثبوته
لما تصوره له ثبوت الوجه المعلوم فانك اذا تصورت الانسان مثلا بوجه
الحيوانية ثم تصورت الناطق ثم تصورت ثبوت الناطق الحيوان يلزم منه
ان يتصور ثبوت الناطق للانسان (وهذا) اى القول بان المعرفة لا بد
فيه من تصور ثبوت شئ لشيء هو (معنى قولهم لا بد فيه) اى
فى التعريف بالفصل او الخاصة مثلا (من قرينة عقلية) وهى تصور

ثبوت الوجه المطلوب للوجه المعلوم (مصححة للانتقال) الذهني من
 الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم وانما وجب ذلك لانه لو لم يتصور ثبوت
 الوجه المطلوب وهو الناطق مثلا للوجه المعلوم وهو الانسان بوجه
 الحيوان لم يتصور الماهية بالوجه المطلوب فانك اذا تصورت الانسان
 بالحيوانية وتصورت الناطق ولم تتصور ثبوت الناطق للحيوان لا يحصل
 الانسان في ذهنك بوجه كونه ناطقا لعدم القرينة المذكورة فان الانسان
 مثلا معلوم بالحيوان وليس بمعلوم بالناطق فاريده علمه به ايضا والناطق
 لكونه اعم منه بحسب المفهوم لا ينتقل منه الى الانسان اذ لا دلالة للعام
 على الخاص بوجه من الوجوه فلا بد من قرينة وهي تصور ثبوت الناطق
 للحيوان الثابت للانسان حتى يصح الانتقال منه اليه وهذا التصور
 ملحوظ بطريق التوصيف لا بطريق الاخبار فلا يلزم توقف التصور
 على التصديق (ولهذا) اى ولاجل انه لا بد في التعريف من القرينة
 المذكورة للانتقال الذهني من الوجه المطلوب الى الوجه المعلوم فيلزم
 منه الانتقال الى ما قصد تعريفه من الماهيات (قالوا) ان (معنى)
 الناطق شئ له النطق) حتى يشتمل التعريف على تصور ثبوت الناطق
 لمفهوم الشئ المعلوم الثبوت للانسان فيلزم منه العلم بالانسان بوجه
 كونه ناطقا (ومعنى الضاحك شئ له الضحك) اى ثبت لها ذلك
 هذا سبب تسميته بالقول واما تسميته بالشارح فاشار اليه الشارح بقوله
 (وانما سمى) القول الشارح (شارحا لشرحه) وتوضيحه (الماهية)
 وذلك (اما بكنهها) اى بحقيقة اجزائها القريبة والبعيدة (وهو)
 اى شارح الماهية بكنهها (الحد) تام ان تتركب من جنس الشئ
 وفصله القريين وناقص ان تتركب من جنس الشئ البعيد وفصله
 القريب (او بوجه يميزها) اى يفصلها ويفرقها (عما عداها)
 من الاغيار (وهو) اى شارح الماهية بهذا الوجه (الرسم) تام ان
 تتركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة وناقص ان تتركب من
 عرضيات تختص جلتها بحقيقة واحدة وسيأتي مفصلا ان شاء الله تعالى
 ولما بين وجه التسمية ولم يبين حقيقة شرع فيه فقال (فالمعرف ما يكون

تصوره) كالحيوان الناطق (سببا) وعلة (لاكتساب تصور الشئ) كالانسان (اما بكنهه) اى بمجرد ذاتياته فانه لو وجد العرضى فى التعريف مع الذاتيات لخرج عن الحدية لان الحيوان الناطق الضاحك رسم تام اكل من الحد التام عندهم (او بوجه يميزه عما عداه) والمراد بوجه وجه غير الكنه لان العام اذا قوبل بالخاص يكون المراد به ماعداه ولما بين حقيقة قول الشارح بالتعريف اراد توضيح القيود المأخوذة فيه فقال (فقولنا تصور يخرج التصديقات) بناء على ان المراد بالتصور ما يقابل التصديق كما هو المتبادر عند الاطلاق (وقولنا لاكتساب يخرج الملزوم بالنسبة الى لوازمه البينة) كلزوم الزوجية من تصور الاربعة فانه يحصل بالبداهة لا بالاكتساب وذلك لان الاكتساب هو التحصيل بطريق الكسب بان يوضع المطلوب المشعور به اولا ثم يعمد الى ذاتياته او عرضياته ويؤلف بعضها مع بعض تأليفا يؤدى الى المطلوب وتصورات اللوازم البينة الحاصلة من تصورات الملزومات ليس حصولها كذلك لان اللازم لا يتصور قبل الملزوم ولم يقصد قط تعريف اللازم بل انما يتصور الملزوم اولا فيلزم منه تصور اللازم بلا قصد واختيار فلا يكون فيه الاكتساب فان الاكتساب يقتضى القصد والاختيار وقوله (وقولنا) فى التعريف اما واو حيث قال اما (بكنهه او بوجه يميزه عما عداه) اى انما اورد التريد فى التعريف (ليشمل الحد) اى ليكون التعريف شاملا للحد المستفاد من الشق الاول من التريد اعنى قوله اما بكنهه (والرسم) المستفاد من الشق الثانى منه اعنى قوله او بوجه يميزه عما عداه (والتقسيم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان اما واو تفيد ان التشكيك وهو ينافى التعريف اذا المعرف حينئذ لا يكون معلوما وتقرير الجواب انهما تفيد ان التشكيك اذا كان التقسيم للحد والتقسيم ههنا (للمحدود) وهى مطلق المعرف (لا للحد) وهو قوله ما يكون تصور سببا فلا يكون المحدود بالتريد مشكوكا فيه اذا المراد باوان قسما من المحدود حده هذا وهو انه الذى يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ بكنهه وفسما آخر منه هذا وهو انه الذى يكون

تصوره سببا لا كتساب تصور الشئ بوجه يميزه عما عداه فهو
 في الحقيقة حدان لتسميه المتخالفين في الحقيقة المخصوصة المتشاركين
 في ماهية مطلق المعرفة ولم يرد بان الحد اما هذا واما ذاك على سبيل
 الشك والتشكيك حتى ينافي التحديد (وعلامته) اى علامة كون التقسيم
 للمحدود لا للحد (كون الانفصال) ملابسا (بمنع الخلو) وفي اكثر النسخ
 لمنع الخلو باللام اى بقضية منفصلة مانعة الخلو لا الجمع الا ترى ان المحدود
 اعنى المميز بكنهه والمميز بوجه يميزه عما عداه لا يجوز خلوه عن احدهما
 ويمكن اجتماعهما في الشق الاول اذ المحدود الذي عرف بكنهه فقد يميز
 عما عداه (كذا المروى عن شمس الائمة الاصفهاني) في علامة كون
 التقسيم للمحدود لا للحد قال المحشى اعلم انه ان تناول القسمين لفظ
 من الفاظ الحد فهو تقسيم للحد والافهو تقسيم للمحدود كما لو قيل ان
 الجسم ما يتركب من جوهرين او ماله ابعاد ثلاثة يكون تقسيما للحد لعدم
 دخولهما تحت لفظ من الحد ولو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين
 او اكثر يكون تقسيما للمحدود لتناول التركيب اياهما كذا في شرح
 اليزدوى وههنا قد تناول القسمين لفظ من الفاظ الحد وهو ما يكون
 تصور سببا لا كتساب تصور الشئ فيكون التقسيم للمحدود لا للحد
 انتهى (قيل لا يجوز تعريف المعرفة لانه لو كان للمعرف معرف لزم
 التسلسل) وذلك لانه لو احتاج معرف الى معرف لاحتاج معرف المعرفة
 الى معرف آخر لانه جزؤه وهكذا يحتاج معرف المعرفة الى معرف آخر
 الى غير النهاية (لا يجاب عنه) في دفع لزوم التسلسل (بان معرف المعرفة
 اى معرف معرف المعرفة على حذف المضاف اليه واقامة اللام مقامه
 وذلك لان ههنا امور ثلاثة المعرفة المحدود والمعرف الذى هو حد
 المعرفة والمعرف الذى هو حد حد المعرفة المحدود (عينه) اى عين
 معرف المعرفة (كوجود الوجود) ومراد المجيب ان الامر الثالث عين
 المعنى الثانى لان كل واحد من حد المعرفة وحد حد المعرفة عين الآخر
 بناء على ان كل لزم منهما عبارة عما يستلزم تصوره تصور الشئ كما ان وجود
 الوجود عينه عند من يقول بان الوجود موجود الظاهر ان هذا الجواب منع

للملازمة تقديره ان يقال لانم انه لو كان للمعرف معرف لزم التسلسل لجواز ان يكون معرف المعرفة عينه وردالش العلامة صلاحية السند بقوله (لان العينية ممنوعة) فلفظ المنوعة هنا بمعنى غير مقبولة ومثل هذا التأويل قد صدر من المولى المدقق ميرزا جان في كلام السيد السند قدس سره في حاشية شرح حكمة العين والعدول عن الظاهر ليس بعزيز في كلام العلماء شكرا لله تعالى مساعيتهم فاندفع ما قيل انه كلام على السند ومنعه غير مفيد (بل يحجب) عنه كما في بعض النسخ باحد الجوابين اللذين سند كرهما الجواب الاول وهو قوله (اما بان التسلسل غير لازم لان معرف المعرفة) اعني قولنا ما يكون تصويره سببا لا اكتساب تصور الشئ (من حيث هو) اي من حيث ذاته مع قطع النظر عن كونه معرفة فانه عارض عليه فلا يلتفت اليه (غير محتاج الى معرف آخر) وذلك (اما لبداية اجزائه) ابتداء او انتهاء فان الاستلزام والتصور والشئ بديهيات او منتهية اليها (اول كونها) اي اجزائه (معلومة) اما بسبب اكتسابها من البديهيات او بالالهام فاندفع ايراد المحشى بقوله والظاهر ان اسقاط قوله اول كونها معلومة هو الصواب (وكما انه) اي معرف المعرفة (من حيث هو) اي مع قطع النظر عن كونه معرفة (غير محتاج الى معرف آخر) لما ذكر بقوله اما لبداية اجزائه اول كونها معلومة (كذلك لا يحتاج) معرف المعرفة (اليه) اي الى معرف آخر (من حيث هو معرف ايضا) اي كما لا يحتاج اليه من حيث هو اي بمجرد ذاته (لكونه) اي معرف المعرفة (من حيث هو معرف معلوما باعتبار عارض وهو صدق مطلق المعرفة المحدود عليه) اي على معرف آخر بان يقال معرف المعرفة صدق العام على الخاص والمطلق على المفيد والحال ان المعرفة قد علم بحده فيكون معرف المعرفة ايضا معلوما باعتبار صدق الامر المعلوم عليه يعني ان معرف المعرفة من حيث انه معرف مندرج تحت مطلق المعرفة وممتاز عن سائر المعارف باضافته الى المعرفة المطلق واذا كان معلوما باعتبار هذا العارض لم يلزم التسلسل لعدم احتياجه الى معرف آخر (وقد عرفت) في تعريف الجنس بالكلية هذا جواب سؤال

مقدر تقديره ان قولنا مايكون تصوره سببا لا كتساب تصور الشئ
لا يصح ان يكون تعريفا للمعرف المطلق لانه اذا وقع معرفا له يصير
معرفا للمعرف ومعرف المعرفة اخص من مطلق المعرفة لكون المقيد
اخص من المطلق والتعريف لا يكون الا بالمساوي لا بالاخص ولا بالاعم
واجاب عنه بقوله (ان الخاص) ومعرف المعرفة (يقع معرفا) لمطلق المعرفة
(باعتبار غير اعتبار الخصوصية) اي قولنا مايكون تصوره سببا انما
وقع تعريفا للمعرف المطلق بحسب مفهومه وذاته من غير اعتبار شئ
آخر معه ولا شك انه بهذا الاعتبار مساو للمعرف المطلق وان كان
باعتبار عارض كونه معرفا للمعرف اخص من مطلق المعرفة فله مساواة
ذاتية وخصوصية عرضية فالتعريف باعتبار المساواة الذاتية لا باعتبار
الخصوصية الوصفية كما ان الكلى بحسب مفهومه اعم من الجنس لشموله
النوع وغيره من الكليات وبحسب وصف كونه جنسا للجنس اخص
منه لكون المقيد اخص من المطلق على ما عرفت في بحث الجنس
والجواب الثاني قوله (واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية لانقطاعه)
متعلق بقوله غير محال (بانقطاع الاعتبار) اي اعتبار كونه معرفا اما
في اول مرة او بعد مرات متناهية فالتسلسل حينئذ (غير محال) لانه لا يوجد
في الحقيقة فمعنى قولهم ان التسلسل في الامور الاعتبارية جائز معناه ان
التسلسل فيها لا يتحقق ولا يوجد وليس معناه انه فيها موجود وجائز
فالجواب الاول من الجوابين منع الملازمة كما ان جواب المجيب هكذا
لكن الشارح رده كما عرفت والجواب الثاني تسليم الملازمة ودفع
المحذور وفي الحقيقة راجع الى الجواب الاول في كون التسلسل غير لازم
(ف) قد (علم) على الاجمال من ذلك التقسيم المستفاد من تعريف مطلق
المعرف (ان القول الشارح) اي المعرفة مطلقا (اما حد او رسم)
وذلك (لانه) اي قول الشارح (ان كان بمجرد الذاتيات فحدوالا)
اي وان لم يكن بمجرد الذاتيات بان كان بمجرد العرضيات او ببعض كل
منهما (فرسم) والمفهوم من كلام الشارح ان الحد مشترك معنوي بين الحد
التام والحد الناقص وكذا الرسم بين الرسم التام والرسم الناقص (فعرف)

(الحد) (بانه) (قول) اى مركب معقول او ملفوظ (دال) ان جل على دلالة المطابقة يناسب المتن ولا يناسب الشرح لان المناسب له ان المراد بالحد مطلق الحد لا الحد التام فعلى هذا يحمل قوله وهو الذى على الاستخدام ولو قال المص بعد قوله على ماهية الشئ ومنه الحد التام وهو الذى يتركب لكان اظهر (على) (كنه) (ماهية الشئ) وانما زاد الكنه لئلا يرد النقص بالرسم والمص حذفه اعتمادا على المتبادر (وهو) اى الحد المذكور (ان كان تعريفا) للماهية (بمجموع الذاتيات) وهو جنس الشئ وفصله القريان (فحد تام وان كان ببعضها فناقص) و اشار الى وجه تسميته بالحد بقوله (فكونه حد لانه مانع عن دخول الاغيار فيه والحد لغة المنع) لا يقال هو مشترك بين التعاريف كلها لانها مانعة عن دخول الاغيار لاننا نقول هذه المناسبة انما هي لترجيح الاسم لا لتصحيح الاطلاق فان القارورة انما سمي بها لكونها محل قرار ولا يصح اطلاقه على الدن مع اشتراكه فى كونه محل قرار فتسميته حدا اما من قبيل تسمية الموصوف باسم الصفة واما من قبيل جعل المصدر بمعنى الفاعل اول كونه ذاتيا قوى المنع فسمى بلفظ المصدر تنبيها على المبالغة و اشار الى وجه التسمية بالتام والناقص بقوله (وتامه ونقصانه) اى كون الحد تاما او ناقصا يكون (باعتبار الذاتيات) اى فان كانت الذاتيات مذكورة فيه بتمامها فتام والا فناقص (والحد التام) (وهو) الذى يتركب عن جنس الشئ وفصله القريين) اعلم ان الجنس اما قريب واما بعيد لانه ان كان الجواب عن السؤال عن الماهية وعن بعض ما يشارك الماهية فى الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فان الحيوان جواب عن الانسان والفرس وايضا جواب عن الانسان وعن جميع الانواع المشاركة له فى الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية مع بعض مشاركتها فيه عين الجواب عنها مع البعض الآخر فهو الجنس البعيد كالجنس النامي بالنسبة الى الانسان فان النبات والحيوان يشاركه فيه يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات وهو النباتية

ولا يكون جوابا عنه وعن بعض المشاركات الاخر وهو الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية هو الحيوان والفصل ايضا اما قريب او بعيد لان الفصل اما ان يميز الشئ عن جميع مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع مشاركاته في الحيوان واما ان يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس فانه يميز كل واحد عن مشاركاته في الجسم النامي وهو النباتات فمثال الحد التام (كحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لانك اذا قلت ما للانسان فيقال الحيوان الناطق (ولذا) اى ولاجل ان الحد التام هو الذى يتركب (قال) (وهو) اى المعروف بما ذكر (الحد التام و) اما (الحد الناقص وهو الذى يتركب عن جنسه البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) الجنس البعيد للشئ وهو الذى يكون بينه وبين ذلك الشئ جنس آخر كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان لان الحيوان جنس واسطة بين الانسان وبين الجسم النامي وكذلك الفصل البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان الناطق ايضا فصل له وواقع بين الانسان والحساس فيكون الحساس فصلا بعيدا (وانما) كان جواب سؤال مقدر وهو ان اقتصاره في تعريف الحد الناقص على قوله وهو الذى يدل على ان التعريف بالفصل فقط لا يكون حدا ناقصا مع انه منه كما قالوا فلوزاد او بفصله فقط شمل ما قالوه واجاب بقوله انما (لم يقل او بفصله فقط كالناطق) بعد قوله كالجسم الناطق هكذا وهو الذى يتركب عن جنسه البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق او يكون تعريفا بفصله فقط ويؤخر عنهما قوله (في تعريف الانسان) اى بالنسبة اليه (على ما قالوا) ان الحد الناطق ما يكون بالفصل القريب وحده اوبه وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق (لان الناطق مركب معنى) علة للنفي لا للنفي (والاعتبار للمعاني) اى والحال ان الاعتبار في هذا الفن للمعاني اذ البحث فيه عن المعاني اولا وبالذات وعن اللفظ ثانيا وبالعرض فيكون الاعتبار المعنوي للتركيب فلا حاجة الى تخصيصه

بالذكر واذا كان الناطق مركبا (فان كان معناه) اى معنى الناطق
 (جسم او جوهر له النطق ونحوه كان كالجسم الناطق بعينه) وان كان
 معناه حيوان له النطق كان كالحیوان الناطق بعينه ولم يتعرض لهذا
 الوجه لظهوره (وان كان معناه شئ له النطق ونحوه) اى ممكن له
 النطق او موجود له النطق (لم يكن) الناطق حيثئذ (حدا) لاتاما
 ولا ناقصا (لان الشيئية عارضة) للماهية الانسانية لانفسها ولا جزؤها
 لان المعرفة المركب من الذاتى والعرضى هو الرسم وههنا سؤال وجواب
 والسؤال ان كون الناطق مركبا معنى يستلزم التكرار وعدم كونه حدا
 ناقصا وكلا اللازمين بط فلا يكون مثل الناطق مركبا وايضا انه
 اذا عرف الانسان بالجسم الناطق فان كان معنى الناطق جسم او جوهر
 له النطق كان معنى الجسم الناطق جسم له النطق او جسم جوهر له
 النطق ولا خفا فيما فيه من التكرار وان كان معناه شئ له النطق او نحوه
 يلزم ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه حد ناقص بالاتفاق والجواب
 الصواب ان الناطق قد يلاحظ في مقام التعريف مفصلا فيكون
 مركبا وهذا اذا لم يكن معه الموصوف ولم يلاحظ واذا ذكر معه يلاحظ
 مجملا ومفصلا على قاعدة الوضع فلا تكرر (والرسم) (ايضا) اى كالحد
 (قسما تام وناقص) وذلك (لان المذكور فيه ان كان جنسا قريبا)
 كالحیوان (مقيدا بما) اى بالضاحك مثلا (يخصصه) لكن القيد
 المخصص فى الحد ذاتى وفى الرسم عرضى (قسام) لانه اى المذكور فيه
 من الجنس القريب المقيد بما يخصصه (لكونه) اى المذكور والجار
 متعلق بقوله يسمى (اثرا) لان الجنس القريب المقيد بما يخصصه خارج
 لازم لكون المركب من الداخل والخارج خارجا والخارج اللازم للشئ
 اثر ذلك الشئ (يسمى رسما) لان رسم الدار اثرها (ولكونه مشابها
 بالحد التام فى ذلك) اى فى وضع الجنس القريب المقيد بما يخصصه
 (يسمى تاما) فان كلا من الناطق والضاحك يخصص الحيوان
 للانسان (وان لم يكن كذلك) اى وان لم يكن المذكور فيه جنسا قريبا
 مقيدا بما يخصصه (فناقص) اى فهو رسم ناقص اما كونه رسما فلما

واما كونه ناقصا فاشار اليه بقوله (لنقصانه) اى المذكور فيه (عن تلك التامة) اذ حذف منه بعض اجزاء الرسم التام (والرسم التام) مبتدأ وقوله (وهو الذى يتركب عن جنس الشئ القريب وخواصه اللازمة) جملة معترضة وفائدة الاعتراض تعريف الموضوع وخبره وهو قوله (كالحیوان الضاحك بالقوة) لانها الخاصة اللازمة ويجوز التعريف بالخواص المفارقة مثل الضاحك بالفعل لاشتراط المساواة عند المتأخرين واما صيغة الجمع فباعتبار الموارد نبه عليه بالتمثيل وله شرط آخر وهو ان يكون اللازم بينا ثبوته للمعرف وذلك يختلف بالنسبة الى الاشخاص اذ ربما كان بينا بالنسبة الى شخص ما كان خفيا عند آخر فبعض القول رسم عند قوم وليس برسم عند قوم آخرين (فى تعريف الانسان) فان الحيوان جنس قريب اذلا جنس تحته اصلا والضاحك خاصة لازمة للانسان فاذا سئلت عن الانسان بما هو واجيب بالحيوان الضاحك صح الجواب وكان رسما تاما (والرسم الناقص) مبتدأ وخبره كقولنا الآتى وقوله (وهو الذى يتركب عن عرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة) معترضة بينهما (سواء لم يختص شئ من آحادها) بحقيقة واحدة (او اختصت الواحدة الاخيرة) بها وهو الضحك هنا فانه مختص بحقيقة الانسان (كقولنا فى تعريف الانسان انه ماش على قدميه) بفتح الميم والضمائر للانسان (يخرج الماشى على الاقدام الاربع) كالدواب لكن لما وجد ما هو ماش على قدميه فى غير الانسان كالطيور كان المشى على قدميه عن الاعراض الغير اللازمة للانسان وكذلك (عريض الانفطار يخرج مدور الانفطار كالطيور) فهو ايضا غير مختص به (بادي) اى ظاهر (البشرة) وهى ظاهر جلد الانسان وقيل غير ذلك (يخرج مستور البشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج منحني القامة فكل من) هذه (الاوصاف الاربعة) والمراد بالكل هذا الكل المجموع لان اخراج الضحاك انما يصح اذا كان المراد به ذلك فتكون القضية شخصية او مهمة على ما قال المحقق الطوسى فى شرح الاشارات (يوحد فى غير الانسان) ولو قال يوجد

في غير واحد لكان اولي واظهر اذا ظاهر ان مراد الشارح هو هذا
لا مطلق الغير والا فلا وجه لقوله فلما قال ضحكك بالطبع خرج غيره لانه
لا يلزم من وجدان كل واحد في غيره وجدان جميعها فيه حتى يخرج
بقوله فلما قال الخ او نقول في الجواب المراد بالكل هنا المجموعى كما مر تأمل
ويوجد جميعها في غير الانسان كالنسان على ما قيل وهو الحيوان
الذى صورته كصورة الانسان ويحتمل على هذا ان يكون المعنى
اذا علمت حال كل واحد من القيود المذكورة في الاخراج وعدم خصوصه
بالانسان فاعلم ان المجموع من الاوصاف الاربعة المذكورة يجوز
ان يوجد في غير الانسان تدبر فاندفع ما قيل يلزم ان يكون الواو بدل
الفاء في قوله فكل كافي بعض النسخ لانه لم يلزم مما سبق الا وجدان كل
واحد منها في الغير مطلقا لا جميعها في غير واحد (فلما قال ضحكك
بالطبع خرج غيره) بهذا الوصف واحتز بالطبع عن الضحك
بالتعليم والمراد به السجية المجبولة عليها وهذا خاصة قطعاً لا اختصاصه
بالانسان لا محالة (ولا يرد ما يقال من ان في بعضها) اى في بعض هذه
الاصناف الخمسة (غنية) اى عدم الاحتياج (عن البعض) منها
كالضاحك اذ لو اكتفى به لكفى فلا حاجة الى سائر العريضات المذكورة
(فان ذلك) اى عدم الغنية (غير ملتزم) بل الملتزم هو ان يكون
التعريف مشتملا على جملة مخصوصة بالمعرف بمعنى ان الجملة من حيث
هى لا توجد في غير المعرفة ولا شك ان التعريف المذكور كذلك
اعم من ان تكون في بعضها غنية عن البعض ام لا (والغرض) ههنا
(التمثيل) ولا مناقشة فيه وهو جواب ثان بطريق التسليم (واما
التعريف بالضاحك فقط) هذا جواب عن سؤال مقدر (فان اريد به
الحيوان الضاحك فرسم تام وان اريد به الشئ الذى له الضحك فمن هذا
القبيل) اى من قبيل الرسم الناقص الذى نحن فيه وما ذكره المصنف
شامل لهذين المعنيين (واما ان اريد به الجسم الضاحك فقد ذكرنا انه
ايضا اعنى المركب من الجنس البعيد والخاصة) هذا تفسير لاسم ان
وخبره (رسم ناقص مع ان ما ذكره) من قوله وهو الذى يتركب عن

عرضيات (ليس شاملا له) لان الجنس البعيد ليس من الاعراض
 فلا يكون مركبا من العرضيات المحضة بل من ذاتي وعرضي فلا يكون
 تعريف الرسم الناقص حينئذ جامعا واذا لم يكن مذكوره من التعريف
 شاملا لهذا (فلا بد حينئذ) في المركب من الجنس البعيد والخاصة (من
 التأويل) اي تأويل مذكوره في تعريف الرسم الناقص ليكون جامعا
 والتأويل يكون بامور (اما بان يقال انه من باب التغليب) اي تغليب
 جانب العرضي على جانب الذاتي كالتقيرين بان يقال غلب العرضي على
 الذاتي فاطلق اسم العرضي على الذاتي (او من باب اطلاق اسم الكل) وهو
 المجموع المركب من الذاتي والعرضي (على الجزء) وهو العرضي وفيه
 نظر من وجوه الاول في قوله فلا بد من التأويل لان صاحب المحاكات
 قال قد شرطت المساواة في الحد دون الرسم الا انها من شرائط
 جودته فانه لو كان اعم يتناول ما ليس منه ولو كان اخص تخلى عما هو
 منه وعلى هذا يجوز الرسم بالاعم وبالاخص الا انه لا يكون جيدا انتهى
 والثاني ان العرضي قسم المفرد فلا يطلق على المركب فلا يكون من باب
 اطلاق اسم الكل على الجزء والثالث ما اورده المحشى بقوله فيه انه
 على التقديرين يكون قوله من العرضيات مجازا والاحترار عنه
 في التعريفات واجب مع انه ان اريد بالعرضيات المعنى الحقيقي لا يتناول
 تعريف الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكرنا
 وان اريد المعنى المجازي لا يتناول المركب من صرف عرضيات تختص
 بجلتها بحقيقة واحدة كالمثال المذكور في المتن وايضا يصدق على
 الرسم التام وان اريد كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ليس
 بمجاز والجواب عن قوله يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ما اشار اليه العلامة
 الجرجاني في حاشية الكشف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد
 منهما مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي
 والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل استعمل في المجموع مجازا
 وقوله والاحترار عنه اي عن المجاز في التعريفات واجب جوابه بانه يمكن
 اعتبار المقابلة للرسم التام قرينة فيكون التعريف مانعا على انه يجوز

التعريف بالأعم عند المحقق تأمل والجواب عن الثاني بانه قد عرفت
 ان المركب من الداخل والخارج عرضي فيكون مجموعه عرضيا
 فاذا صدق على المجموع المركب من الجنس البعيد والخاصة انه عرضي
 صدق على جزئه الذي هو الجنس البعيد انه عرضي مجازا من باب
 اطلاق اسم الكل على الجزء كالاصابع على الانامل والجواب عن الاول
 يعرف بالتأمل (او يقال) في التأويل ان المصنف (ذكر ما هو الغالب
 في الوقوع) وهو ما يكون من العرضيات فقط واما ما يكون منها ومن
 الذاتيات فانه نادر فلذا تركه وفيه نظر فالوجه مأمور من جواز التعريف
 بالاختصاص (فان قلت الشيء الضاحك مركب من العرض العام والخاصة
 فلا فائدة فيه) اى فى العرض العام وذلك لان المراد من المعرف
 اما تصور الشيء بكنهه او بوجه يميزه عما عداه والعرض العام لا يفيد
 شيئا منهما ولذا قال (لان العرض العام لا يفيد التمييز) وفيه ان تميز
 الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه والعرض
 العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريفات (ولا)
 يفيد (الاطلاع على الذاتى) لارسمها ولا حدا فلا فائدة اصلا
 (والتعريف لاحدى الفائدتين) والحاصل ان تعريف الرسم الناقص
 غير مانع لان المركب المذكور ليس بناقص بناء على عدم ترتيب الفائدة
 مع ان التعريف صادق عليه (واعلم ان المتأخرين من المنطقيين لم يعتبروا
 العرض العام فى التعريف لعدم افادته الامتياز عن جميع الاغيار ولا
 الاطلاع على شيء من الذاتيات والقدماء اعتبروه لافادته تصورا
 لا يحصل بدونه وجعلوا المعرف المشتمل عليه رسما ناقصا فإيراده
 فى مباحث الكليات على مذهب المتأخرين استطرادى (ومثله) اى
 مثل الشيء الضاحك فى عدم الفائدة (التعريف بالفصل والخاصة)
 كالناطق والضاحك لان الفصل وحده يفيد لها فلاحاجة الى ضم
 الخاصة اليه (قلت قد قيل ذلك) اى ان المركب من العرض العام
 والخاصة والمركب من الفصل والخاصة والمركب من الفصل والعرض
 العام وكذا المركب من الخاصتين كالضاحك الكاتب بالقوة لافائدة

فيه مقصودة من التعريف بناء على ان التعريف لاحدى الفائدتين
 المذكورتين وهما منتفیان ههنا (ان حقا وان كذبا) اى من غير اطلاع
 على كونه حقا وكذبا ولا شك فيه للشارح ويدل قوله الآتى عليه
 بل يضرب بهذا المصراع مثل فى امثال هذا المقام من الكلام وآخره
 * فما اعتذارك من قول اذا قيل * قيل انه من ايات الحماسة لكن ما وجدناه
 فيها (اما الحق الحقيق بالقبول) اى القول بعدم الفائدة فى ذلك المركب
 ليس بحق (فان التصور) بفتح الهمزة اذا وقع موقع الخبر اى فهو
 ان التصور (مع العرض العام والخاصة اقوى من التصور مع مجرد
 الخاصة) لفائدة المركب ما يفيد البسيط مع امر آخر فهو الاطلاع
 على الشئ بما هو عرض له او تميز الشئ عن بعض ماعداه (وكذا
 التصور مع الفصل والخاصة اقوى من التصور مع مجرد الفصل فكيف
 لا يكون لهما فائدة) والمراد من هذا الكلام منع حصر الفائدة فيما ذكر
 ونظائر هذا الاسلوب كثيرة فى المحاورات فاندفع ما اورده المحشى بقوله
 الظاهر ان لفائدة المنتفية فى السؤال هى التى تكون الغرض من التعريف
 وهى اما التميز او الاطلاع على الذاتى وهى منتفية فى هذين التعريفين
 فلا يكون قوله فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغى (فالضبط)
 اى اقسام التعريف بحيث تدخل المواد المذكورة فى الرسم الناقص
 بلا تكلف الا ان هذا الضبط على مذهب القدماء لان المتأخرين لم يعتبروا
 العرض العام فى التعريف فذكره فى باب ايساغوجى انما هو على سبيل
 الاستطراد عندهم كما مر واما النوع فلا يقع فى الحدود والرسوم اصلا
 فذكره انما هو على سبيل الاستطراد اتفاقا بين المتقدمين والمتأخرين
 فان قلت ان تعريف المصنفين بالنوع شائع كقولنا الرومى انسان ولد
 فى بلاد الروم قلت انه تعريف اسمى لاحقيقى فاخذ النوع انما هو
 من حيث انه جنس اسمى لانه نوع حقيقى اذا التعريف الحقيقى انما يكون
 للماهية المعلومة الوجود فى الخارج والماهية الصنفية اعتبارية
 لا وجود لها فى الخارج فلا يمكن تعريفها بالتعريف الحقيقى فلا يقع النوع
 من حيث انه نوع حقيقى فى التعريفات اصلا بل من حيث انه جنس

اسمى فيكون ذكره في باب ايساغوجي استطراد يقطعاً وفي نسخة
 فالضابط اى الضابط الكلى المنطبق على جزئياته ان يقال (ان التعريف
 بمجرد الذاتيات بمجموعها حد تام و ببعضها حد ناقص و) ان كان
 (التعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره
 رسم ناقص فعلى هذا) اى فعلى تقدير ان يكون التعريف بغير الجنس
 القريب والخاصة رسماً ناقصاً يلزم ان يكون (العرض العام مع الفصل)
 كالشئ الناطق (او الخاصة) اى العرض العام مع الخاصة كالشئ الضاحك
 (والخاصة مع الفصل) كالناطق الضاحك (والجنس البعيد مع الخاصة)
 كالجسم الضاحك والخاصة وحدها والفصل وحده وكذا التعريف
 بعرضيات تختص بجلتها بحقيقة واحدة (كل منها) اى من هذه
 المذكورات (رسم ناقص) قيل ان التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما
 يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل واحد
 منهما حينئذ على معرفة الآخر والجواب بمنع الحصر المذكور لجواز
 ان يكون بين الشئ ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه اليه لتحقيق
 اختصاصه به في الواقع وان لم تعرف وقد تم ما يتعلق بالموصل الى المجهول
 التصورى بحمد الله وحسن توفيقه حسبنا الله تعالى نعم المولى ونعم
 النصير وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا البشير وعلى آله واصحابه
 وامتد واتباعه اللهم استلك التوفيق في الابتداء والانتهاء (ولما فرغ من
 التصورات مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات مبتدأ بمبادئها
 فقال (الباب الثالث) من الابواب العشرة باب (في مبادئ التصديقات
 وهى) اى مبادئ التصديقات (القضايا) التى هى من المعلومات
 التصديقية وهى جمع قضية (واحكامها) وهى التناقض والعكس
 ههنا وفي غيرها اربعة فيكون المراد بالجمع مافوق الواحد (القضية)
 المسماة بالكلام التام الخبرى عند ارباب البلاغة واظهر موضع المضمحل
 احترازاً عن كون التعريف للافراد لان القضايا تتضمن الافراد
 والتعريف للماهية للافراد (قول) وهو مركب مطلقاً لكن المراد به
 هنا هو المركب التام الخبرى الذى يصح السكوت عليه والقرينة على

ذلك المجاز امر ان الاول ان الباب الثاني في المركب الناقص وهو القول
 الشارح وهذا الباب الثالث في المركب التام الذي يتركب منه القياس
 لامن المركبات الناقصة وقد صرح شارح الاشارات بكون الصدق
 والكذب خاصة للتركيب الخبري والامر الثاني انقسام القضية الى
 الجملية والشرطية وهما يشتملان على المحكوم عليه والمحكوم به على انه
 يمكن ادعاء التبادر في المقام (يصح) اي يمكن (ان يقال لقائله) اي في حق
 قائل ذلك القول (انه) اي ذلك القائل (صادق فيه) اي فيما قال
 (او كاذب فيه) ولا يجوز ان يكون اللام صلة القول والا لوجب ان يقال
 انك صادق فيه او كاذب فيه تأمل وكلمة او اما لمنع الخلو فقط او بمعنى
 الواو لان المشهور في تعريف القضية ما يحتمل الصدق والكذب
 (فالقول) المذكور (وهو المركب) سواء كان ملفوظا او معقولا جنس
 لسائر الاقوال وذلك القول حال كونه (ملفوظا جنس للقضية
 الملفوظة) اذا كان التعريف للقضية الملفوظة (و) حال كونه (معقولا
 جنس للقضية المعقولة) اذا كان التعريف للقضية المعقولة وذلك لان
 لفظ القضية وكذا لفظ القول يطلق تارة على الملفوظ وتارة على المعقول
 اما بالاشتراك بين المعنيين او بالحقيقة والمجاز وعلى كلا التقديرين لا يجوز
 ارادة المعنيين بهما معا اذ لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا بين معني
 المشترك في الارادة باللفظ الواحد في حالة واحدة فان قلت فيه بحث من
 وجهين الاول انه لا يجوز استعمال المشترك في التعاريف بلا قرينة
 وجوابه انه اذا صح ارادة كل منهما جاز استعمال المشترك بلا قرينة
 والثاني انه ان كان حقيقة في المعقول مثلا يتعين ارادة المعقول وكذا
 الملفوظ والمجاز يحتاج الى القرينة ولا قرينة هنا وان كانت القرينة
 متحققة يتعين المجاز فعلى كلا التقديرين الترديد بقوله او بالحقيقة او بالمجاز
 ليس على ما ينبغي وجوابه باعتبار القرينة سهل ولما لم تكن القرينة ظاهرة
 لم يكن المجاز قطعيا بل كان محتملا فظهر لفظ الترديد (و باقي القيود)
 الاولى ان يقال والباقي من التعريف لان الباقي قيد لاقيد تدبر فتأمل
 (فصل يخرج المركبات الانشائية طلبية كانت) كالامر والنهي

والنداء (او غيرها) كالقسم وافعال المدح والذم وصيغ القعود كبتعت واشتريت فان هذه المركبات ليست بقضايا بل هي من قبيل التصورات الساذجة (والتقيدية) اى يخرج المركبات التقيدية كالحیوان الناطق (والاضافية) كغلام زيد (لان صدق القول وكذبه مطابقة حكمه) اى حكم القول الذى فيه اسندت المطابقة للحكم اشارة الى ان المتصف باحتمال الصدق والكذب اولا وبالذات هو الحكم ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض حتى اذا قيل انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل لهما وبالجملۃ ان الخبر هو مجموع الكلام والمحتمل يطلق على مجموعه تبعا لاطلاقه على حكمه (للاواقع) وان لم يكن مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور والمراد بالواقع نفس الامر وهى نفس الشئ وذاته ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود فى نفسه ومحصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا ان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود فى الخارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وجه لا مكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فيكون موجودة فى الذهن لا فى نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا والموجود فى نفس الامر من غير ان يكون فى الذهن كثير لا يحصى (او الاعتقاد) اى لا اعتقاد المخبر وان كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام (اولهما معا) اى للواقع والاعتقاد على مذهب الجاحظ فقول المسلم الاسلام حق صادق عند الجميع فهذه مادة اجتماعية وقول الكافر الكفر حق صادق عند النظام وغير صادق عند الجمهور والجاحظ فهذه مادة افتراقية للنظام واجتماعية للجمهور والجاحظ وقول الكافر الاسلام حق صادق عند الجمهور وغير صادق عندهما فهذه المادة افتراقية للجمهور واجتماعية لهما (وعدمها) اى عدم مطابقته للواقع عند الجمهور كقول الحكيم العالم

قديم وان كان مطابقا للاعتقاد اول للاعتقاد عند النظام كقول الحكيم
 العالم حادث وان كان مطابقا للواقع اولهما معا عند الجاحظ كقول
 المتكلم العالم قديم فان قلت ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي
 هو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع
 اتحادهما قلت يمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه
 مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع
 مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار
 الآخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغيرين باعتبار (ولا حكم
 في الانشآت والتقييدات) المركبة وذلك (لان الحكم اداء للواقع)
 اي اداء الامر الذي وقع في نفس الامر فان قلت اذا كان الحكم اداء
 للواقع في نفس الامر يلزم ان لا يكون الحكم في القضايا الكاذبة مثل
 قولنا الانسان حجر وكقولنا لاشئ من الانسان بحيوان قلت ان المراد
 من قوله اداء الاداء الذي يفهم منه ان يكون واقعا في نفس الامر
 سواء كان مطابقا للواقع اول للاعتقاد اولهما معا ولا يطابق لشيء منها
 (من طرفي النسبة) اي وقوعها اول او وقوعها فان النسبة لها طرفان
 احدهما الوقوع والثاني اللاوقوع والحكم الايجابي هو اداء الوقوع
 والحكم السلبي هو اداء اللاوقوع فانك اذا قلت زيد قائم فقد رأيت
 وقوع قيام زيد واذا قلت زيد ليس بقائم فقد رأيت لاوقوع قيام زيد
 (واعلم ان اجزاء القضية عند المتقدمين ثلاثة الموضوع والمحمول والنسبة
 التامة الخبرية الايجابية في الموجبة والسلبية في السالبة فالنسبة التامة
 الخبرية على قسمين عندهم الوقوع اي اتحاد المحمول مع الموضوع
 واللاوقوع اي عدم اتحاد المحمول مع الموضوع فالوقوع واللاوقوع
 صفة المحمول عندهم لصفة النسبة التقييدية وعند المتأخرين اربعة
 الموضوع والمحمول والنسبة التقييدية وهي النسبة بين اي بين
 الايجاب والسلب وهي اتحاد المحمول مع الموضوع في الموجبة والسالبة
 معا والوقوع اي مطابقة هذا الاتحاد للواقع في الموجبة واللاوقوع
 اي عدم مطابقة ذلك الاتحاد للواقع في السالبة فهما صفة النسبة

التقيدية عندهم وطرفان لها لصفة المحمول فتى قيل وقوع النسبة
اولا وقوعها فهو صريح في مذهب المتأخرين واما القدماء فانهم
يقولون ثبوت المحمول للموضوع وانتفاؤه عنه ونحو ذلك ولا يقولون
وقوع النسبة اولا وقوعها فلا يضيفون الوقوع والا وقوع الى النسبة
اذ ليس عندهم نسبة تقيدية غير النسبة الحكمية حتى يضاف الوقوع
والا وقوع اليها اعلم ان مذهب الامام كذهب المتأخرين الا ان تصور
الموضوع والمحمول والنسبة شرط من التصديق عنده لان التصديق
على رأى الامام مجموع التصورات والحكم وشرط عندهم فيكون العلم
المتعلق بالتصديق اربعة تصور الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية
وكون تلك النسبة واقعة او ليست بواقعة هذا عد القائلين بتركيب
التصديق واما عند الحكماء القائلين ببساطة التصديق فانما هو ادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها اى ان الحكم نفس التصديق وتصور
الطرفين شرط لا شرط وحقق بعض الفضلاء مذهب اليه القدماء
(ماضيا) اى سواء كان الاداء المذكور ماضيا مثل ضرب (او حالا)
مثل يقوم الآن (او مستقبلا) مثل يقوم غدا (ولا اداء) للواقع
فى نفس الامر من طرفى النسبة مع قطع النظر عما فى الذهن (فى الانشائيات)
هذا مراده لان فيها اداء للواقع فى الذهن فانك اذا قلت انصر اخاك
فقد اريت لمخاطبك ما فى ذهنك من طلب النصرة له (و) كذا لاداء
(فى التقيديات) لان الحكم كما علمت اداء للواقع فى نفس الامر من
طرفى النسبة اللذين هما النسبة بان هذا ذاك او ليس ذاك مثلا او وقوعها
اولا وقوعها بمعنى ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وفيهما لا تصور
هذا المعنى اذ البيع فى بيعت الانشائى انما يحصل فى الحال بهذا
اللفظ وهذا اللفظ موجد له لانه واقع مع قطع النظر عن هذا اللفظ وهذا
اللفظ اداء له وهو ظاهر وكذا الحال فى التقيديات (وهى) اى القضية
(اما حلية) وهى التى يكون طرفاها مفردين بالفعل او بالقوة موجبة
كانت (كقولنا زيد كاتب او) سالبة كقولنا زيد (ليس بكاتب)
وتسميتها حلية باعتبار جزئها الثانى اما تغليا او مجازا (واما شرطية)

وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وانما انحصرت في هذين القسمين
 (لان القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية) فان قلت يفهم منه
 ان الايقاع والانتزاع جزء من القضية مع ان الامر ليس كذلك فينبغي
 ان يقال لا بد فيها من النسبة الحكمية او وقوعها او لا وقوعها وجوابه
 يمكن التصحيح بان يراد لا بد في العلم بهما من ايقاع النسبة فحينئذ يكون جزءاً
 من علمها ولا غبار عليه ويجوز ان يكون من قبيل اضافة الصفة الى
 الموصوف فيكون المعنى لا بد فيها من النسبة الموقعة وايضا يمكن
 ان يكون بتقدير المضاف اى في تحققها اذ القضية لا يتحقق مالم يدرك
 وقوعها او لا وقوعها ويجوز ان يكون الايقاع بمعنى الوقوع لا بمعنى
 ادراك الوقوع كما لا يخفى ويستعملان بهذا المعنى في بعض المواضع وان كان
 الاشهر هو الثاني (وانتزاعها) اى انتزاع النسبة الحكمية التي هي مورد
 الايجاب والسلب اعلم ان القضية ان اشتملت على ايقاع النسبة فهي
 موجبة وان اشتملت على انتزاعها فهي سالبة (والنسبة ان كانت ثبوت
 مفهوم لمفهوم) والمراد بالثبوت اعم من ان يكون بطريق الاتحاد نحو
 زيد قائم وبطريق الثبوت نحو قائم زيد فيكون المفهوم اعم من المفهوم
 المطابق وغيره فان القيام المحكوم به مدلول تضمني لا مطابق والمراد
 بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات ليشمل الموضوع والحمول
 وقيل الموضوع والحمول ذاتان موصوفان بالمفهوم لكن العمدة
 في الموضوع جزء الذات وفي المحمول جزء المفهوم فالمراد من المفهومين
 ذاتهما الموصوفة بالمفهوم (واعلم ان الطرفين في القضية الطبيعية
 مفهومان اما في غيرها فالمراد بالموضوع الما صدق وهو ما يقابل المفهوم
 وبالجملة المراد بالمفهوم في جانب الموضوع اعم من الذات والمفهوم
 ليشمل الكل او المراد به الذات فقط لان القضية الطبيعية غير ملتفت
 اليها في هذا المقام لعدم استعمالها واما المحمول فلا يراد به الا المفهوم
 هذا واما عند المحققين الحكم في جميع القضايا مطلقا على المفهوم فان كان
 ساريا الى الافراد فالقضية متعارفة والافطعية نحو الانسان ماش فان
 الحكم في هذا الموضوع على المفهوم لكنه يسرى الى الافراد ونحو

الانسان نوع فان الحكم بالنوعية مختصة بالمفهوم ولا يسرى الى الافراد وهو ظ (فالقضية القائلة بايقاعها او سلبها حلية وان كانت) النسبة الحكمية (ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مفهوم مبينة عن آخر فالقضية القائلة بايقاعها او انتزاعها شرطية) عدل عن التعريف المشهور وهو ان القضية ان انحلت الى مفردين فهي حلية وان انحلت الى قضيتين فهي شرطية لان فيه اسئلة واجوبة كثيرة (ومن هذا) المذكور من التردد في الشق الثاني (يعرف ان الشرطية ايضا) اى كطلق القضية المنقسمة الى الحلية والشرطية ولو قال بعد قوله فالقضية القائلة بايقاعها او انتزاعها فالاولى تسمى شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة لكان اولى اذ لم يعرف مما مر انقسام الشرطية الى قسمين بالمعنى الاصطلاحي اذ الكلام فى امثال هذا المقام انما هو فى اصطلاحات اهل الفن وليس الكلام فى المعنى اللغوى حتى يقال قد علم معناهما اللغوى وان لم يعلم معناهما الاصطلاحي (اما متصلة كقولنا) فى الموجبة (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) (حكم فيها بان وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا) فى السالبة (ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بان وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع) (واما) شرطية (منفصلة كقولنا) فى الموجبة (العدد اما ان يكون زوجا او فردا) (حكم فيها بان مباينة فردية العدد لزوجيته) وهى النسبة الحكمية (واقعة) وهو الحكم (وكقولنا ليس اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بمتساويين حكم فيها بان مباينة الانقسام بمتساويين للزوجية غير واقعة) ولما قسم القضية الى الحلية والشرطية شرع فى بيان الحملات وقدم مباحث الحلية على مباحث الشرطية لبساطتها والبسيطة مقدم على المركب وهى تلتزم من اجزاء ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة بينهما والمص ذكر الاولين منها حيث قال (والجرء الاول) اى المحكوم عليه (من الحلية يسمى موضوعا) (لانه وضع ليحمل عليه شئ) فيه انه لا وجه لتخصيصه بالاثبات فالاولى ان يقال لانه وضع ليحكم عليه بالاثبات والنفى تأمل (والثانى)

اي المحكوم به (محمولا) (لجملة على الاول) وفيه ايضا لانه اخذ المحمول من الحمل اللغوي فيكون مختصا بمحمول الموجبة والاولى اخذه من الحمل الاصطلاحي اعني ادراك الوقوع واللاوقوع ليشمل محمول السالبة ايضا تدبر ثم المراد بالجزء الاول هنا الاول رتبة من حيث الذات فيتناول المبتدأ المؤخر عن الخبر جوازا او وجوبا والفاعل ايضا لانهما الاول رتبة من حيث الذات وان كان متأخرا من حيث اللفظ وكذا الكلام في الجزء الثاني والجزء الثالث للحملية الذي لم يذكره المصنف والنسبة الحكمية الواقعة بينهما التي ترتبط بسببها المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها تسمى رابطة لدلالاتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم والرابطة تارة تكون في قالب الاسم كهو وتسمى غير زمانية وتارة تكون في قالب الكلمة ككان ووجد ناسخا للابتداء في قولنا زيد كان قائما وعمره وجد قاعدا وتسمى زمانية فالحمليّة باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية لانها ان ذكرت فيها فثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها اول عدم الاحتياج اليها فثنائية (والجزء الاول من الشرطية) (اي شرطية كانت يسمى مقدما لتقدمه في الذكر) بكسر الدال في الملفوظة وبضمها في المعقولة طبعاً وان تأخر وضعها لا ترى ان نحو ان كانت الشمس طالعة من قولنا النهار موجود ان كانت الشمس طالعة مقدم مع انه مؤخر في الوضع اكتفاء بالتقدم الطبيعي لان طلوع الشمس علة لوجود النهار والعلة مقدم على المعلول طبعاً وفيه اشارة الى ان تقديم الجزاء على الشرط جائز عند الميزاني وان كان ممتنعاً عند النحوي لان نظر الميزاني الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر النحوي الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة (والثاني تالياً) لتلوه لذلك) اي للمقدم وهو من التلو بمعنى التبع لا من التلاوة بمعنى القراءة (ومما) مر من قولنا لان القضية لابد فيها من ايقاع النسبة او انتزاعها (علم ان) (القضية) (حالية كانت او شرطية متصلة او منفصلة) (اما موجبة) (ان كان الحكم فيها بالايقاع) وهو ادراك ان النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر (كقولنا) في الحمليّة

(زيد كاتب واما سالبة) (ان كان الحكم فيها بالانتزاع) وهو ادراك ان النسبة ليست بواقعة اى ليست بمطابقة لما فى نفس الامر سواء كان ذلك المدرك المعلوم او نفس الادراك على رأى الشريف موافقا للواقع وما فى نفس الامر او لا فيتناول القضايا الكاذبة ايضا هذا اذا ريد بالنسبة مورد الايجاب والسلب واما اذا كانت النسبة التامة الخبرية فالإيقاع اذعان النسبة الايجابية والانتزاع اذعان النسبة السلبية (واعلم ان بين المتقدمين والمتأخرين نزاعا فى الامرين الاول ان المتأخرين اثبتوا النسبة وهو مورد الحكم ويقال له النسبة بين بين والمتقدمون لم يثبتوها والامر الثانى وهو معنى النسبة التى تتعلق بها الادراك الحكمى وهو الوقوع واللاوقوع فانهما صفتان للنسبة بين بين وهى عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعناها المطابقة لما فى نفس الامر وعدم المطابقة لما فى نفس الامر فعنى زيد قائم وزيد ليس بقائم ان اتحاد القائم مع زيد ليس بمطابق لما فى نفس الامر فالنسبة بين الطرفين مكررة الا ان النسبة التقييدية فى الموجبة والسالبة واحدة والنسبة التامة الخبرية متعددة وهى الوقوع فى الموجبة واللاوقوع فى السالبة اما النسبة بين الطرفين على مذهب المتقدمين فليست الا واحدة اعنى الوقوع واللاوقوع الا انه يتعلق بها التصور الساذج وهو فى مرتبة الشك ويتعلق بها التصديق اعنى الحكم وهذه النسبة كامر صفة المحمول عند القدماء ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع وعدم اتحاده معه فعنى قولك زيد قائم ان مفهوم القائم متحد مع زيد ومعنى قولك زيد ليس بقائم انه ليس بمتحد معه (كقولنا) (فيها) اى فى القضية الجملة (زيد ليس بكاتب) (وامثلة الشرطيات قد تقدمت) فلا تحتاج الى الاعداد (وكل واحد منهما) (اى من الموجبة والسالبة) الجملة والشرطية (اما مخصوصة او محصورة او مهيمنة والمحصورة اما كلية او جزئية فى القضايا مخصوصتان) اى مخصوصة موجبة ومخصوصة سالبة (ومهملتان) كذلك (ومحصورات اربع) اى موجبة كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية وسالبة جزئية اشار الى دليل الحصر بقوله (وذلك) اى بيان تقسيم

الموجبة والسالبة الى المخصوصة والمحصورة والمهملة ثابت (لان الحكم) بالايجاب والسلب (في كل من الموجبة والسالبة اما على موضوع شخص وهي) اى الذى حكم فيه على موضوع شخص ايجابا او سلبا (المخصوصة واما) ان يكون الحكم (على غيره) اى غير موضوع شخص واذا كان الحكم فى القضية على موضوع غير شخص (فان بين فيها كمية الافراد كلاكنت) الافراد كقولنا كل انسان حيوان (او بعضا) كقولنا بعض الحيوان انسان (بذكر السور اى اللفظ الدال عليها) اى على كمية الافراد وجواب ان الشرطية قوله (فمحصورة والا) اى وان لم يبين فيها الكمية اصلا بان لم يكن السور فى القضية مذكورا (فمهملة) واعتبار الحكم على الموضوع الشخص وعلى غيره باقسامه انما هو جار فى الحملات (واما فى الشرطيات فان كان الحكم) فيها (بالاتصال او الانفصال فى زمان معين فمخصوصة) كقولنا فى المتصلة المخصوصة ان جئتني الآن اكرمتك وفى المنفصلة زيد فى هذا الآن اما كاتب او غير كاتب (والا) اى وان لم يكن الحكم فى زمان معين (فان بين فيها كمية الزمان جميعه) كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فان الحيوانية ثابتة للانسان فى جميع الازمان (او بعضه) كقولنا قد يكون اذا كان للشيء حيوانية كان ايسانا فان الحكم يلزوم الانسانية للشيء انما يكون فى بعض الازمان (فمحصورة والا) اى وان لم يكن الحكم فى زمان معين ولا بين الكمية (فمهملة وفى الجملة) اى حاصل ماسبق (الازمنة والاوزاع) اى الاحوال الحاصلة للمقدم بحسب اجتماعه مع الامور الممكن الاجتماع معه وان كانت هى محالة فى نفسها فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فمعناه ان لزوم حيوانية زيد لانسانيته ثابت فى جميع الازمان وذلك اللزوم متحقق فى جميع الاحوال التى يمكن اجتماعها مع كل امر يمكن ان يجامع انسانية زيد من كونه قائما او قاعدا او كاتبا او ضاحكا او كون الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك (فى الشرطية) متصلة او منفصلة (بمنزلة افراد الموضوع فى الجملة) بمعنى انه كما يسمى الجملة مخصوصة اذا كان الحكم فيها على موضوع شخص فكذلك تسمى

الشرطية مخصوصة اذا كان الحكم فيها بالاتصال في زمان معين
وكما تسمى الجمالية محصورة اذا كان الحكم فيها مبينا لكمية الافراد جميعها
او بعضها وكذلك الشرطية تسمى محصورة اذا كان الحكم فيها مبينا
لكمية الزمان جميعه او بعضه وكما تسمى الجمالية مهمة اذا لم يكن الحكم
فيها مبينا لكمية الافراد فكذلك الشرطية تكون مهمة اذا لم يكن الحكم
فيها متعرضا للزمان (والامثلة) لها واضحة (غير خافية) وقدمر مثال
المخصوصة للشرطية المتصلة والمنفصلة ومثال المتصلة المحصورة كلية
او جزئية هذا ومثال المنفصلة المحصورة الكلية قولك دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا والجزئية قولك قد يكون اما ان يكون هذا الشيء
حيوانا او حجرا ومثال المهمة المتصلة قولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود والمنفصلة اما ان تكون الشمس غير طالعة واما ان يكون
النهار غير موجود وسالبتها رفع ايجابهما (فان قلت هذا التقسيم)
اي تقسيم الجمالية الى اقسامها المذكورة (غير حاصر) يفهم من هذا
ان الانحصار لازم لصحة التقسيم وفيه ان العصام قال في حاشية
شرح الكافية والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من
الاقسام وقد يخلو عنه قصد حصر المقسم في الاقسام كقولنا الحيوان اما انسان
او فرس ليس قصدنا من تقسيم الحيوان الى الانسان والفرس حصره
فيهما بل اقسامه وانواعه (لعدم ذكر) القضية (الطبيعية فيه) اي في
هذا التقسيم مع انها قضية جمالية حكم فيها بثبوت مفهوم كقولنا
الانسان نوع والحيوان ليس بنوع (قلت مورد القسمة القضية المستعملة
في العلوم والانتاجات وهي التي حكم فيها على جزئيات الموضوع
لا على طبيعته كما بين في المطولات) والشخصية قد تستعمل في الانتاجات
وان كان قليلا نحو هذا زيد وكل زيد انسان فهذا انسان والحاصل
ان الشخصية تقع الكبرى وان كانت بحسب الظاهر بخلاف الطبيعية فانها
لا تقع الكبرى كقولنا زيد انسان وكل انسان نوع مع انه لا يصدق فزيد
انسان والحاصل ان خروج امثال هذه القضية عن التقسيم لا يخل الانحصار
لكونها غير نافعة في الانتاج والطبيعية هي التي يكون الحكم فيها على

نفس الطبيعة والحقيقة لا على ما صدق عليه الموضوع من الافراد
 فيكون الحكم على طبيعة الموضوع من غير سرايته الى الافراد نحو
 الانسان نوع والحيوان جنس فان الحكم فيها على نفس طبيعة
 الموضوع لا على افراده (وكل) واحد (من الموجبة والسالبة)
 (اما مخصوصة) وهى التى يكون الحكم فيها على شخص معين بان
 يكون موضوعها شخصا سميت بذلك لان موضوعها الذى هو جزءها
 مخصوص والكل يسمى باسم جزئه ويسمى ايضا شخصية لان جزؤها
 شخص والكل ينسب الى جزئه (كما ذكرنا) آنفا (من مثالهما) بقوله
 زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فانهما مخصوصتان مشخصتان لخصوص
 موضوعه وتشخصه كما علمت (واما كلية) ان بين فيها كمية افراد
 الموضوع جميعا وسميت كلية لدالاتها على كثيرين (مسورة) اما خبر
 بعد خبر للبتدأ المحذوف او صفة للكلية سميت مسورة لاشتمالها على
 السور الذى هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصر الها
 ومحيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به (كقولنا كل انسان
 كاتب ولا شئ) (اولا واحد) (من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة
 ان بين فيها كمية افراد الموضوع بعضها (كقولنا بعض الانسان)
 (او واحد من الانسان كاتب) (وبعض الانسان) (او واحد من الانسان)
 (ليس بكاتب) (او ليس بعض الانسان بكاتب او ليس كل انسان
 بكاتب ومن هذا) اى من ذكر هذه الاسوار (علم ان السور فى الجملة
 للايجاب الكلى وللایجاب الجزئى بعض وواحد والسلب الكلى لا شئ
 ولا واحد والسلب الجزئى ليس كل وليس بعض وبعض ليس) والفرق
 بين ليس كل وليس بعض وبعض ليس هو ان ليس كل مفهومه المطابق
 رفع الايجاب الكلى ويلزمه السلب الجزئى معنى وليس بعض وبعض
 ليس مفهومهما المطابقى هو السلب الجزئى ويلزمهما رفع الايجاب
 الكلى والفرق بين ليس بعض وبعض ليس ان الاول يستعمل للسلب
 الكلى كافي قولنا ليس بعض من الانسان بحجر لوقوعه نكرة فى سياق النفي
 بخلاف بعض ليس فانه يدل على الايجاب حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس

بأنسان ار يد اثبات الانسانية لبعض لاسلب الانسانية عنه بخلاف ليس
بعض اذلا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع
(وليعلم في الشرطية ايضا) اى كالحملية (ان السور) فيها (للايجاب
الكلى دائما وكما وما فى معناها) كائنا ومهما ومتى وغيرها (وللإيجاب
الجزئى قديكون) نحو قديكون اذا كان الانسان ناطقا فالجملاناهق
(وللسلب الكلى ليس البتة) نحو ليس البتة ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود (وللسلب الجزئى قدلا يكون وليس دائما وليس كلما وليس
مهما والغرض من ذكر الاسوار التمثيل بما فيه الاشتهار فى الاستعمال
لا الحصر) حتى يلزم الاخلال بخروجها (فان قاطبة وكافة وطرا ولام
الاستغراق يصح ان يكون سور الايجاب الكلى الحملى اشار اليه) اى
الى كون المذكور سور الايجاب الكلى الحملى (الشيخ فى الشفاء) مع ان
هذه الاسوار خلفائها وعدم شهرتها لا تخطر بالبال فلا محذور بخروجها
تأمل (واما ان لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك) اى مثل
المذكور (اى مخصوصة ومسورة) كلية او جزئية (تسمى) تلك القضية
التي لا تكون كذلك قضية (مهمة) وانما سميت مهمة (لاهمال) اداة
(السور) والمخصوص (فيها) (كقولنا) (فى) الموجبة (الحملية)
(الانسان كاتب و) كقولنا فى السالبة الحملية (الانسان ليس بكاتب)
اذالم يكن اللام فيهما للاستغراق والافىكون مسورة كلية تأمل (وفى)
الشرطية (الموجبة المتصلة) ان جاء زيدا واذا جاء زيدا فكرمته ولم يمثل
للسالبة مثالا للتنبيه على انه غير ثابت اذا السالبة رفع الايجاب ولو رفع
ايجاب المهمة كان رفع ايجابها هو قولنا ليس ان جاء زيدا فكرمته مثالا
فقد تقدم ان لفظ ليس من اسوار السلب الكلى وما دخله سور لا يتأتى
الحكم عليه بالاهمال فمن ثم لم يمثل لها بمثال (والمهمة فى قوة الجزئية) وذلك
(لان الحكم على افراد الشئ فى الحملية) اى من غير تعيين وهى المهمة
الحملية (مع الحكم على بعض افراده) اى افراد الشئ وهى الجزئية الحملية
(متلازمان طردا وعكسا) فالتلازم فى الطرد بمعنى انه كلما وجد
الحكم على الافراد فى الجملة وجد الحكم على بعض الافراد وكلما وجد

الحكم على بعض الافراد وجد الحكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم عدم تحقق الحكم على تقدير تحققه وانه محال والتلازم في العكس بمعنى انه كلما يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لم يتحقق الحكم على بعض الافراد وكلما لم يتحقق الحكم على بعض الافراد لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة لانه لو لم يكن كذلك يلزم تحقق الحكم على تقدير عدمه وانه محال فقد علم من هذا ان الطرد هو التلازم في الثبوت والعكس هو التلازم في الانتفاء هذا في القضايا الجملية واما معنى كون المهمة الشرطية في قوة جزئيتها فقد اشار اليه بقوله (وكذا الحكم في زمان منتشر) اي في زمان ما اي في بعض الازمنة الغير المعينة (مع الحكم المطلق) اي الخالي عن التعريف للزمان اي الحكم في زمان غير معين مع الحكم المطلق متلازمان طردا وعكسا اي كلما وجد احدهما وجد الآخر وكلا انتفى احدهما انتفى الآخر والحاصل ان الحكم في زمان منتشر اي في زمان غير معين بحيث ينتشر ويسرى في جميع الازمان على سبيل البدلية كقولاك قد يكون اذا جاء زيد اكرمه فانها قضية شرطية جزئية لان لفظ قد يكون يدل على بعض غير معين من الزمان وان الحكم المطلق اي المهمة كقولاك ان جاء زيد اكرمه متلازمان طردا وعكسا بعين ما ذكرنا في التلازم بين الجملة الجزئية والجملة المهمة (واعلم ان اطلاق لفظة لو وان واذا في الاتصال ولفظة اما في الانفصال للاهمال ولما فرغ من تقسيم الجملة شرع في تقسيم الشرطية متصلة كانت او منفصلة فقال (والمنفصلة) (قسمان لانها) (اما) (ان يكون الحكم) فيها (بالاتصال فيها مبنيا على الاقتضاء) اي اقتضاء المقدم للتالي وانقسام المتصلة الى هذين القسمين هو المشهور والتحقيق ان المتصلة منقسمة اليهما والى المطلقة لان الحكم فيها ان قيد بقيد اللزوم سميت لزومية وان قيد بقيد الاتفاق سميت اتفاقية وان لم يقيد بشئ منهما سميت مطلقة ويشتمل القيدان المذكورين الصحة المطلقة فلو كان الحكم في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بان الثاني صحب الاول كانت القضية مطلقة وكذا في قولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق (وهي) اي القضية التي يكون الحكم فيها مبنيا على اقتضاء المقدم

للتالى (تسمى) قضية (لزومية) (وذلك) اى اقتضاء المقدم للتالى
يكون بامور (اما بان المقدم علة للتالى) (كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود) فان طلوع الشمس الذى هو المقدم علة لوجود
النهار الذى هو التالى (او بايكون التالى علة للمقدم كعكسه) اى
كعكس المثال المذكور كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
فان طلوع الشمس الذى هو التالى علة لوجود النهار الذى هو المقدم
(او بان يكونا) اى المقدم والتالى (معلولى علة واحدة نحو ان كان
النهار موجودا فالعالم مضى) فان وجود النهار واضاءة العالم
معلولان لطلوع الشمس الذى هو علة لهما (ومنه) اى مما يكون المقدم
والتالى معلولين لعلة واحدة (التضاييف) وهو كون الشئين بحيث لا يتعقل
احدهما بدون تعقل الآخر معه كالأبوة والبنوة (بينهما) اى بين
المقدم والتالى (نحو ان كان زيد اباعمر و فكان عمرو ابنه) اذ لا يتعقل
أبوة زيد بدون تعقل بنوة عمرو وكذا العكس وكل منهما معلول لعلة
واحدة وهى التولد الواقع بين الاب والابن وليس الابوة علة للبنوة
ولا العكس اذ لو كان كذلك لتقدم الاب بالابوة على اتصاف الابن
بالبنوة وبالعكس وليس كذلك لان الاتصافين يتحققان بتحقيق التولد
من غير ان يلاحظ بينهما قبلية او بعدية ذاتية كانت او زمانية فالاب لا يصير
ابا قبل ان يصير الابن ابنا وكذا العكس نعم ان ذات الاب متقدم
على ذات الابن تقديما ذاتيا وتقدم ذات احد الموصوفين على الآخر
لا يستلزم تقدم احدى الصفتين على الاخرى لجواز ان يتقدم ذات
على ذات ثم يتصفان معا بصفة واحدة او بصفتين مختلفتين اذ يجوز
ان يتصف ابن الاربعين مع ابن الخمسين فى آن واحد بالعلم او احدهما به
والآخر بالنسيان مع ان ذات ابن الخمسين مقدم على ذات ابن الاربعين
بالزمان (واما) (ان لا يكون) الحكم بالاتصال فيها (كذلك) اى مبني
على الاقتضاء (بل يكون الحكم بالاتصال فيها بمجرد الاتفاق)
لابان يكون المقدم علة للتالى (وتسمى) هذه القضية (اتفاقية كقولنا
ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) الا ترى (ان الحكم بالاتصال

فيها) انما هو (بمجرد الاتفاق بين ناطقية الانسان وناطقية الحمار)
 اى ان الحكم في الاتفاقية انما هو بمجرد الاتفاق بين المقدم والتالى من غير
 ان يكون احدهما لازما والاخر ملزوما كما اشار اليه بقوله (لانهما حلقا
 كذلك) اى الانسان ناطقا والحمار ناهقا وهذا معنى الاتفاق ههنا وقوله
 (لان بينهما) عطف على مدخول الجار واعادة الجار لتعيين
 المعطوف عليه تأمل (اقتضاء) اى علاقة توجب تعلق احدهما
 بالآخر بوجه من الوجوه السابقة (واعلم) جواب عن مقدر تقديره
 ان الاتفاقية ايضا مشتملة على العلاقة لان الاتفاق الدائم بين المقدم
 والتالى في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة دائمة وكلما كانت العلة دائمة
 يكون المعلول ايضا دائما اذ يمتنع انفكاك المعلول عن العلة الدائمة وتحرير
 الجواب (ان معنى عدم الاقتضاء) المأخوذ في الاتفاقية (عدم علم الحاكم
 بالاقتضاء) صلة للعلم وقوله (لا عدمه) اى عدم الاقتضاء عطف على
 الخبر (في نفس الامر) اذ لا يلزم من عدم العلم بالشئ عدمه في نفس الامر
 والا يلزم ان يكون كل ما هو مجهولك من الامور الموجودة في الخارج
 معدوما فيه وهو بين البطلان واذا كان المراد هذا (فلا يرد) حينئذ
 (ما يقال من انهما) اى المقدم والتالى (لما دامت علتها التامة) وهى
 خلق الله تعالى اياهما كذلك (فامتنع انفكاك احدهما عن الآخر)
 وقوله (ولانعى بالاقتضاء الا ذلك) من تمة الايراد اى لانعى بالاقتضاء
 الامتناع انفكاك احدهما عن الآخر هنا اذ العلة التامة لما دامت امتنع
 انفكاك احدهما عن الآخر فبينهما اقتضاء في نفس الامر (وبهذا)
 اى وبالذى ذكرناه من ان المراد بعدم الاقتضاء عدم علم الحاكم به لا عدمه
 في نفس الامر (ينحل ما اوردوا على ان الدائمة) وهى قضية تكون
 نسبة المحمول الى الموضوع فيها ايجابا او سلبا بالدوام من غير اعتبار
 ضرورة ضروريا في الواقع اولا (اعم من الضرورية) وهى قضية تكون
 النسبة فيها ايجابا او سلبا بالضرورة وهى استحالة الانفكاك بينهما مثالهما
 في الايجاب كقولنا دائما او بالضرورة كل انسان حيوان وفي السلب
 كقولك دائما او بالضرورة لاشئ من الانسان بفرس وتقرير الايراد

ان دوام ثبوت المحمول للموضوع معلول لعلّة دائمة لكونه امرا ممكنا
 اذا لم يكن لا يترجح بلامرّح فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا فكلما
 حصل الدوام حصلت الضرورة فلا يكون الدائمة اعم من الضرورية
 وتحرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار الضرورة في الدائمة عدم العلم
 بها وعدم ملاحظتها لاعدمها في نفس الامر وحاصل الايراد ان النسبة
 متى كانت متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها لامتناع تخلف
 المعلول عن اللة ضرورة ان دوام ثبوت المحمول الممكن للموضوع
 لا يخلو عن اللة ومحصل الجواب ان ثبوت اللة مسلم ووجوب
 ملاحظتها ممنوع وفيه اشارة الى ان المراد بعدم العلم عدم الملاحظة
 (واعلم ان النسبة بين الضرورية والدائمة المطلقين عموم وخصوص
 مطلق لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع
 ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الازمنة والاقوات ومتى كانت
 النسبة ممتنعة الا تفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات
 وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات
 امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز امكان انفكاكها كقولهم كل فلان
 متحرك بالدوام لا بالضرورة والحاصل ان المراد بالاعمية ماهو بحسب
 المفهوم لا الصدق والتحقيق حتى يرد ما اوردوا فان مفهوم الدائمة
 هو الذي لا يلاحظ فيه الضرورة سواء كان هناك ضرورة اولا وعلى
 تقدير كونها سواء كانت معلومة اولا فيصدق هذا المفهوم على كل
 ما يصدق عليه مفهوم الضرورة بدون العكس فينحل ما اوردوا (و)
 اما (المنفصلة) (ثلاثة اقسام حقيقية) وهي التي يحكم فيها بالتنافي
 بين طرفيها صدقا وكذبا معا (ومانعة الجمع فقط) وهي التي يحكم فيها
 بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط (ومانعة الخلو فقط وهي التي يحكم
 فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط ولهذا استدل على حصرها حيث قال
 (لان العناد) اي التنافي (اما) (في الصدق والكذب معا وتسمى
 حقيقية) لان التنافي بين جزئيهما اشد من التنافي بين جزئي الاخرين
 لانه في الصدق والكذب معا فهي احق باسم المنفصلة (كقولنا العدد

اما زوج او فرد) اعلم ان الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة و بالعكس وكذلك اذا حل على موضوع واحد امر ان متقابلا فان تقدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج و اما فرد فالقضية جملة شبيهة بالمنفصلة و ان تأخر عنها كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهي منفصلة شبيهة بالجملة (واعلم ايضا ان المذكور في مقابلة احد جزئها اما نقيضه او مساويه و اما احتمال انه اعم منه او اخص او مبين فباطل على ما بين في موضعه و المذكور في هذا المثال هو المساوي لان الزوج نقيضه لزوج وهو مساو للفرد (فهما) اى الزوجية و الفردية (لا يصدقان معا) على عدد واحد لامتناع اجتماع النقيضين (ولا يكذبان معا) لامتناع ارتفاع النقيضين و الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق المقدم و التالى معا و كذبهما معا و صدق المقدم مع كذب التالى و صدق التالى مع كذب المقدم فالاولان كاذبان و الآخران صادقان (وهى) اى المنفصلة الحقيقية (مانعة الجمع) لامتناع صدقهما على عدد واحد و الا لكان العدد الواحد زوجا و فردا (واخلو معا) لامتناع انفكاك احد الامرين عن العدد و الا لكان العدد لزوجا و لا فردا و انه محال (وهى) اى القضية الممثل بها (موجبتها) اى الموجبة الحقيقية (و سالتها برفع العناد فى الصدق و الكذب معا) لان السلب هو رفع الايجاب و الموجبة الحقيقية هى التى حكم فيها بالمعاندتين طرفيها صدقا و كذبا كما علمت و رفع هذا الايجاب رفع العناد فى الصدق و الكذب معا (كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الانسان كاتباً او تركياً فانهما) اى الكاتب و التركى (يصدقان) بان يكون كاتباً و تركياً (و يكذبان) بان ينشئ الوصفان عنه (و اما) (فى الصدق فقط و يسمى) (مانعة الجمع فقط) لامتناع اجتماع جزئها فى الصدق (كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر) (فانها لا يصدقان) على شئ واحد و الا لكان الشئ الواحد شجراً و حجراً (و قد يكذبان بان يكون) المشار اليه (انساناً) و انما سميت مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع فى الصدق و فى هذه القضية ايضا الاحتمال العقلي اربعة و الواحد منها

وهو صدقهما كاذب والباقي صادق (وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط) لما علمت من ان السلب رفع الايجاب وموجبة مانعة الجمع هي التي بين جزئها عناد في الصدق فقط فسالبتها برفع هذا العناد (نحو ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا فانهما يصدقان) على شيء واحد وهو الانسان مثلا (ولا يكذبان) باثبات الشجرية والحجرية فيه (والا) اي وان كان قديكذبان بان لا يكون بينهما تناف في الكذب (لكان) الشيء الواحد (شجرا وحجرا معا) لان كذب الاشجر شجر وكذب اللاحجر حجر فيلزم ما ذكر (واما) ان يكون العناد بين جزئها (في الكذب فقط ويسمى) مانعة الخلو فقط (دون الجمع وانما سميت مانعة الخلو لامتناع خلوها عن احد جزئها) نحوزيد اما ان يكون في البحر (ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المايعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بان يكون زيد في بر و حوض ويغرق كذا ذكر شيخ الاسلام يحيى الانصارى (واما ان لا يغرق) لانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر وبين ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق (فان الكون) اي كون زيد (في البحر مع عدم الغرق يصدقان) بان يكون في البحر سابحا مثلا (ولا يكذبان) لعدم امكان الغرق في البر (والالغرق في البر) وهو محال وههنا ايضا اربعة احتمال الاول كون زيد في البر وان يغرق والثاني كونه في البحر وان لا يغرق والثالث كونه في البحر وان يغرق والرابع ان لا يكون في البحر وان لا يغرق والاول بط والباقي صدق (وسالبتها برفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيدا اما ان لا يكون في البحر واما ان يغرق فان عدم الكون في البحر) بان يكون في البر (مع الغرق يكذبان) (والالغرق في البر) وقوله (ولا يصدقان) تأكيد يكذبان لان صدق موجبها يقتضي امتناع الاجتماع بين الجزئين وصدق سالبتها يقتضي امكان الاجتماع فيينهما تناف فلا يجتمعان في الصدق فكما صدقت احديهما كذبت الاخرى (ومنه) اي من تقريرنا في المنفصلات الموجبة والسالبة الغير الحقيقية بأخذ لفظ فقط يعلم ان كل مادة صدقت

فيها موجبة منع الجمع) اي تحقق فيها ايجاب منع الجمع كقولنا هذا
 الشئ اما شجر او حجر (كذب فيها سالبته) لامتناع اجتماع النقيضين
 وكذا الكلام في كل سالبة مع موجبتها (وصدق) في تلك المادة التي
 صدق (فيها) موجبة منع الجمع (سالبة منع الخلو) لان العناد اذا كان
 في الصدق فقط يصدق فيها رفع العناد في الكذب وهو معنى سالبة منع
 الخلو وتفصيله ان تحقق موجبة منع الجمع فقط يستلزم عدم تحقق منع
 الخلو وهو يستلزم صحة سلب منع الخلو فتجتمع صحة سلب منع الخلو مع
 صحة ايجاب منع الجمع اجتماع اللازم مع الملزوم (وكل مادة) اي يعلم ايضا
 ان كل مادة (صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبته) لان
 صدق الاولى يقتضى امتناع الخلو الموضوع عن الجزئين كقولك زيد
 اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وصدق الثانية يقتضى امكان الخلو
 عنهما كقولك ليس زيد اما ان لا يكون في البحر واما ان يغرق و بينهما
 تناف فلا يمكن اجتماع الموجبة والسالبة في الصدق اصلا (وصدق
 سالبة منع الجمع) لان تحقق موجبة منع الخلو فقط يستلزم عدم تحقق
 منع الجمع وهو يقتضى صحة سلب منع الجمع فيصح اجتماع سلب منع
 الجمع مع ايجاب منع الخلو (وكذا) الكلام (من جانب سالتيهما)
 اي سالبة مانعة الجمع وسالبة مانعة الخلو بمعنى ان كل مادة صدق فيها
 سالبة مانعة الجمع كقولك ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا
 كذب فيها موجبة مانعة الجمع كقولك اما ان يكون هذا الشئ شجرا
 او حجرا لان الاولى يقتضى امكان الاجتماع والثانية امتناعه وصدق فيها
 موجبة منع الخلو لان العناد اذا كان في الكذب فقط يصدق فيها رفع
 العناد وان كل مادة صدق فيها سالبة منع الخلو كقولك زيد ليس اما ان
 يكون في البحر واما ان لا يغرق كذبت موجبته وهى هذه بحذف ليس كما مر
 في المتن وصدق موجبة منع الجمع (و) منه يعلم ايضا (ان كل شيئين
 صدق بين عينيتهما منع الجمع) مثل هذا الشئ اما شجر او حجر
 (صدق) اي تحقق (بين نقيضيهما منع الخلو) كقولنا هذا الشئ اما
 لا حجر او لا شجر لانه ان لم يصدق بينهما منع الخلو يلزم الخلو عنهما

يستلزم صدق العينين لامتناع ارتفاع النقيضين وقد كان بينهما منع
الجمع هف (و بالعكس) أى كل شئ صدق بين عينيها منع الخلو
كقولك زيد اما ان لا يكون فى البحر واما ان يغرق لانه لم يصدق بينهما
منع الجمع حتى يلزم الجمع بينهما ويستلزم الخلو عن صدق العينين لامتناع
اجتماع النقيضين وقد كان بينهما منع الخلو هف (ولكن هذا) أى
صدق منع الخلو بين النقيضين عند صدق منع الجمع بين العينين
و بالعكس (بعد الاتفاق) أى القضيتين (فى الكيف أى الايجاب
والسلب) قيد للصورتين وهما قوله وان كل شيئين وقوله و بالعكس
للاصورة الاخيرة فقط اعنى صورة العكس كما هو ظاهر سوق العبارة
واعلم ان المراد بهذا الكلام انه يتولد من نقيضى طرفى القضية المانعة
الجمع قضية مانعة الخلو كما يتولد من قولنا هذا الشئ اما شجر او حجر
حال كونها مانعة الجمع قولنا هذا الشئ اما لا شجرا ولا حجرا حال كونها
مانعة الخلو ومن نقيضى طرفى مانعة الخلو يتولد مانعة الجمع كقولنا
هذا الشئ اما لا شجرا ولا حجرا يتولد منه قولنا هذا الشئ اما شجرا او حجرا
هذا اذا كانت القضيتان موجبتين واما اذا كانتا سالبتين فكقولنا ليس
البتة اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا او لا حجرا حال كونها سالبة مانعة الجمع
يتولد من نقيضى طرفيها سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما ان يكون
هذا الشئ شجرا او حجرا فان الخلو عن الشجر والحجر ليس بمحال لجواز
ان يوجد الشئ ليس بواحد منهما كالغنم مثلا ويتولد منه سالبة مانعة
الجمع وقدم مثاله (واما بعد الاختلاف فيه) أى فى الكيف (فالصادق
سالبة المتفق فى النوع فقط) أى ان كانت الموجبة مانعة الجمع تكون
السالبة ايضا مانعة الجمع كقولك هذا الشئ اما شجرا او حجرا وليس البتة
اما ان يكون هذا الشئ لا شجرا او لا حجرا وان كانت الموجبة مانعة
الخلو تكون السالبة ايضا مانعة الخلو كقولك هذا الشئ اما لا شجرا ولا حجرا
هذه مانعة الخلو والسالبة المتولدة من نقيضى طرفيها اعنى قولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا الشئ شجرا او حجرا ايضا مانعة الخلو قيل
تخصيص الصدق بالسالبة تبعيد للطالب عن المقصود والعبارة

الموصلة اليه هي ان يقول واما بعد الاختلاف فيه فالفضيتان تكونان متفقتين في النوع يعنى ان اتفاهما في الكيف لا يجتمع مع اتفاهما في النوع وكذا اختلافهما في الكيف لا يجتمع مع اختلافهما في النوع بل ان كانتا مختلفتين في الكيف تكونان مختلفتين في النوع واجيب عنه بانه اظهر ماخفي واخفي ماظهر لان الاتحاد يوهم كذب السالبة وقد ظهر بهذا ان الاصل ان كان موجبة منع الجمع فالمتولدة منه سالبة صادقة ايضا وان كان موجبة منع الخلو فالمتولدة منه سالبة صادقة ايضا كما مر بالامثلة ومن هذا التقرير علم ان القضية المتولدة الموافقة للاصل في الكيف تكون مخالفة للاصل في النوع بخلاف المتولدة المخالفة للاصل في الكيف فانها تكون موافقة له في النوع ويكون كل واحد منهما صادقة ايضا والله تعالى اعلم لما بين فيما مر ان كل واحدة من المنفصلات تتركب من جزئين اراد ان يبين انها قد تتركب من اكثر من جزئين ايضا فقال (وقد تكون) صدر الكلام بلفظة قد لتدل على تقليل هذا الحكم (المنفصلات) اى الحقيقة وممانعة الجمع وممانعة الخلو (ذات اجزاء) قيل العبارة الصحيحة ذوات اجزاء وجوابه ان لزوم المطابقة بين المبتدأ والخبر فيما اذا كان الخبر من المشتقات وههنا ليس كذلك (ثلاثة واكثر) كما تكون ذات جزئين كما مر (فالثلاثة) (كقولنا العدد) اى ما يجتمع من كسور المتصورة (اما زائد) عليه (او ناقص) عنه (او مساو) له وكقولنا في ممانعة الجمع هذا الابيض اما ثلج او قطن او عاج وفي ممانعة الخلو هذا الشئ اما لا انسان او لا حجر او لا حجار (و) كقولنا (الكلمة) اما اسم او فعل او حرف والاكثر كقولنا العنصر) اى الاصل الذى يتألف منه الاجسام المختلفة الطبايع وهو انه (اما نار او هواء او ماء او ارض و) كقولنا (الكلى) اما جنس او نوع او فصل او خاصة او عرض عام ومثال المتن ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد) اعلم ان نسبة عدد الى عدد بالزيادة والنقصان ممكن واما نسبة العدد الى العدد بالمساواة فغير ممكن لان مساواة العدد للعدد المغاير له والزيادة والنقصان غير متصورة وللعدد الغير المغاير له محال لان المساواة تقتضى المغايرة بين المتساويين

فلا ينسب العدد الى العدد الغير المغاير له بان يقال الواحد مساو للواحد
تأمل وقوله (كما ظن) قيد للنفي اى كما ظن المعترض ذلك الانتساب
فاعترض بقوله وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض
الآخر لامتناع الجمع بينهما وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقة
من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم الخلف لانه فى المثال المذكور وهو قولنا
العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير
ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا ويتبع من هذا ان يستلزم
كونه زائدا كونه مساويا وقد يكون بينهما منع الجمع لكون المنفصلة
حقيقة هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم
كونه ناقصا كونه غير مساو ويتبع من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه
غير مساو وقد يكون بينهما منع الخلو لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف
واجاب الشارح عن هذا بقوله ليس معناه ان ينسب عدد الى عدد
كما ظننت واعترضت (فان الزيادة والنقصان والمساواة لا يراد بها حينئذ)
اى حين اذا قيل العدد اما زائد او ناقص او مساو (معانيها اللغوية)
وهى ان ينسب عدد الى عدد (بل المراد بها) حينئذ (معانيها
الاصطلاحية وهى التى اشار اليها بقوله) فان كل عدد يزيد المجتمع
من كسوره التسعة) وهو النصف والثلث والرابع والخمس والسادس
والسبع والثمن والتسع والعشر (عليه) اى على ذلك العدد (يسمى)
ذلك العدد (زائدا كائنى عشر) فان الكسور المتصورة فيه من التسعة
وهى النصف والثلث والرابع والسادس زائدة عليه لان نصفه ستة وثلثه
اربعة وربعه ثلاثة وسدسه اثنان فالجموع خمسة عشر وهو زائد على
اثنى عشر فان قلت فعلى هذا لا يكون الزائد محمولا على اثنى عشر لان
المتصف بالزيادة هو الحاصل من كسور اثنى عشر اعنى خمسة عشر
لا اثنى عشر لانه متصف بالمزيد عليه لا بالكون زائدا اذ لو كان اثنى عشر
زائدا لكان زائدا اما على نفسه وهو محال او على خمسة عشر وهو
خلاف الواقع او على غير ذلك من الاعداد الفوقانية فهو ايضا خلاف
الواقع او من الاعداد التحتانية وهو اعتبار بعيد مع انه يلزم منه ان يكون

كل عدد تحته عدد آخر فهو زائد وليس كذلك (قلت هذا الحمل مجازي بحسب اللغة من قبيل تسمية الشيء باسم كنهه لان اثني عشر جزء الخمسة عشر واما بحسب الاصطلاح فهو حمل حقيقي فيكون حقيقة عرفية ومجاز لغوي ولا بعد لذلك (والناقص) اي العدد الناقص ما يجتمع من كسوره ناقصا عنه يسمى (ناقصا كالاربعة) فان له نصفاً وهو اثنان وربعا وهو الواحد فالمجموع ثلاثة وهو ناقص عن الاربعة (والمساوي اي العدد المساوي ما يجتمع من كسوره مساويا لياه يسمى (مساويا كالستة) فان له نصفاً وهو ثلاثة وثلاثا وهو اثنان وسدسا وهو واحد فالمجموع ستة وههنا بحثان الاول ان الصواب ترك قيد التسعة في قوله من كسوره التسعة اذ ليس لكل عدد كسور تسعة ويمكن الجواب عنه بان الضمير في كسوره راجع الى مطلق العدد المذكور في ضمن المقيد وضمير الجملة الواقعة خبرا راجع الى اسمها فهو كضمير قوله عليه وصرف العبارة عن الظاهر مع ظهور القرينة شايع ويمكن الجواب بوجه آخر بان اضافة الكسور الى الضمير للجنس ويحتمل ان يكون المضاف محذوفا تقديره من كسور نوعه او جنسه اما التسعة فمرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هي التسعة والبحث الثاني ما ذكره المحشي ايضا وهو ان الصواب ان يقال بدل قوله والناقص والمساوي وينقص ويساوي لان المعطوف عليه اعني يزيد صفة للعدد وهونكرة والناقص لا يصلح لكونه صفة ويمكن الجواب بان العطف على المرفوع المتصل مع الفصل جائز فيكون المعنى يسمى العدد الذي ينقص المجتمع من كسوره عنه ناقصا هكذا اجيب تأمل ويمكن ان يقال ايضا انه من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد والمحذوف مقدم ويحتمل ان يكون قوله والناقص مبتدأ ونقول ناقصه معنى لا للفعل المحذوف ويكون ذلك المحذوف خبرا لذلك اقتضاء فالتقدير والعدد الناقص المجتمع من كسوره هذه يسمى ناقصا والجملة مستأنفة او معطوفة على قوله ان كل عدد يزيد وقال المحشي ويمكن ان يراد بها المعاني اللغوية اجراء لها على غير ما هي له اي العدد اما زائد الاجزاء عليه او ناقص عنه او مساويا له اعلم ان التوجيهات ثلاثة الاول مامر من الشارح والثاني هذا والفرق بينهما ان الزائد

والناقص والمساوي لا يلاحظ فيها الزيادة والنقصان والمساواة في مسمياتها بخلاف ما ذكر في هذا التوجيه فان المعاني الوصفية ملحوظة لكنها ثابتة لمتعلقاتها وبالجملة ان اتصاف المتعلقات بها يلاحظ في الاول لترجيح الاسم وفي الثاني لتصحيح الاطلاق والثالث ما اشار اليه المص بقوله وقيل العدد الزائد مازاد على المجتمع من كسوره التسعة والناقص مانقص عنه والمساوي مساواه لكن المشهور ما في الشرح فعلى هذا يكون الاربعة زائداً واثنى عشر ناقصاً وان كان بالعكس على ما هو المشهور (هذا) اى المذكور من الامثلة انما هو (في المنفصلة الحقيقية) واما مانعة الخلو المركبة من اكثر من اثنين فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجراً ولا شجراً ولا حيواناً فانها صدق على شئ واحد كالحديد مثلاً اذ يصدق عليه انه لا حجر ولا شجر ولا حيوان ولا تكذب والا يلزم ان يكون الشئ الواحد حجراً وشجراً وحيواناً وهو محال (واما مانعة الجمع فكقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجراً او شجراً او حيواناً) فانها لا يصدق على شئ واحد (فان قلت لا يتركب شئ من المنفصلات) معارضة لدليل مطوى (من اكثر) صلة لا يتركب (من جزئين) من تفضيلية (لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور الا بين جزئين) فقط (ضرورة ان النسبة بين امور متكررة لا تكون واحدة) قال المحشى اعلم ان القوم ذكروا في عدم تركيب المنفصلة من اكثر جزئين وجوها ثلاثة احدها ما ذكره الشارح وهو اولى الوجوه وثانيها ان المنفصلة المركبة من اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فان كان الثانى فلا كلام فيه ولا فائدة في ذكر تركيبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول لامتناع كون قولنا العدد اما زائداً وناقصاً او مساوياً منفصلة واحدة اذ لو كانت واحدة يجب ان يتعين جزآن منها المحكم بينهما بالانفصال فاذا فرضنا ان احدا جزئها قولنا العدد اما زائد فالجزء الاخير اما احدا الباقيين على التعيين اولا على التعيين فان كان احدهما على التعيين تمت المنفصلة وبقي الآخر حشواً زائداً وان كان احدهما لا على التعيين كان التركيب من حلية ومنفصلة على معنى اما ان يكون

العدد زائدا واما ان يكون ناقصا او مساويا فلم تكن منفصلة واحدة اى منفصلة واحدة مركبة في الحقيقة من اكثر من جزئين بل منفصلة واحدة مركبة في الحقيقة من جزئين احدهما حلية والاخر منفصلة فلا يرد قول المحشى والثالث ان تركيبها من اكثر من جزئين يستلزم المحال وذلك لان كون العدد في المثال المذكور مثلا زائدا يستلزم كونه غير ناقص لاستلزام عين كل واحد منهما نقيض الآخر بحكم منع الجمع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لاستلزام نقيض كل واحد منهما عين الآخر بحكم منع الخلو بين نقيض الناقص والمساوي فيلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا لان مستلزم المستلزم مستلزم وهو محال لامتناع الجمع بينهما وكذلك كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا لامتناع الخلو عنهما وكونه ناقصا يستلزم كونه غير مساويا لامتناع الجمع بينهما فكونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو وهو محال لامتناع الخلو عنهما وهذا الوجه الثالث مختص بالمنفصلة الحقيقية ولا يجري في مانعة الجمع ومانعة الخلو وجواب الشارح جواب عن كل من الوجوه الثلاثة وهو قوله (قلت المراد بتركب المنفصلات من اكثر من جزئين تركيبها بحسب الظ) اى في اللفظ (لا بحسب الحقيقة) هذا جواب بالحل والتحرير وفيه نظر لانه لا فائدة في التركيب الظاهري اذ لا تستعمل في العلوم والانتاجات على ان التركيب الظاهري لا يخفى على احد ولا ينبغي ان يجعل مسألة ومعرفة للآراء (والا) اى وان لم يكن كذلك بان اريد تركيبها بحسب الحقيقة ونفس الامر (فالانفصال الحقيقي في المثال المذكور) في المتن وهو العدد اما زائد او ناقص او مساو (على الحقيقة) ونفس الامر (بين ان يكون العدد زائدا او لا يكون) فهذه منفصلة حقيقية (ثم على تقدير ان يكون زائدا) فالانفصال (بين كونه ناقصا او مساويا) فهذه قضية اخرى متولدة من الجزء الثاني من المنفصلة الاولى فهاتان منفصلتان وفي كل منهما نسبة لكن في الظ نسبة واحدة وقضية واحدة وكذا الكلام في قولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف اذ الانفصال الحقيقي في هذا المثال على الحقيقة بين ان يكون الكلمة اسما او لا يكون ثم على تقدير

ان لا يكون اسما فالانفصال الحقيقي بين ان يكون فعلا او حرفا وكذا بقية الامثلة والتفصيل في هذا المقام على وجه يتضح به المرام ما قال به بعض الشراح على نهج الايضاح بقوله وتحقيقه ما نقول من ان قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو كان في الاصل العدد اما زائد او غير زائد فيكون هذه القضية شرطية منفصلة وكل قضية شرطية منفصلة فهي مركبة من جملتين لانها عند حذف الادوات وخلع صورتها تصير قضيتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك اذا حذف آلة الشرط والجزاء من هذه الشرطية يبقى لك الشمس طالعة فالنهار موجود وهما قضيتان جملتان وكذلك يبقى لك بعد العمل المذكور من قولنا العدد اما زوج واما فرد العدد زوج العدد فرد وهما قضيتان جملتان ولهذا قالوا حق العبارة في المنفصلة ان يقال اما العدد زوج واما العدد فرد لكون التريد بين القضيتين لكن لما حذف العدد الثاني اختصارا فصار اما العدد زوج واما فرد خلفت كلمة اما الى حيز اختها حتى لا يكون احدهما داخلة على المقسم والاخرى على القسم بل تكونان داخلتين على المقسم فصار العدد اما زوج واما فرد واذا ثبت ان القضية الشرطية مركبة من قضيتين جملتين ثبت ان كل جزء من اجزائها يكون قضية جلية فحينئذ يكون قولنا في المثال المذكور اما زائد جلية وقولنا او غير زائد جلية اخرى فالجملة الاولى اعني قولنا اما زائد ليست في قوة قضية اخرى فابقيت على صورتها والجملة الثانية اعني قولنا اما غير زائد كانت في قوة قضية منفصلة وهي قولنا اما ناقص او مساو فحذفت تلك الجملة اعني قولنا اما غير زائد واقامت هذه المنفصلة اعني قولنا اما ناقص او مساو مقام تلك الجملة فهذا التحقيق ينشرح شرح بعض الشارحين وينجرح به جرح الجارحين (واعلم ان قوله فالانفصال الحقيقي ترويح للكلام السائل باظهار الانصاف ليكون كلامه مقبولا ومن هذا الكلام نشأ سؤال وهو انه لا فرق بين المنفصلات حينئذ في عدم تركيبها من الاكثر مع انهم فرقوا وقالوا ان الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين فاشار الى هذا قوله (فان قلت) اذا كان المراد من الاكثر من جزئين ما ذكرتم من انه بحسب

الظاهر لا بحسب الحقيقة (فواجه حكمهم) اى حكم القوم على
 (ان الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين) فى الحقيقة كما بيناه (وممانعة الجمع
 والخلو تتركبان) من الاكثر بحسب الحقيقة فرقوا بين المنفصلة الحقيقية
 والمنفصلتين ممانعة الجمع والخلو (قلت وجهه) اى سبب عدم تركب
 الحقيقة منها وجواز تركب ممانعة الجمع والخلو (ان الحقيقة اذا اريد بها
 الانفصال الحقيقى بين كل جزئين منها) اى من اجزائها الثلاثة مثلا اى
 اذا اعتبر الانفصال الحقيقى بين الجزء الاول والثانى وبين الجزء الاول
 والثالث (فلا يكاد ان يصدق) فى اكثر من جزئين وذلك (لان) الجزء
 (الاول من اجزائها الثلاثة مثلا اذا تحقق فان تحقق) معه الجزء
 (الثانى ايضا ارتفع الانفصال الحقيقى بينهما) لاجتماعهما حينئذ على
 الصديق المستلزم لعدم امتناع الجمع (وان لم يتحقق) الجزء (الثانى)
 مع الاول فيكون بينهما انفصال حقيقى لكن (فان تحقق) الجزء
 (الثالث حينئذ) اى حين تحقق الاول (لم يكن بينه) اى بين الثالث
 (وبين الاول انفصال) حقيقى لاجتماع الجزئين و (ان لم يتحقق
 لم يكن بينه وبين الثانى انفصال) خللوا الجزئين المنافى للانفصال
 الحقيقى فظهر من هذا ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز ان يكون اجزاؤها
 اكثر من اثنين (واما الاخيران) اى ممانعة الجمع والخلو (فيصدقان)
 فى اكثر من جزئين (وان اريد) وصلية فلا يحتاج الى ذكر اجزاء (منع
 الخلو والجمع بين كل جزئين معينين من اجزائها) اى اجزاء ثلاثة مثلا
 لممانعة الجمع وممانعة الخلو يعنى يصدقان عند تركبهما من اكثر من جزئين
 مطلقا اى سواء اعتبر منع الجمع او منع الخلو بين كل جزئين او بعض
 جزئين من اجزائها (كما فى المثالين المذكورين) وهذا اشارة الى قوله
 اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا ولا شجرا ولا حيوانا والى قوله اما ان يكون
 هذا الشئ حجرا او شجرا او حيوانا (هذا) اى خذ هذا او امض هذا
 او ما قالوه وهو من قبيل فصل الخطاب لكونه فصلا بين كلامين
 (والحق) يعنى الفرق المذكور غلط والقول بالتركب مجمل لا مفصلا
 والتفصيل فى المسئلة هو (ان المرا بالانفصال) اما التعيين او الاطلاق

لانه (ان كان انفصالا واحدا) فهو (لا يتحقق الا بين جزئين)
 في المنفصلات الثلاث لانه نسبة والنسبة الواحدة لا تكون الا بين جزئين
 (وان كان) المراد به (مطلق الانفصال) اعم من ان يكون انفصالا
 واحدا او انفصالا متعددا (فيتحقق) الانفصال (بين جزئين او اكثر
 في الاقسام الثلاثة) الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو (ولما فرغ من القضايا
 شرع في احكامها على طريق الاختصار) اى على ترك بعض من
 الاحكام يقال اختصره اذا ترك بعضه واورد بعضه (والاقتصار على
 المطلقات) اى ترك كل الموجهات يقال اقتصر عليه اذا لم يؤت بشئ
 يغيره (على ما هو دأب الكتاب) اى شان هذه الرسالة (فقال)
 (التناقض) (اى من جملة احكام القضايا التناقض) من النقض وهو
 ازالة الشئ من اصله كنقض الجدار والمراد به ماسيد كره المص قدمه
 على العكس لعمومه لسائر القضايا بخلاف العكس ولان عكس بعض
 القضايا يتوقف على التناقض من غير عكس واخره عن تعريف القضايا
 وتقسيمها لان التعريف لبيان مفهوم الشئ والتقسيم لبيان افراده
 والحكم على افراد الشئ بعد بيان مفهومه وافراده اولى وللتناقض
 فوائد يظهر لك في بيان اتاج بعض اشكال الاقيسة مثلا يقال لو لم تصدق
 هذه المقدمة لصدق نقيضها وهو بط قثبت المقدمة المذكورة فيتم
 القياس وينتج المطاوب (وهو) اى التناقض فى اصطلاح الميزانيين
 (اختلاف) جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين
 مفردين وبين مفرد وقضية كزيد قائم وعمر وقاعد وكالسماء والارض
 وكبكر قائم وخالد قاعد (القضيتين) فصل (يخرج اختلاف) الواقع بين
 (المفردين كزيد وعمر ومفرد وقضية) (بالايجاب والسلب) متعلق
 بالاختلاف (يخرج اختلافهما بالحمل والشرط) بان يكون احديهما
 جملية والاخرى شرطية (والعدول والتحصيل) بان يكون احديهما
 معدولة والاخرى محصلة نحو زيد لاجر وزيد ليس بحجر والمراد من
 العدول كون حرف السلب جزءا من الموضوع او من المحمول او منهما
 وحينئذ سميت القضية معدولة فان كان جزءا منهما سميت معدولة

الطرفين وان كان جزءاً من الموضوع سميت معدولة الموضوع وان كان جزءاً من المحمول سميت معدولة المحمول واقسام المعدولة ستة ثلاثة منها للايجاب وثلاثة منها للسلب والمراد من التحصيل ما لا يكون حرف السلب جزءاً منه واقسامه ايضا ستة فيكون اقسام الجملة موجبة وسالبة اثني عشر قضية والتفصيل في المنفصلات فزيد لا جبر موجبة معدولة المحمول ومعناه ان الاجرية ثابتة له ومعنى زيد ليس بجبر ان الاجرية مسلوقة عنه فيكون الاول موجبة والثاني سالبة لان المراد من المثال الاول في النسبة ربط السلب وهو ايجاب لان زيد لا جبر تقديره زيد هو لا جبر فلفظ هو لربط سلب الاجرية عن زيد لان هو يذكّر بين الموضوع والمحمول حال كونه داخلاً على حرف النفي لربط السلب ومن الثاني سلب الربط وسلبه سلب لان زيدا ليس هو جبر سالبة فان لفظ ليس سلب الربط داخلاً على الرابطة التي بين الموضوع والمحمول وهي لفظ هو وغيرهما مثل الاتصال والانفصال والضرورة والدوام والازومية والاتفاقية وفي اكثر النسخ (وغيرهما) اي غير الاختلاف بالحمل والشرط والاختلاف بالعدول والتحصيل قوله فان نقيض الخ علة لاخراج الاختلاف بالعدول والتحصيل ويكون معنى جواباً للمقدر كانه قيل كيف يخرج الاختلاف بهما مع ان بينهما تناقضاً فاجاب بقوله (فان نقيض الشئ) والمراد به هنا الايجاب بمعونة المقام والظاهر ان يقال ونقيض الايجاب (سلبه لا عدوله) اذ المتناقضان هما المفهومان المتماثلان لذاتيهما اجتماعاً وارتفاعاً في جميع الازمنة والاحوال فلا يكون بين الشئ وعدوله تناقض (لان الشئ وعدوله) كالكتاب واللا كاتب وان كانا متماثلين اجتماعاً لكن (يرتفعان لعدم الاثبات) حين عدم الموضوع لامتناع الاثبات على غير الثابت من حيث هو غير ثابت وذلك لان زيدا المعدوم لا يكون كاتباً ولا لا كاتباً فان الايجاب والسلب يقتضيان وجود الموضوع ولا وجود له ويجوز ارتفاعهما لان الكاتب واللا كاتب لا يجتمعان في شئ واحد فلا يقال زيد كاتب ولا لا كاتب على ما فرضنا فانهما كاذبان معا لان ثبوت شئ لشئ فرع

ثبوت المثبت له وهو ظاهر (ولذا) اى ولاجل ان تنقيض الشئ سلبه
 لا عدوله او ولاجل ان الشئ وعدوله يرتفعان لعدم الاثبات (يقال لا تناقض
 في المفردات لانها) اى المفردات (مع اعتبار الحكم) يتحقق التناقض
 فيها لكنها مع هذا الاعتبار (لا تكون مفردة) بل تكون قضية
 (وبدونه) اى بدون اعتبار الحكم معها (تكون) حينئذ (سلبا ويجابا)
 لان الحكم على الشئ اما بالاجاب او بالسلب وحيث لم يوجد الحكم لم يتحقق
 الاجاب والسلب ولا يتحقق التناقض والحاصل ان السلب والايجاب
 يجريان في القضايا والعدول والتحصيل في المفردات والتناقض لا يتحقق
 الا في السلب والاجاب اذا كان في التصديقات واما في التصورات
 فنقيض الشئ عدوله ولذا قيل وعلى الشارح ان يقول ونقيض الاجاب
 سلبه لا عدوله بدل قوله ونقيض الشئ سلبه لا عدوله (بحيث يقتضى)
 (ذلك الاختلاف) وهذا القيد مع القيود الثلاثة السابقة جنس قريب
 يتناول الاختلاف المقتضى سواء كان لذاته وصورته او لم يكن كذلك
 بل بواسطة او بخصوص مادة وقوله (لذاته) اى لذات الاختلاف
 فصل يخرج الاختلاف المقتضى بواسطة او بخصوص مادة كما سيحى
 ان شاء الله تعالى (ان تكون) فى محل النصب على انه مفعول يقتضى
 (احديهما) اى احدى القضيتين (ضادق فيه و) القضية (ال اخرى
 كاذبة) (فخرج به) اى بقوله يقتضى (الشيئان اللذان لا يقتضى الاختلاف
 فيهما بالاجاب والسلب ذلك) مفعول لا يقتضى اى لا يقتضى الاختلاف
 فيهما كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة (نحو كل حيوان انسان
 ولاشئ من الحيوان بانسان) فان هاتين القضيتين تختلفان بالاجاب
 والسلب لكنه لا يقتضى ذلك الاختلاف لذاته وصورته صدق احديهما
 وكذب الاخرى لانهما كاذبتان جميعا لخصوص المادة وحمل الاخص
 على كل الاعم وسلب الاخص عن الاخص (او يقتضى) عطف على
 قوله لا يقتضى (ذلك) اى كون احديهما صادقة والاخرى كاذبة
 لكن لا) يقتضى ذلك الاختلاف بين القضيتين (لذاته) اى لذات
 الاختلاف (بل) يقتضى ذلك (بواسطة) كما فى اجاب قضية وسلب

ولازمها المساوى (زيد انسان وزيد ليس بناطق فان اقتضاء
 الاختلاف) مضاف الى فاعله (بذلك) اى بالايجاب والسلب (صدق)
 منصوب على المفعولية للاقتضاء مضاف الى فاعله وهو قوله (احديهما
 وكذب الاخرى) عطف عليه وقوله (بواسطة) خبر ان وازدافتها
 الى (مساواة) بيانية (المحمولين) اى الانسان والناطق متساويان
 بسبب التلازم بينهما فكما وجد احدهما وجد الآخر وكما انتفى انتفى كما قال
 (المقتضية) صفة للمساواة (لان يكون ايجاب احديهما فى قوة ايجاب
 الاخرى وسلب احديهما فى قوة سلب الاخرى) (كقولنا زيد كاتب
 زيد ليس بكاتب) (هذا مثال التناقض بين المخصوصتين) لكون
 موضوع كل من القضيتين فيه شخصا معينا (ولا يتحقق ذلك) الاختلاف
 الموصوف فى المخصوصتين) بالحيثية المذكورة (الابعد اتفاقهما) (اى
 القضيتين فى ثمانى وحدات) ان كانتا مخصصتين الاولى وحدة
 (الموضوع) (كقولك زيد قائم زيد ليس بقائم) اذ لو اختلف الموضوع
 فيهما لم يتناقض لجواز صدقهما وكذبهما معا كما قال (بخلاف) اى اتفاق
 القضيتين فى الموضوع ملابس (بخلاف زيد قائم وعمر وليس بقائم) لجواز
 صدقهما معا وكذبهما معا (و) الثانية وحدة (المحمول) فانه لا تناقض
 عند اختلافه كما قال (بخلاف زيد قائم وزيد ليس بقاعد) (و) الثالثة
 وحدة (الزمان) (بخلاف زيد قائم اى فى الليل زيد ليس بقائم اى
 فى النهار) (و) الرابعة وحدة (المكان) فلا تناقض عند اختلافه
 (بخلاف زيد قائم اى فى المسجد زيد ليس بقائم اى فى السوق) (و)
 الخامسة وحدة (الاضافة) (بخلاف زيد ابى لعمر وزيد ليس بابى
 ل بكر) (و) السادسة وحدة (القوة والفعل بخلاف الخمر فى الدن)
 بالفتح وتشديد النون بمعنى الجب (مسكراى بالقوة الخمر فى الدن ليس بمسكرا
 اى بالفعل) لان الاسكار يحصل بالشرب (و) السابعة وحدة (الجزء)
 والمراد به بعض الاجزاء (والكل) والمراد به الكل المجموعى (بخلاف
 الزنجى اسود اى بعضه) (اى بعض اجزائه) من الرأس والوجه واليد
 وغير ذلك (الزنجى ليس باسود اى كله) اى كل اجزائه بل بعض اجزائه ابيض

كالفرس الابلق وغيره * واعلم ان لفظ كل قد يكون لاحاطة افراد مدخوله
وقد يكون لاحاطة الاجزاء فاذا ادخلت على النكرة تكون لاحاطة
الافراد ولهذا لم يجز ان يقال اكلت كل رغيف اى كل واحد من افراده
واذا ادخلت على المعرفة تكون لاحاطة الاجزاء ولهذا يقال اكلت كل
الرغيف اى اجزاء رغيف واحد والمراد من الكل فى قوله الزنجى ليس
باسود كله احاطة الاجزاء لكونه داخلا على المعرفة (و) الثامنة وحدة
(الشرط) لعدم التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط بان يكون
ثبوت المحمول للموضوع فى احدى القضيتين بشرط اتصاف الموضوع
بوصف معين فى الموجبة وسلب المحمول عنه فى القضية الاخرى
بشرط اتصاف الموضوع بوصف معين آخر فى السالبة (بخلاف
الجسم مفرق للبصر) من الفرق بالفاء يدل على ذلك قولهم الاسود جامع
للبصر فيستفاد منه ان البصر لا يستقر على البياض (اى بشرط بياضه)
الجسم (غير مفرق للبصر) اى غير مزيل عن العين رؤيتها (اى
بشرط سواده) واعلم ان المتقدمين اعتبروا الواحدات الثمانية واعتبر
المتأخرون وحدة الموضوع والمحمول وجعلوا الباقية راجعة اليها
واكتفى المعلم الثانى ابو النصر الفارابى بوحدة الموضوع والمحمول
والزمان وجعل الخمسة الباقية راجعة اليها واصح الرواية عنده ان المعتبر
فى التناقض النسبة الحكمية واستحسن هذا القول الشارح العلامة حيث
قال (والصحيح ان المعتبر فى تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى
يرد الايجاب والسلب على شئ واحد) وعند ذلك يتحقق التناقض
جزما اذ لو ورد على شيئين لما حصل التناقض اصلا (فان وحدتها)
اى النسبة الحكمية (مستلزمة لهذه الواحدات الثمانية) بفتح الواو والحاء
كحسرات (وعدم وحدة شئ منها) اى من الواحدات المذكورة
(مستلزمة لعدم وحدة النسبة الحكمية) والخاص ان المعتبر فى تحقق
التناقض وحدة النسبة الحكمية اذ التناقض انما يتحقق اذا اورد
الايجاب والسلب على شئ واحد وذلك بان يكون النسبة الحكمية واحدة
وترد الواحدات اليها لان وحدة النسبة الحكمية مستلزمة لها وكافية

في تحقق التناقض بخلاف المذكورة فانها ليست مستلزمة لو وحدة النسبة ولا كافية في تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيتان في الآلة والمفعول به وغيرهما لم يتحقق التناقض كما قال الشارح (والا) اي وان لم يكن وحدة النسبة معتبرة في تحقق التناقض (فلا حصر فيما ذكره) من الوحدات الثمانية (لا ارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلة نحو النجار عامل اي للسلطان غير عامل اي لغيره والمفعول به نحو زيد ضارب اي عمرا ليس بضاب اي بكرا والمميز نحو عندي عشرون اي درهما ليس عندي عشرون اي دينار الى غير ذلك) من الحال والمستثنى (وبهذا القدر) من الوحدات الثمانية او وحدة النسبة الحكمية (يعرف تناقض الخصوصيتين واما) التناقض (في المحصورات) فلا بد مع اتفاقهما في تلك الشروط من اختلافهما في الكم ولهذا قال (فنقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي الايجاب الجزئي ضرورة) اي لا يمكن ان لا يكون كذلك (ولذا قال) (ونقيض الموجبة الكلية انما هي) اي نقيض الموجبة والتأنيث باعتبار الخبر او باعتبار معنى المرجع (السالبة الجزئية) لكون الاختلاف في الكم شرطا لتحقيق التناقض في المحصورات (ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان بحيوان بعض الانسان حيوان) (لا يقال) قد شرطتم في التناقض الاتحاد في الموضوع وههنا (لا اتحاد للموضوع فيها) اي في الامثلة الاربعة المذكورة لان افراد الكلي اكثر من افراد الجزئي قوله الاشارة الى الجواب وقوله يقال سؤال واللام في قوله (لان) متعلق بالنفي (المراد بالموضوع) المعتبرة وحدته (في تلك المسئلة) اي مسئلة اشتراط اتحاد (الموضوع) في تحقق التناقض الموضوع (في الذكر وهو) اي الموضوع في الذكر (متحد) لانه الانسان في الكلي والجزئي والحاصل انهم اعتبروا اتحاد عنوان الموضوع اي مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات اعني ما صدق عليه الموضوع ولو كان الموضوع

المشروط اتحاده هو الموضوع الحقيقي بذات الموضوع لما وجد تناقض بين كلية وجزئية (فان قلت ان ايراد المصنف هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد الشروع في بيان تحقق شرط التناقض في المحصورات) قلت المقصود منه دفع شبهة من يتوهم من تعداد الوحدات المشتركة بين القضايا كلها ان نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الكلية ونقيض الموجبة الجزئية انما هي السالبة الجزئية لا بيان التناقض بين المحصورات حتى يكون موضعه بعد تحقق المحصورات ومنشأ التوهم انه لما قال ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع وقع في الذهن انه لا تناقض بين الكلية والجزئية لان اتحاد الموضوع شرط ولا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية فازال المص ذلك الوهم بقوله ونقيض الموجبة الكلية يعنى ان المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لاذات الموضوع كما مر من الشارح (لما فرغ من بيان شروط التناقض المشتركة بين القضايا اراد ان يبين الشرط المخصوص بالمحصورات فقال (فالمحصورات) ذكر بالجمع اشارة الى الانواع الموجبة الكلية والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ويمكن جواب آخر عن السابق بان قوله فالمحصورات بالفاء التي تدل على تعليل ما بعدها لما قبلها كما في قولهم اعبد ربك فالعبادة حق تعليل فعلى هذا يكون قوله ونقيض الموجبة الكلية ابتداء لبيان التناقض بين المحصورات وقوله فالمحصورات تعليل فكان الاول هو المدعى والثاني هو الدليل هذا (لا يتحقق التناقض) بعد اتفاقهما في الوحدات الثمانية السابقة (بينهما) اى بين المحصورتين (الابداء اختلافهما في الكمية) اى الكلية والجزئية وانما يلزم الاختلاف في تحقق التناقض فيهما (لان الكليتين قد تكذبان) وانما قال بلفظ قد المفيدة بجزئية الحكم لان الكليتين والجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا نحو كل انسان حيوان هذه صادقة ولاشئ من الانسان بحيوان هذه كاذبة (كقولنا كل انسان كاتب) بالفعل (ولاشئ من الانسان بكاتب) بالفعل ولا بد من هذا القيد في القضيتين ليكون التمثيل محققا تأمل (و) لان (الجزئيتين

قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب (بالفعل) وبعض الانسان ليس بكاتب (بالفعل) وصدق الكليتين وكذبهما وصدق الجزئيتين وكذبهما بط في باب التناقض لان القضيتين لا تجتمعان ولا ترتفعان (واعلم ان المهمة) موجبة كانت اوسالبة (في قوة الجزئية) موجبة كانت اوسالبة (فحكمها) اى المهمة (حكمها) اى كحكم الجزئية يعنى ان كل موقع يقع فيه الجزئية يصلح ان يقع فيه المهمة فنقيض الموجبة المهمة انما هو السالبة الكلية ونقيض السالبة المهمة انما هو الموجبة الكلية (واعلم ان نقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الايجاب والسلب والموافقة لها في الجنس اى في الاتصال والانفصال وفي النوع اى في اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة والاتفاق فيهما وان نقيض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المخالفة لها في الكيف والموافقة لها في الجنس والنوع فنقيض اللزومية الموجبة الكلية السالبة اللزومية الجزئية ونقيض العنادية الموجبة الكلية العنادية السالبة الجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيها فاذا قلنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واذا قلنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا كان نقيضه ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا واذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق كان نقيضه ليس كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والشخصية والمهمة تعرفان بالمقايضة (ومن احكام القضايا) (العكس وهو) ثلاثة اقسام الاول عكس النقيض الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثانى منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف نحو كل انسان حيوان كل لا حيوان لا انسان والثانى عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثانى بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لمخالف طرفيه ايجابا اوسلبا والذي قبله موافقا لتوافق طرفيه فيهما والثالث العكس المستوى ويقال له ايضا العكس المستقيم

وهذا المعنى الثالث هو المراد عند الإطلاق وعليه اقتصر المصنف حيث قال (ان يصير) (بتشديد الياء) على ضبط المجهول وقيل انه مضارع مخاطب من التصيير (لان العكس يطلق على معنيين) الاول يطلق (على القضية الحاصلة من التبديل المذكور و) الثاني يطلق (على نفس التبديل) وهذان المعنيان مصطلحان (فلو لم يشدد لصار) مضمون يصير (معنى ثالثا) وهو كون الموضوع محمولا وبالعكس وهو نفس التبديل والحصول وهذا غير مراد لان العكس مصدر متعدد فلو كان المراد الصيرورة والتبديل لقال بدل العكس الانعكاس ثم اشار الى معنى التصيير بقوله (اى يجعل) (الموضوع) (فى الذكر او ما يقوم) مقامه من الشرطية وهو المقدم (محمولا) او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالى (و) يصير (المحمول) فى الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالى (موضوعا) فى الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية الحاصل ان العكس جعل عقدا للوضع وعقدا للحمل وجعل عقدا للوضع بان جعل عنوان الموضوع عنوان المحمول وعنوان المحمول عنوان الموضوع فاندفع ما قيل من ان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعا لان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول الوصف فاذا قلت كل انسان حيوان يكون المراد من الانسان افراد امتكثرة ومن الحيوان مفهومه اعنى الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة فاذا عكسنا وقلنا بعض الحيوان انسان لا يصير المحمول الذى هو مفهوم الحيوان موضوعا ولا الموضوع الذى هو ذات الانسان محمولا وجوابه قد عرفت مما سبق ومحصله ان الموضوع والمحمول يطلقان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمولان الحقيقين وتارة اخرى على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول فى الذكر والمصنف اراد الثانى بقرينة المقام واحال الى ذهن الطالب عكس الشرطيات (مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بمعنى ان الاصل ان كان موجبا كان العكس موجبا او سالبافساليا (و) مع بقاء (التصديق و) مع بقاء (التكذيب بحاله) وهذا اشارة الى ان بين

الاصل والعكس لزوما و اشار ايضا بتقديم التصديق على التكذيب الى ان التصديق من جانب الاصل والتكذيب من جانب العكس بناء على ان الاصل مقدم على العكس تأمل (اما الاول) اى بقاء الايجاب والسلب (فلان قولنا كل انسان ناطق لا يلزمه السلب اصلا وقولنا لاشئ من الانسان بحجر لا يلزمه الايجاب اصلا) فلولم يعتبر بقاء الايجاب والسلب بحاله لا يصدق العكس فى كل مادة يكون المحمول فيها مساويا للموضوع او مبينا له اذا خالف الاصل فى الايجاب والسلب كما فى المثالين واذا لم يصدق لا يكون لازما واذا لم يكن لازما لا يكون عكسا لاجتماعهم على ان العكس لازم للاصل ولذا عرفوه بانه اخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها فى الكيف والتصديق (واما الثانى) اى بقاء التصديق والتكذيب (فمعناه) اى معنى الكلام ههنا على التوزيع يعنى ان بقاء التصديق من جانب الاصل وبقاء التكذيب من جانب العكس بمعنى (ان صدق الاصل) الملزوم (صدق العكس) اذ يلزم من صدق الملزوم صدق اللازم (وان كذب العكس كذب الاصل) اذا انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم سواء كان اللازم اعم او لا كانتفاء وجود الشمس والمشعل وغيرهما بانتفاء وجود الاضاءة ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم مطلقا لجواز ان يكون اعم فان كذب الانسان لا يستلزم كذب الحيوان لجواز ان يكون فرسا وغير ذلك من الحيوانات وقوله (كما هو) اى استلزام صدق الاصل الملزوم صدق العكس اللازم واستلزام كذب العكس كذب الاصل (شان اللازم) متعلق بقوله ان صدق والمعنى ان شان الملزوم هو ان يلزم من صدق الملزوم صدق اللازم ولا يلزم من كذبه كذبه وان يلزم من كذب اللازم كذب الملزوم ولا يلزم من صدقه صدقه اما الاول فلان الاصل كما عرفت ملزوم والعكس لازمه وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم لان الملزوم انما يكون اخص من اللازم او مساويا له وصدق كل واحد من الاخص واحد المتساويين يستلزم صدق الاعم والمساوى الآخر كما يستلزم صدق الانسان كل واحد من الحيوان والناطق واما الثانى فقد اشار اليه بقوله (لان معناه) اى

معنى بقاء التصديق والتكذيب بحاله (ان كذب الاصل كذب العكس)
يعنى ان بقاء التصديق من جانب الاصل و بقاء التكذيب من جانب
العكس بمعنى ان صدق الاصل يستلزم صدق العكس وكذب العكس
يستلزم كذب الاصل وليس المراد ان البقاء مطلقا من جانب الاصل
لان الاصل الكاذب قد يحصل منه العكس الصادق كقولاك بعض الانسان
حيوان فى عكس قولنا كل حيوان انسان والحق ان مراد الشارح انه
ليس المراد منه ان الاصل ينبغى ان يكون صادقا والعكس تابعه له فيه
بل المراد ان الاصل ينبغى ان يكون بحيث لو صدق لصدق العكس اى
يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس مثلا اذا قلنا لو صدق
كل انسان حيوان لصدق بعض الحيوان انسان لكن قولنا كل انسان
حيوان صادق فيلزم صدق بعض الحيوان انسان فالمراد بصدق
الاصل الصدق المفروض سواء كان مطابقا لما فى نفس الامر او لا فيشمل
التعريف على عكس الكواذب ايضا نحو كل انسان فرس و بعض
الفرس انسان فالمعتبر صدق العكس على تقدير صدق الاصل وقوله
كما هو شان الزوم اشارة الى ان صرف اللفظ عن الظاهر لازم (كما فهم)
وقيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب المزوم كذب اللازم
فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذى هو قولنا
بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب لا يكون
الخطأ واسناد الخطأ الى المصنف والجزم على طريق الحصر لا يكون
الاسهوا لما نص صاحب المفتاح عليه رجة الفتاح من ان السهو ما يتنبه
لكن بعد اتعاب ومشقة وكيف يقع الخطاء من ذلك الفاضل مع كونه
وحيدا فى عصره تأمل (او نقول معناه) اى معنى بقاء التصديق
والتكذيب بحاله (ان مجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لا)
نقول معناه (ان كلا منهما) اى التصديق والتكذيب (يكون بحاله)
حتى يلزم اشتراط بقاء التكذيب فى تحقق العكس (وكون المجموع)
من التصديق والتكذيب (بحاله يراد به) اى يكون المجموع بحاله
(كون التصديق بحاله) فقط مجازا مرسل بذكر الكل

وارادة الجزء قال المحشى فيه ان مثل هذا التجوز يكون اذا اطلق لفظ
موضوع لكل على الاجمال على الجزء مثل ان يذ كر لفظ البيت الموضوع
للمجدران الاربع مع السقف ويراد به السقف او الجدران اما اذا ذ كر
الكل بالفاظ تدل على اجزائه كل لفظ على جزئه فصحة ارادة الجزء من
مجموع هذه الالفاظ على سبيل المجاز محل بحث ويمكن ان يجاب عنه
بانه لما جاز اطلاق اللفظ الموضوع لكل اجمالا وارادة الجزء جاز ايضا
تفصيلا تأمل (اطلاقا) تعليل لقوله معناه ان مجموع التصديق (لفظ)
اى كون مجموع التصديق والتكذيب بحاله (على احد محتملا ته) الاربع
الاولى ان يراد بكون المجموع بحاله كون الجزئين بحالهما والثانية ان
يراد به كون احد منه بحاله لا (على التعيين) والثالثة كون التكذيب
بحاله فقط والرابعة كون التصديق بحاله فقط على التعيين فالثلث الاول
باطلة والرابعة متعينة بالارادة (واذا عرفت مفهوم العكس فنقول)
(الموجبة الكلية لا تنعكس كلية) اى موجبة كلية كما لا يخفى وذلك
(لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع) كما فى قولنا كل انسان حيوان
(وعدم جواز حمل الاخص على كل افراد الاعم) (اذ يصدق قولنا
كل انسان حيوان) لجواز حمل الاعم على الاخص (ولم يصدق) عكسه
وهو (كل حيوان انسان) لعدم جواز حمل الاخص على كل افراد
الاعم (بل تنعكس) موجبة (جزئية) قال المحشى لما كان ما ذكره المص
فى تعليل المسئلة مادة جزئية لا تثبت بها المسئلة الكلية علل الشارح
على وجه كلى وجعل ما ذكره المص كالتقرير بالتمثيل على ما هو العادة
قيس وفيه حطب لان المدعى ههنا عدم الانعكاس لا الانعكاس حتى
يثبت بمثال جزئى فقوله لجواز ل مجرد التوضيح لا لان المتن قاصر
بل تنعكس موجبة جزئية (لوجوب ملاقة عنوائى الموضوع والمحمول)
اى تصادق وصفى الموضوع والمحمول على ذات ما والا يكون بينهما
تباین كالشجر والحجر فلا يصح الحمل ههنا (فى الموجبة كلية كانت
نحو كل انسان حيوان او جزئية) نحو بعض الحيوان انسان (وبالملاقة
يصدق الجزئية من الطرفين) اى الموضوع والمحمول كما يقتضيه السوق

ومعنى صدق الجزئية من الموضوع ان يكون عنوان الموضوع في الجزئية ومن المحمول ان يكون عنوان المحمول ايضا فيها وفسر الطرفين بعضهم بالقضيتين اى الاصل والعكس لكن الاول اولى والمقصود من هذا القول ان الوصفين اذا تقارنا على ذات يمكن ان يعبر عن الذات بكل واحد من الوصفين و يحمل كل واحد منهما عليها فان وصف الانسانية و وصف الحيوانية لما تقارنا على زيد يمكن ان يقال ان بعض الانسان الذى هو زيد حيوان وان بعض الحيوان الذى هو زيد انسان ولا اتحاد الذات فى الوصفين قالوا لولا المزاجية المفهومية لكانت الموجبة الكلية تنعكس ك نفسها لانك اذا قلت كل انسان حيوان فقد حلت الحيوان على افراد الانسان من زيد وعمرو وبكر وغيرهم فاذا عكست هذه القضية وقلت كل حيوان انسان فانك لا تحمل الانسان الا ما حلت الحيوان عليه بناء على ان الذات لا تتغير بالعكس وانما يتغير الوصف العنوانى كما صرحوا به فالملاقة يصح الموجبة الكلية ايضا من الطرفين لكن نظرا الى الذات والموجبة الجزئية فقط نظرا الى المفهوم (لانا اذا قلنا كل انسان حيوان) فهنا ثلاثة اشياء ذات الموضوع وهو افراد الانسان ووصف الموضوع الذى هو الانسان ويقال له الموضوع فى الذكر والعنوان ووصف المحمول الذى هو الحيوان (فاننا نجد شيئا) وهو ذات الانسان اى ما صدق عليه الانسان من الافراد لان الذات كما يطلق على نفس الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة (موصوفا بالانسان والحيوان) وهذا هو المراد بالملاقة المذكورة (فيكون) عكسها حينئذ (بعض الحيوان انسانا) والا يلزم ان لا يكون ذلك موصوفا بالحيوان بل بالانسان وليس كذلك لانه موصوف بهما جميعا فيصدق بعض الحيوان انسان والحاصل ان جعل تلك الذات موصوفا بالانسانية والحيوانية محمولة عليها يكون اصل القضية وهو كل انسان حيوان وان جعل الذات موصوفا بالحيوانية والانسانية محمولة عليها يكون عكس القضية وهو قولنا بعض الحيوان انسان وقيل ان تعليل المصنف وهو لانا اذا قلنا غير صحيح ولذا علل الشارح المسئلة من عند نفسه

بقوله لوجوب الملاقاة وجعل ما ذكره تنويرا لتعليله وفيه بحث لان ما ذكره المصنف من التعليل صحيح لان المسئلة بديهية نبه عليها بالتمثيل توضيحا لها على ان المذكور اعني قوله كل انسان مذكور على وجه التمثيل والمراد به صورة الموجبة الكلية اذ لا عبرة بخصوص المادة عند الميزانين وهذا هو المناسب للتعليل بقوله فانا نجد فانه جار في موارد الايجاب كلها ولو ترلنا عن ذلك كله فقد صرح السيد السند قدس سره ان المثال اذا بين حاله بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على سواء يثبت به القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا في النظريات يسمى تصويرا لبرهان الكلى في مثال جزئي لكل تأنيسابه فان انس النفس بالجزئيات اكثر من انسابها بالكليات (والموجبة الجزئية ايضا) اى كالموجبة الكلية (تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الجهة) التى سبق ذكرها اى عكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان فانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا فقد تصادف عنوانى الموضوع والمحصل على ذات فى هذه القضية ايضا (كما اشرنا) اليه بقولنا كلية كانت اوجزئية (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) اى انعكاسها سالبة كلية (بين) اى ظاهر لا يحتاج الى برهان (بنفسه) اى فى ذاته (ونزیده بياناً) اى ونزيد ما ذكره المصنف من ان السالبة الكلية الخ من جهة البيان ومن حيثية الايضاح لا من جهة انه محتاج الى البرهان (ونقول اذا صدق سلب المحمول) اى الجحر فى قولك لاشئ من الانسان بحجر (عن كل فرد من افراد الموضوع) اى الانسان كما فى المثال (صدق) فى عكسه (سلب الموضوع) فى الاصل (عن كل فرد من افراد المحمول) اى فى الاصل كقولك لاشئ من الحجر بانسان والاصل صدق نقيضه اى الايجاب الجزئى اى ثبوت الموضوع لبعض من افراد المحمول وهذا محال (اذ لو ثبت الموضوع لاشئ من افراد المحمول حصل الملاقاة بين الموضوع والمحمول فى ذلك الفرد وقدمر) آنفا (ان الملاقاة تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين) اى طرف عنوان الموضوع وطرف عنوان المحمول (وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين

ينافي السالبة الكلية من أحدهما (أي أحد الطرفين قوله) فانه
 اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر (من قبيل التنبيه) (صدق لاشئ
 من الحجر بانسان والا) أي وان لم يصدق لاشئ من الانسان بحجر (فبعض
 الحجر انسان) أي يصدق بعض الحجر الذي هو نقيض الاصل الذي هو
 المفروض صدقه لامتناع ارتفاع النقيضين (وبعض الانسان حجر)
 أي اذا صدق بعض الحجر انسان يصدق بعض الانسان حجر لان
 صدق الاصل مستلزم لصدق العكس (هف) أي صدق العكس
 خلاف المفروض لانه نقيض الاصل المفروض الصدق اعني قولنا لاشئ
 من الانسان بحجر والحاصل انه لو لم يصدق العكس يلزم اجتماع
 النقيضين وهو محال فعدم صدق العكس مستلزم للمحال والمستلزم
 للمحال محال فعدم الصدق محال فالصدق حق (او نضمها) أي نضم
 هذه القضية التي هي نقيض العكس اعني قولنا بعض الحجر انسان حال
 كونها (صغرى الى قولنا لاشئ من الانسان بحجر حتى ينتج) سلب
 الشئ عن نفسه وهو (بعض الحجر ليس بحجر هف) أي هذا خلف
 وباطل لصدق قولنا كل ما هو حجر فهو حجر بالضرورة (واعلم ان لاثبات
 العكس ثلث طرق الاول العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل
 ما ينافي الاصل والثاني الخلف وهو ان يضم نقيض العكس الى الاصل
 لينتج محالا والشارح اشار الى هذين الطريقين لظهورهما والثالث
 الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا معنا ويحمل عليه وصف
 الموضوع ووصف المحمول ليحصل مفهوم العكس والمصنف اشار
 في انعكاس الكلية الى الجزئية الى طريق الافتراض بقوله فانا نجد شيئا
 والاشئ ذات الموضوع والشارح ترك بيانه لخفاؤه وكثرة مقدماته
 (قلت اذا اردت بيان انعكاس الكلية الى الموجبة الجزئية تفرض
 ذات الموضوع شيئا معنا وهو زيد مثلا وتجيئ باداة الكلية لتصير
 المقدمة كلية ويتم مطلوبنا بقياسين اذا قلنا كل انسان حيوان
 حملنا على ذات الموضوع ووصف الموضوع مرة ووصف
 المحمول اخرى وادخلنا اداة الكلية عليه فيكون التركيب هكذا

كل زيد انسان وكل زيد حيوان فيلزم حينئذ صدق المقدمتين الكليتين
 فاذا جعلنا المقدمة الاولى صغرى وجعلنا الاصل كبرى يكون التركيب
 هذا كل زيد انسان وكل انسان حيوان فكل زيد حيوان واذا عكسنا
 المقدمة الثانية الى بعض الحيوان زيد وجعلنا هذا العكس صغرى لصغرى
 القياس هكذا بعض الحيوان زيد وكل زيد انسان فبعض الحيوان انسان
 وهو المطلوب (والسالبة الجريئة لا عكس لها لزوما) اى ليس لها
 عكس من جهة اللزوم (اذ لو كان لها عكس لزوما لصدق العكس
 فى كل موضع صدق الاصل) فيه (وليس كذلك) (لانه يصدق
 بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) (اى بعض الانسان
 ليس بحيوان) لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان (وانما قال لزوما
 لجواز صدق عكسه احيانا) وذلك (لخصوص المادة) اذا كان
 الموضوع مبينا للمحمول (نحو صدق بعض الحجر ليس بانسان وبعض
 الانسان ليس بحجر) فهذا العكس صادق لكن لخصوص المادة
 وقواعدهم كلية فالاولى ترك قوله لزوما تأمل (واعلم) جواب لدخل
 مقدر كما يفهم من بيان الشارح (انه) والضمير للشان (انما لم يذكر)
 المصنف (عكس النقيض مع انه من جملة احكام القضايا لعدم استعماله)
 اى لعدم كون عكس النقيض مستعملا (فى العلوم) اى فى اكتسابها
 (والانتاجات كما سيحى) فى بحث القياس (من ان الانتاج بواسطة
 عكس نقيض القضية لا يسمى قياسا بخلاف الانتاج بالعكس المستوى
 لرعاية حدود القضية فيه) اى الموضوعات والمحمولات فى العكس
 المستوى غير منحرفة عن وضعها وانما المتبدل هناك الترتيب واما
 فى عكس النقيض فقد انحرفت الحدود عن وضعها بواسطة جعل
 نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا فلا يتضح الانتاج حق
 الاتضاح بواسطة عكس النقيض كما يتضح بواسطة عكس
 المستوى مثلا اذا اردت ان تثبت بعض الهندي ناطق تقول من الشكل
 الثالث بعض الانسان هندي وكل انسان ناطق فاذا عكست الصغرى
 بالعكس المستوى تقول بعض الهندي انسان وكل انسان ناطق ينتج

من الشكل الاول بعض الهندي ناطق وتقول مرة اخرى من الشكل الثاني بعض الهندي انسان وماليس بناطق لا يكون انسانا فينعكس الكبرى بعكس النقيض وتقول بعض الهندي انسان وكل انسان ناطق ينتج من الشكل الاول بعض الهندي ناطق فحصول النتيجة للقولين انما يكون بواسطة الارتداد الى الشكل الاول لكن الارتداد في القول الاول بواسطة عكس المستوى وفي الثاني بواسطة عكس النقيض والاول اسهل لسلامة الحدود فيه هذا قيل هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان المصنف في صدد استيفاء قواعد الفن مع انه لم يذكر من التناقض والعكس المستوى شيئا الاتناقض الجمليات وعكسها لانه لا يذكر الا ما يجب استحضاره ولذلك لم يذكر الشكل الثالث والرابع (فان قلت اذا كان الامر كذلك) اي اذا لم يكن عكس النقيض مستعملا في العلوم والانتاجات (فلم ذكروه في المطولات وطولوا احكامه تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط قلت) ذكروا عكس النقيض (لان له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها) مثلا تقول قولنا كل انسان حيوان صادق لصدق نقيض عكسه وهو كل ماليس حيوانا ليس انسانا لان ثبوت نقيض الاخص لكل نقيض الاعم يستلزم ثبوت عين الاعم لكل عين الاخص (كذا قالوا مع ان الشيخ كثيرا ما يستنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية) نحو جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فجزء الجوهر لان المقدمة الثانية تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما يوجب ارتفاعه يوجب ارتفاع الجوهر فهو جوهر فهذه المقدمة مع الصغرى الشكل الاول (كما لا يخفى) هذا الاستنتاج (على متبعيه) من الاتباع (ومبتغيه) من الابتغاء والمعنى لا يخفى ذلك على من يتبع الشيخ ويطلبه وفيه التفكيك ان رجوع ضمير مبتغيه الى الاستنتاج المذكور في ضمن يستنتج او حذف المضاف وهو الاستنتاج ان كان راجعا الى الشيخ كما ان ضمير متبعيه راجع اليه ويجوز ان يرجع الضمير ان كلاهما الى الاستنتاج فلا حذف للمضاف حينئذ ولا تفكيك الضمير (ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا واحكامها شرع

في بيان مقاصد التصديقات فقال (الباب الرابع في) بيان باب
 (مقاصد التصديقات وهو باب القياس) والباب عبارة عن الالفاظ
 المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من حيث انها دالة عليها
 كما هو المختار المشهور من بين الاحتمالات السبعة وهي النقوش المخصوصة
 والالفاظ المخصوصة والمعاني المدلولة والمركب من الاثنين والمركب من
 الثلاثة هذا هو المشهور ولو قال وهي الاقيسة والاشكال وضروبها
 لكان افيد واولى لكون المقاصد اشد احتياجا الى التفسير وليعلم ان
 القياس قسمان اقتراني واستثنائي وان الاشكال والضروب من المقاصد
 ايضا وليكون السابق على وتيرة اللاحق تأمل (في تعريفه) قال المحشى
 اى باب القياس الكائن في تعريف القياس (وتقسيمه) قال حسن چلبى
 في حاشيته على المطول ان اسم الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت
 واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع
 بعض صلته فاندفع ما يقال جعله صفة يستلزم حذف الموصول مع بعض
 الصلة وهو غير جائز عند البصريين (القياس) (هو) اى القياس لغة تقدير
 شئ على مثال آخر واصطلاحا ما قاله المصنف وهو (قول) معقول
 او ملفوظ لان القياس اما معقول فهو الذى يتركب من القضايا المعقولة
 واما ملفوظ وهو الذى يتركب من الملفوظة والاول هو القياس حقيقة
 والثانى انماسمى قياسا لدلالته على القياس المعقولة (واعلم ان القياس والقول
 والقضية اما مشترك لفظى كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة او مجاز
 اما فى اللفظ او فى المعنى واما الاحتمال الرابع فلا مساغ له وان القياس
 الملفوظ ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ
 لا يستلزم لفظا آخر بل من حيث انه دال على معنى معقول مستلزم لقول
 آخر وهو معنى النتيجة والتعريف يمكن ان يجعل تعريفا لكل واحد منهما
 فان جعل تعريفا للقياس المعقول يراد بالقول والاقوال الامور المعقولة
 وان جعل تعريفا للقياس الملفوظ يراد منهما الامور الملفوظة (جنس)
 قال المحشى قوله جنس اى للقياس المعقول او الملفوظ قيل فيه ايهام
 عجيب لمن تأمل وانت تعلم ان هذا الايهام انما يحصل على تقدير رجوع
 ضمير قوله الى المصنف اى قول المصنف وهو لفظ القول في تعريف

القياس (مؤلف) اى مركب صفة قول (من اقوال) اى الصغرى والكبرى او ما يقوم مقامهما وانما لم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بانها ما جعلت جزء قياس فاخذوا القياس فى تعريفها فلو اخذت هى ايضا فى تعريفه لزم الدور (يخرج) اى هذا الفصل او يخرج به (القول الواحد كالقضية البسيطة) واعلم ان القضية اما بسيطة او مركبة لانها ان اشتمل حقيقتها ومعناها على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب فهى مركبة كقولنا كل انسان ضاحك لادأما فان معناه ايجاب الضحك للانسان وسلبه عنه بالفعل وان لم يشتمل حقيقتها على حكمين فهى بسيطة نحو كل انسان حيوان (المستلزمة لعكسها مثلا) اى وكذا عكس نقيضها فانه لا يسمى قياسا وان لزم عنه قول لذاته كعكس المستوى اللازم للقضية الواحدة لذاتها نحو كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان اذ قولنا بعض الحيوان انسان لازم لقولنا كل انسان حيوان لذاته وكعكس النقيض اللازم لها نحو كل انسان حيوان فانه ينعكس بعكس النقيض الى كل ما ليس بحيوان ليس بانسان (والمراد بالا قوال مافوق) القول (الواحد) لانها جمع فى التعريف وكل جمع فى التعريف يراد به مافوق الواحد فالاقوال يراد بها مافوق الواحد ليتناول التعريف القياس المؤلف من قولين لانه من افرادة كما اشار اليه بقوله (ضرورة صحة تأليف القياس من المقدمتين) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث ويلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من اكثر كقولنا النباش آخذ بالمال خفية وكل آخذ المال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة اقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا قيل ان قوله مؤلف مسدرك لان قوله قول شامل لجميع الاقوال اى لجميع المركبات وقيل بالعكس ويجاب عنهما بانه لا يستدرك شئ منهما لان قوله مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من اقوال (فان قلت لا حاجة الى ذكر مؤلف لان قوله قول يكفى للجنسية مع كونه متعلقا لقوله من اقوال) قلنا لانم الكفاية لانه لو لم يكن فيه قوله

مؤلف لزم ان يكون القضية الواحدة قياسا لصدق تعريف القياس عليها بهذا التقدير مع اعتبار كون من في قوله من اقوال للتبويض فعلى هذا يكون تقدير الكلام هكذا القياس قول من اقوال وهو صادق على القضية الواحدة لانها قول من اقوال اى بعض منها فيلزم ان يكون قياسا وهو بطل (فان قيل هذا الفساد يلزم ايضا على تقدير ذكر المؤلف مع قوله قول لان معنى القول والمؤلف واحد) قلنا لا يلزم الفساد المذكور على تقدير ذكر المؤلف مع قوله قول فان كون من للتبويض انما يفهم باضافة المصدر الى جمعه كاضافة القول الى الاقوال فى مثل قولنا قول من الاقوال واما اذا اضيف المصدر او الغير الى جمع غيره فلا يفهم التبويض عن من وهنا اضيف الغير الى جمع غيره (متى سلمت) تلك الاقوال (صفة) لقولنا (اقوال) فوصفها بها (اشارة الى ان كونها مسلمة فى نفس الامر ليس بشرط لتسميتها قياسا) بل لو كانت كاذبة منكورة فى نفسها لكنها بحيث لو سلمت (لزم عنها قول آخر) لذاتها يسمى قياسا (فيتناول التعريف حينئذ القياس الكاذب المقدمات كقولك كل فرس شجر وكل شجر جاد فاذا سلمت هاتين المقدمتين الكاذبتين لزم عنها ان كل فرس جاد (ايضا) اى كما يتناول التعريف القياس الصادق المقدمات كقولك كل انسان متنفس وكل متنفس حيوان المنتج ان كل انسان حيوان (لزم) (ان يخرج الاستقراء الغير التام) الاستقراء هو الاستدلال بالجزئيات المستقرأة على الكلى الذى يشتمل تلك الجزئيات وهو تام ان كانت جميع الجزئيات مستقرأة واما غير تام ان لم تكن كذلك والحاصل ان الاستقراء التام هو اجراء حكم جميع الجزئيات على الكلى وهو انما يكون اذا كانت الجزئيات مضبوطة كقولنا العنصر متحيز لانه امانار او هواء او ماء او ارض وكل منها متحيز فالعنصر متحيز فهو يفيد اليقين لانحصار الجزئيات فى عدد يمكن الاطلاع على حاله كانه حصار جزئيات العنصر فى الاربعة فلا يوجد جزئى ليس له ذلك فحكم التام حكم القياس يسمى قياسا مقسما لافادة اليقين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم وان الاستقراء الغير التام هو

اجزاء حكم اكثر الجزئيات على الكلى كقولنا كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ فالحيوان كلى حكم عليه بثبوت تحرك فكه الاسفل
عند المضغ وذلك الحكم بواسطة تتبع اكثر جزئيات الحيوان من الانسان
والغنم وغيرهما وهو لا يفيد اليقين لجواز ان يكون حال البعض الذى
لم يستقرأ مخالفا لحال البعض الذى اسقرى كالتمساح فانه جزئى من
جزئيات الحيوان مع انه لم يحرك فكه الاسفل عند المضغ بل يحرك فكه
الاعلى عند المضغ (والتمثيل) هو الحكم فى جزئى لثبوت ذلك الحكم
فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما كما يقال النبيذ حرام كالخمر والترتيب على
صورة القياس هكذا النبيذ مسكر وكل مسكر كالخمر حرام فالنبيذ حرام
لاشتراكهما فى علة الحرمة وهو الاسكار (فانهما وان سلما لا يستلزمان
المقصود) اى النتيجة (لكونهما ظنين) لان المراد بالزوم ههنا
لزوم اليقين (وقوله) (عنها) اى عن الاقوال ولو قال عنه ليرجع
الضمير الى قول المؤلف ليفهم ان لصورة القياس مدخلا فى الانتاج
ايضا على ما فى المطالع وشرحه لكان اولى تأمل (واعلم ان الهيئة جزء
الدليل عند المنطق وليست بجزء عند المتكلم والاصولى) يخرج
المقدمتين المستلزميتين لا حديهما (استلزام الكل للجزء والمقصود
ان معنى لزوم القول الآخر عن الاقوال ان لكل قول منها دخلا
فى حصول القول الآخر واستلزام الكل للجزء ليس كذلك الا يرى ان
حصول الجزء ليس بموقوف على حصول الكل بل الامر بالعكس كقولك
زيد قائم وعمرو قاعد فان هاتين القضيتين تستلزمان احديهما استلزام الكل
للجزء من حيث هو كل الجزء فلا يكون لكل واحدة من القضيتين دخل
فى حصول احديهما والا يلزم ان يكون الجزء مستلزما للجزء والمفروض
بخلافه ولهذا لو حذفت ايهما البقية الاخرى حاصلة فلو كان لحصول
احد الجزئين دخل فى حصول الآخر لكان كل واحد منهما ينتفى بانتفاء
الآخر لكنه ليس كذلك هكذا ينبغى ان يقرر الكلام كما قرره شكر الله
تعالى مساعينا (فانها) اى المقدمة اللازمة (لا يلزم عنهما اذ ليس
للاخرى دخل فيها) اى فى تحصيل احديهما لما علمت من المفروض

استلزام الكل للجزء لاستلزام الجزء وايضا لو كان الحصول احد
الجزئين دخل في حصول الآخر انتفى كل منهما بانتفاء الآخر وليس كذلك
هنا اذ لا يلزم من انتفاء قيام زيد قعود عمرو كما لا يخفى (لذاتها) اى بالنظر
الى ذكر ذات تلك الاقوال المسئلة وصورتها لا بواسطة خصوص المادة
ولا بواسطة مقدمة غريبة (احتراز عن مثل) قولنا لاشئ من الانسان
بحجرو كل حجر جاد فانه يلزم منه لاشئ من الانسان بحماد لكن لا لذات
القضايا والالكان كل سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى والحد الاوسط
محمول فى الصغرى وموضوع فى الكبرى ينتج سالبة كلية وليس
كذلك فانه اذا قلنا لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان فلا ينتج
لاشئ من الانسان بحيوان وايضا احتراز عن مثل (قياس المساواة
وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق محمول اوليهما موضوع الاخرى
كقولنا امساو لب وب مساو لج فهذان القو لان يستلزمان قولا آخر وهو
ان امساو لج لكن لا لذاتها (فان استلزامها بواسطة مقدمة غريبة) اى
اجنبية وهى ان كل مساو المساوى لاشئ مساو لذلك الشئ وانما كانت
غريبة لانها ليست احدى مقدمتى القياس ولا لازمة لاحديهما
فلا يتحقق ذلك الاستلزام الا (حيث تصدق) هذه المقدمة الغريبة
كما فى قولنا املزوم لب وب ملزم لج لان ملزوم الملزوم لاشئ ملزوم
لذلك الشئ (يتحقق الاستلزام كما فى) المساواة فى قياس (الظرفية)
كقولك الدرة فى الحلقة والحقة فى البيت فان استلزامها ايضا بواسطة
مقدمة اجنبية وهى ان الحاصل فى الحاصل فى الشئ حاصل فى ذلك
الشئ وقيل هى منه فجعلها قسياله محل نظر (وحيث لا تصدق هذه
المقدمة فلا يتحقق ذلك الاستلزام كما فى النصفية والرابعة وغيرهما)
كما تقول انصف ب و ب نصف ج لا يلزم منه ان انصف ج لان نصف
النصف لا يكون نصفاً بل ربعاً وقس عليه الرابعة وغيرها واذا فسرنا
قياس المساواة بانه قياس يكون فيه الشئ الواحد محمولا على الشئين
وثابتا لهما اعم من ان يكون ذلك الشئ الواحد هو المساواة او المباينة
او غيرهما فينتد جميع الا مثله من قبيل قياس المساواة وهو اقرب

الى الضبط* واعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا يتج بالذات لعدم تكرار الاوسط بل محمول مرة على (ا) مثلاً واخرى على (ب) مثلاً ومن شروط الانتاج تكرار الاوسط كما سيجئ ان شاء الله تعالى (وايضاً احتراز عن مثل جزء الجوهر) اى احتراز عن قياس استلزامه بواسطة مقدمة فى قوة المذكورة اللازمة لاحدى مقدمتى القياس لكن يكون حدها مغايراً لحدود القياس فان قولنا كل (ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر

جواهر) لازم لقولنا (وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر) وان كان حدها اعنى الموضوع والمحمول مغايراً لحدود القياس يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر وذلك بان يفرض جوهر مركب من جزئين فتذهب جوهريته بذهاب جزئه لان ارتفاع الجزء يستلزم ارتفاع الكل وكل ما ليس جوهراً لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر لان ارتفاع نقيض الشئ لا يستلزم ارتفاعه ارتفاع ذلك الشئ لان ارتفاع العرض

لا يستلزم ارتفاع الجواهر مع انه نقيضه (النتج لقولنا جزء الجواهر جواهر) لا تسمى مثل هذا قياساً (فانه) اى الانتاج الحاصل من هاتين

المقدمتين ليس ناشئاً عن ذاتهما وانما هو (بواسطة عكس نقيض الكبرى اعنى قولنا وكل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجواهر وهذا نقيض الكبرى اعنى قولنا كل ما ليس بجوهر الخ وهذا اذا ضم الى الصغرى يكون من الشكل الاول كما مر فى العكس قيل وفى اخراج القياس المبين بعكس النقيض عن تعريف القياس نظر لانه من الطرق الموصلة الى التصديق كالقياس المبين بعكس المستوى اجيب عنه بان لا تنقل من القياس المبين بعكس النقيض الى النتيجة بعيد بخلاف القياس المبين بعكس المستوى وفيه انه منقوض بالشكل الرابع فانه داخل مع زيادة بعده عن الطبع حتى لم يذكره المتقدمون ولم يأتبه المتأخرون لذلك اعتذروا لهم بان الرابع قد حذفوه لبعده عن الطبع على ما قال المحقق الطوسى (قول آخر) اى مغاير لتلك الاقوال (هو النتيجة) باعتبار خصوصيتها عن القياس وباعتبار استحصالها منه يسمى مطلوباً ان قدم على القياس بان وضع اولاً ثم استدل عليه ويذكر بعد القياس

كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث العالم حادث وطريق
الترتيب اربعة الاول وضع الدعوى قبل القياس ويذكر بعده على
طريق التفريع كما مر والثاني عدم الذكر بعده والثالث عدم الوضع
اولا بل يذكر بعده بطريق التفريع والرابع عدم الوضع والذكر كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث والعلم بالنتيجة بطريق العادة عند اهل
السنة وبطريق الوجوب عند الفلاسفة وبطريق التوليد عند المعتزلة ومعناه
عندهم ان يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر كحركة المفتاح بحركة
اليدين وكلاهما صادران عنه الاولى بالباشرة والثانية بالتوليد وليس
بمخلوقين لله تعالى عندهم وكذا العلم الحاصل بالباشرة فعل كنظر العقل
يتولد منه فعل آخر وهو العلم بالنتيجة (ومعنى آخريتها ان لا يكون عين احدى
مقدمتي القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى) بيان لاحدى (او)
ان لا تكون النتيجة عين احدى مقدمتي القياس (الاستثنائي) من القضية
الشرطية والرافعة) اى السالبة (او الواضعة) اى الموجبة (واما ان
لا تكون) تلك النتيجة (جزأ من احدى المقدمتين فغير ملتزم) لان
النتيجة قد تكون جزأ من احديهما كما فى القياس الاستثنائي كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
وهذه جزء من احدى المقدمتين اى من الشرطية (وانما شرط
الآخريه اذ لو لاها لكان) هذا القول (اما) عين المقدمتين كأن
تقول العالم متغير وكل متغير حادث لان العالم متغير وكل متغير حادث
فيكون (هذيانا) لغوا فى الكلام (او) عين احدى المقدمتين هكذا
العالم حادث لان العالم حادث وكل متغير حادث اولانه متغير والعالم
حادث فيكون (مصادرة على المطلوب) المفسرة بكون المدعى جزأ من
الدليل (مشتلة على الدور) وهو توقف الشئ على نفسه من جهة
واحدة (المهروب عنه) احتراز عن الدور المعنى كتوقف الابوة على
البنوة وبالعكس وان كلامهما لا يتصور بدون الآخر وهذا الدور ليس
بمحال لان هذا التوقف من جهتين (فان قلت القضية المركبة) هى المشتلة
على الايجاب والسلب كقولنا بعض الكاتب ابيض لادائماى بعض الكاتب

ليس بابيض فقيد اللادوام واقع موقع القضية السلبية (المستلزمة
لعكسها او عكس نقيضها) كقولاك في المثال المذكور بعض الابيض
كاتب لا دائما وبعض مالم ليس بابيض ليس بـ كاتب لا دائما (فانه يصدق
عليها) على هذه القضية المركبة (التعريف) اى تعريف القياس
(ولا يسمى قياسا قلت لانهم) انها مؤلفة من اقوال (فانها) اى المركبة
(لا تسمى اقوالا) بالفعل والقياس يجب ان يكون اقوالا بالفعل (بل)
تسمى بعد التركيب (قولا واحدا مركبا من اقوال) وحاصل الجواب
ان المركب اتحدت بالتركيب بحيث لا يطلق عليها بعد التركيب انها
اقوال بل انها قول واحد الآن وان كان قبل هذا اقوالا (كذا الجابوا)
اى اجاب الجمهور وفيه اشارة الى ضعف الجواب اذ يرد عليهم ان
القضية المركبة حينئذ تكون قولا مؤلفا من اقوال متى سلمت لزوم عنها
لذاتها قولا آخر فيصدق التعريف عليها والقول بانها لا يسمى اقوالا
تحكم والجواب الصحيح ان يقال المراد بالزوم اللزوم على طريق
الاكتساب والعكس يلزم لها بلا كسب ولما فرغ من بيان تعريف
القياس شرع في بيان تقسيمه فقال (وهو) (اى القياس قسمان لانه
(اما اقترانى) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء وهى ثلاثة
موضوع المط ومحموله والمكرر بينهما على ما سيجى ان شاء الله تعالى
(ان لم تكن النتيجة او نقيضها مذكورة فيه بالفعل) اى بالترتيب الذى كان
في النتيجة (صورة) (كقولنا كل جسم) اى ماله ابعاد ثلاثة (مؤلف)
من اجزاء لا تجزى عند المتكلمين ومن الهوى والصورة عند الفلاسفة
(وكل مؤلف محدث) بمحدث زمانى (فكل جسم محدث) والفاء فيه
فاء النتيجة وهى التى تؤذن سببية ما قبلها لما بعدها فكان هذا جزاء
الشرط المقدر تقديره اذا كان الامر كما ذكر في القضيتين فكل جسم
محدث (وهو) اى النتيجة وتذكيره باعتبار الكون قولا آخر (ليس
بمذكور في القياس بالفعل لان نفسه ولا نقيضه) وهو كل مالم ليس بجسم
ليس بمحدث (بل) هو مذكور فيه (بالقوة لذكر مادته) لان الاقترانى
يشتمل على مادة نتيجته اعنى بها موضوع النتيجة التى فى الصغرى

ومحمولها الذي في الكبرى (دون صورته) اي هيئته الاجتماعية فإداه
 الشئ مابه يحصل هو بالقوة وصورة الشئ مابه يحصل هو بالفعل
 والحاصل ان مادة النتيجة مذكورة في القياس الاقتراني وان لم تكن
 صورتها مذكورة فيه فتكون النتيجة مذكورة في الاقترانيات بالقوة
 (واما استثنائي) سمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء اعني لكن
 بمعنى الا في الاستثناء المنقطع (ان كانت النتيجة) نفسها (او نقضها
 مذكورة بالفعل) اي باعتبار الصورة لا باعتبار الحقيقة والالكان مصادرة
 على المطلوب اذا كان عين النتيجة مذكورة او تناقضا بين النتيجة وبين
 بعض مقدماته اذا كان نقضها مذكورة فيه (كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود) هذه شرطية (لكن الشمس طالعة) هذه
 مقدمة واضحة (فالنتيجة وهي فالنهار موجود) وهذه (مذكورة فيه)
 اي في القياس الذي ركب من شرطية ومقدمة واضحة (بالفعل اي
 بصورتها) اذ هي تالي المقدمة الاولى اشار بهذا التفسير الى ان المراد
 بكون النتيجة او نقضها مذكورتين فيه وقوعهما فيه على الترتيب والا
 فالمدكور فيه بالفعل ليس بقضية بل جزء منها والنتيجة او نقضها قضيتان
 (او نقول) بدل المقدمة الواضحة (لكن النهار ليس بموجود) هذه مقدمة
 رافعة (فالشمس ليست بطالعة) هذه نتيجة (فنقيض النتيجة اي الشمس
 طالعة مذكورة فيه بالفعل) واعلم ان القياس الاستثنائي مركب دائما
 من مقدمتين اوليهما شرطية وثانيهما واضحة ورافعة فالواضحة
 استثناء عين المقدم والنتيجة عين التالى والرافعة استثناء نقيض التالى والنتيجة
 نقيض المقدم كما سيحى فان كانت المقدمة الثانية واضحة فالنتيجة موجبة
 وان كانت الثانية رافعة فالنتيجة سالبة (ولما فرغ من تعريف القياس
 (وتقسيمه الى قسمين) الاقتراني والاستثنائي (شرع في تقسيم كل قسم
 من القسمين واحكامه فالقياس الاقتراني مشتمل) اشتمال الكل على
 الاجزاء (على حدود ثلاثة موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما
 في المقدمتين فنقول) اشارة الى ان هذا متفق عليه (المكرر بين مقدمتي
 القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط) (لتوسطه بين طرفي المطلوب

كالمؤلف في المثال المذكور) والتوسط في الشكل الاول ظاهر وامافي
الاشكال الباقية فعند الرد الى الشكل الاول عند اخذ النتيجة ولو قال
في التعليل لانه وسيلة نسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في المعنى وسطا
لكان انسب بنظرهم لوجهين احدهما ان نظرهم في المعاني اولا
وبالذات وثانيهما انه يشتمل جميع الاشكال بلا تكلف بخلاف ما قاله
والحاصل ان الاقترااني مشتمل على حدود ثلاثة في الاقترااني الحملي
او مشتمل على مقدم المطلوب وتاليه والمكرر في المقدمتين وهذا في الاقترااني
الشرطي ولم يذكره المصنف كما هو دأبه في هذا المختصر ولو قال
في مقدمتي القياس كان اولى لان المراد من المقدمتين ههنا الصغرى
والكبرى والمكرر ليس بينهما لانه جزء منهما معا فلا يصح قوله المكرر
بين مقدمتي القياس اللهم الا ان يقال ان لفظ بين بمعنى في مجازا فيكون
تقدير الكلام هكذا المكرر في مقدمتي القياس (وموضوع المطلوب)
ومقدمه في الشرطية (يسمى حدا) وهو في اللغة الطرف وتسمية
الموضوع والمحمول حدا لكونهما طرفين للقضية (اصغر) (لانه) اخص
(في الاغلب) اي في اكثر المواد ولا شك ان افراد الاخص (اقل افرادا)
لانه محكوم عليه فحقه التعريف او التخصيص (من المحمول فيكون اصغر)
فحصلت مقدمتان وهما ان الموضوع اخص في الاغلب وكل اخص اقل
افرادا يتبع ان الموضوع اقل افرادا ونظم هذه النتيجة الى مقدمة صادقة
في نفس الامر هكذا الموضوع اقل افرادا وكل ما هو اقل افرادا يكون اصغر
فالموضوع يكون اصغر وقال المحشي ويجوز ان يكون تسمية الموضوع
اصغر لتشبيهه قليل الافراد بقليل الاجزاء وكذا تسمية المحمول اكبر يجوز
ان يكون لتشبيهه كثير الافراد بكثير الاجزاء يعني ان الاصغر في اللغة ما هو
اقل اجزائه والاكبر ما هو اكثر اجزائه فيكون التسمية للتشبيه المذكور
(ومحموله) وتاليه في الشرطية (يسمى حدا اكبر) (لانه في الاغلب) اعم
من موضوعه والاعم (اكثر افرادا) من الاخص وكل ما هو اكثر افرادا
يكون اكبر فحصل لثالث مقدمات وهي ان المحمول اعم غالبا وكل ما هو
اعم فهو اكثر يتبع ان المحمول اكثر افرادا ونضمها الى المقدمة الثالثة هكذا

المحمول اكثر افرادا وكل ما هو اكثر افرادا فهو اكبر ينتج ان المحمول اكبر
وهو مراد المص وانما قيد اخصية الموضوع واعية المحمول بالاغلب
لانهما قد يكونان متساويين باعتبار الافراد نحو كل انسان ناطق وكل
ناطق كاتب ينتج من الشكل الاول كل انسان كاتب وهما متساويان
(واعلم ان المقدم كونه اقل افرادا باعتبار موضوع المقدم وان التالى كونه
اكثر افرادا باعتبار محمول التالى او الاصطلاح جار في الجملة ثم نقل الى المقدم
والتالى وهو الظ من كلام المص ههنا وفي العكس (والمقدمة التى) حصلت
(فيها الاصغر تسمى الصغرى) (لانها ذات الاصغر وصاحبته)
عطف تفسير اشار الى ان الذات هنا بمعنى صاحب فيكون على هذا
معنى النسبة فى افعال التفضيل كما فى قوله تعالى * فى عيشة راضية * وفى
قوله تعالى * انالمر دودون فى الحافرة * اى ذات رضى وذات الحفرة
وقال المحشى ويجوز ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء والتأنيث
للتأنيث وكذا الكلام فى وجه التسمية بالكبرى (و) المقدمة (التى فيها
الاكبر تسمى الكبرى) وتسمى بالعظمى ايضا كما فى المفصلات (لانها
ذات الاكبر ومشتمة عليه) اشارة الى ان الذات هنا بمعنى الاشتمال
(وهيئة التأليف) اى الهيئة الاجتماعية الحاصلة (من الصغرى و
الكبرى تسمى شكلا) (تشبيهها لها بالهيئة الجسمية) تشبيه المعقول
بالمحسوس (الحاصلة من احاطة الحد الواحد) وذلك فى الجسم المدور
كالكرة فان المحيط بها حد واحد (او) من احاطة (الحدود) اراد بها
ما فوق الحد الواحد بدليل المقابلة وذلك فى الجسم الغير المدور كالمتنى
والمثلث والمربع والمراد (بالمقدار) الجسم المحاط به والجار متعلق
بالاحاطة * واعلم ان المقدار جنس للخط والسطح والجسم التعليمى فان كان
المقدار امتداد الطول فقط فخط وان كان امتداد الطول والعرض
والعمق فجسم تعليمى وهو لا يتبدل بتبدل المقدار كما فى الشععة والحاصل
ان الهيئة العارضة عند وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر بان
يكون محمولا فيهما او موضوعا فيهما او موضوعا فى احدهما محمولا
فى الآخر او بالعكس يسمى شكلا واقترا ان الصغرى بالكبرى فى الايجاب

والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضرباً (والاشكال) اي
 الهيئات المعهودة لان الشكل عبارة عن نفس تلك الهيئة هنا على ما قاله
 المصنف والتحقيق ان القياس بهذا الاعتبار تسمى شكلاً (اربعة)
 محصورة فيها (لان الحد الاوسط) اي المكرر في متن القياس فصاعداً
 بحسب القسمة العقلية اربعة لانه (ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً
 في الكبرى) نحو كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
 (فهو) اي الهيئة المؤلفة على هذا الترتيب (الشكل الاول) فتذكر
 الضمير باعتبار هذا الخبر وانما كان هذا الشكل في المرتبة الاولى وقدم على
 الاشكال الباقية (لانه) اي الشكل الاول (بديهي الانتاج) فانه
 (وارد على النظم الطبيعي فان الطبيعة) وسيجيئ تفسير الطبع والطبيعة
 في قول المصنف بعيد عن الطبع جداً (على الانتقال) اي مجبولة على تنقل
 (من الشيء الى الواسطة) بان يتعقل ذلك الشيء اولاً ثم يحكم عليه
 بالواسطة ثم يحكم على الواسطة بشيء آخر حتى يلزم من الحكمين الحكم
 على الشيء بالواسطة اذ الحكم على الواسطة بشيء آخر الحكم على ذلك
 الشيء بذلك الشيء الآخر فانك اذا حكمت على الجسم بانه مؤلف فقط
 حكمت بانه فرد من افراد المؤلف ثم اذا حكمت على جميع افراد المؤلف
 بانه محدث يلزم منه الحكم على الجسم بانه محدث لان الجسم فرد من
 افراد ما حكمت عليه بانه محدث فيكون الانتقال من موضوع المطلوب
 الى الواسطة ومنها الى محموله على مقتضى الطبع كما اشار اليه بقوله اي
 (التي يقتضي حكمه) اي حكم الواسطة والتذكير بتأويل الواسطة
 او باعتبار المذكور والمراد بالحكم الحكم بها على الاصغر والحكم بالاكبر
 عليها (حكم المطلوب) اي احد الشئيين منه بالآخر وحاصله الحكم
 باندراج الاصغر في الاوسط وباندراج الاوسط في الاكبر المستلزم باندراج
 الاصغر في الاكبر (وان كان) الحد الاوسط ملابساً (بالعكس) (اي
 موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى) (فهو) اي الهيئة المرتبة كما مر
 (الشكل الرابع) (كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
 الحيوان ناطق وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث كقولنا كل انسان

حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (قدم الشكل الثالث في وجه الحصر على الثاني لان الحد الاوسط فيهما موضوع وهو مقدم على المحمول (و) ان كان (محمولا فيهما فهو الثاني) (كقولنا كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بحيوان فلاشئ من الانسان بفرس) لم يقل ولاشئ من الحجر بحيوان تنبيهها على ان العبرة في هذا الباب انما هو الى صورة القياس بخلاف الابواب الآتية من الصناعات الخمس فانها ابواب القياس ايضا لكنها بحسب المادة (وانما كان هذا) اى الشكل الذى يكون الوسط فيه محمولا في الصغرى والكبرى شكلا (ثانيا وما قبله شكلا (ثالثا لان هذا يشارك) الشكل (الاول في اشرف مقدمته وهى الصغرى) وانما كانت اشرف من الكبرى (لاشتمالها على موضوع المطلوب) والموضوع اشرف من المحمول والمشتمل على الاشرف اشرف من المشتمل على الاخس (وذلك) اى الشكل الذى قبله (يشاركه في اخس مقدمته وهى الكبرى) لاشتمالها على محمول المطلوب الذى يطلب لاجل الموضوع فيكون اخس من الموضوع والمشتمل على الاخس اخس كما ان المشتمل على الاشرف اشرف فيكون الكبرى اخس من الصغرى (بخلاف) الشكل (الرابع اذ لا شركة له اصلا مع الاول) لمخالفة آياه في كتما مقدمته (فهذه) اى المذكورات التى سبق لها الكلام (هى) اى تلك المذكورات (الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق من حيث التعريف والتقسيم والانتاج) والفرق بينها (اى بين هذه الاربعة) بحسب الماهية والاشرف قدمر) اما الفرق بحسب الماهية فقد علم من قول المصنف في بيان وجه حصر الاشكال في الاربعة حيث قال لان الحد الاوسط اذا كان محمولا في الصغرى واما بحسب الشرف فقد علم من التعليلين الاول تعليل النظم الطبيعى والثانى تعليل الترتيب بين الاشكال (و) اما الفرق بينهما (بحسب الانتاج) فهو (ان) الشكل (الاول ينتج المطالب الاربعة الكليتين) الاولى منهما (الموجبة) كقولنا كل ج ب وكل ج ا فكل ج ا (و) الثانية (السالبة) كقولنا كل ج ب ولاشئ من ج ب افلاشئ من ج ا (والجزئيتين) الاولى (الموجبة) كقولنا بعض ج ا وكل ج ب ا

فبعض جا (و) الثانية (السالبة) كقولنا بغض ج ب ولا شئ من ب افليس
بعض جا (والثاني يتبع السالبة) كلية كانت او جزئية وسيجئ له امثلة
ولما بعده من الثالث والرابع (لا الموجبة) اذا حدى مقدمته سالبة
والنتيجة يتبع اخس مقدمته (والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين)
الموجبة والسالبة (لا الكلية) لجواز ان يكون الا صغرا عم من الا كبر وقد
بين امتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم اقول الرابع يتبع الكلية
نحو لا شئ من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان يتبع لا شئ الحجر
بانسان فلعله اراد الحكم للاكثر لان ضرورية النتيجة ثمانية واحد منها
سالبة كلية والباقي جزئية ويجبى بيانه ان شاء الله تعالى (واما الفرق بينهما
بحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف) اى الايجاب والسلب (ايجاب
الصغرى) موجبة او جزئية (و) بحسب (الكم) اى الكلية والجزئية
(كلية الكبرى و) الشكل (الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمته
بالايجاب والسلب) سواء كانت السالبة صغرى والموجبة كبرى
او بالعكس (و) بحسب (الكم كلية الكبرى والثالث بحسب الكيف
ايجاب الصغرى والكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكيف
والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى) وهذا هو الامر الاول
(او اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب مع كلية احدى المقدمتين) وهذا
هو الامر الثانى (والبراهين فى المطولات) وسند كرها ان شاء الله تعالى
(والشكل الرابع منها) من الاشكال (بعيد عن الطبع جدا) اى قطعاً
(لمخالفته الاول القريب من الطبع الوارد) فيه الاوسط (على النظم
الطبيعى فى كلتا المقدمتين) (والذى له عقل) هو قوة للنفس بها تستعد
للعلم والادراكات وهو المعنى بقولهم صفة غريزية يتبعها العلم بالضروريات
عند سلامة الاسباب والآلات (سليم) اى ليس فيه خلل (وطبع)
وهو الجبلة التى يجبل عليها الانسان والطبيعة هى قوة سارية فى الاجسام
بها يصل الجسم الى كماله الطبيعى (مستقيم) اى لا عوج فيه (لا يحتاج
الى رد) الشكل (الثانى الى الاول) (لانه لغاية قربه من الاول ينقاد)
ذلك الثانى للناظر (باستقامة الطبع) اى بسبب استقامتها (لنتيجة من

غير طلب رده الى الاول) وفيه استعارة بالكناية حيث شبه الشكل الثاني بالفرس بقرينة ذكر النتيجة التي هي من روادف الفرس وشبه استقامة الطبع باسود (بخلاف الثالث والرابع فانهما بعيدان عن الاول بالنسبة اليه) اى الى الثاني (ولا شك ان مجموع اشكال) الثلاثة (ترد في الحقيقة الى) الشكل (الاول بل الى اول الاول) اى الضرب الاول المركب من الموجبتين الكليتين (بل الى الضرورى) بان يرجع القضا الغير الضرورية الى الضرورية وهى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشئ من الانسان بحجر او المراد من الضرورى ماهو من اليقينيات كاوليات وغير الاليات وسجئ اقسامها ان شاء الله تعالى (من اول الاول) اى يرتد كل كسبى الى ضرورى من الضرب الاول من الشكل الاول (كما علم في المطولات وكذا) يرد (القياس الاستثنائى) كان يحول قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (الى القياس الاقترانى) وهو قولك هذا الزمان وقت طلع فيه الشمس وكل وقت طلع فيه الشمس فهو نهار هذا الزمان نهار (وبالعكس) كما تقول بدل قولك العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فيكون حادثا (وانما ينتج) الثاني (اى ما ينتج الشكل الثانى الاعند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) هذا الشرط بحسب الكيفية واما بحسب الكمية فكلية الكبرى وذلك (اذ لو اتفقتا فيهما) اى الايجاب والسلب (لزوم الاختلاف) فى النتيجة (الموجب لعدم الانتاج وهو) اى ذلك الاختلاف (صدق القياس الوارد على صورة) واحدة (تارة مع ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو) اى صدق القياس الوارد (يدل على ان النتيجة ليست لازمة له لذاته) اى لذات القياس مع انها لازمة له لذاته (لاستحالة اختلاف مقتضى الذات) لان مقتضى الذات لا يختلف اصلا واختلافه محال جدا (اما) الاختلاف الموجبة لعدم الانتاج (عند ايجاب المقدمتين فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان) فالحق الايجاب وهو

قولنا كل انسان ناطق لامتناع سلب اخدى المتساويين عن الآخر
 (اوفرس) اى لو بدلنا الكبرى بقولنا (وكل فرس حيوان) كان الحق
 السلب وهو قولنا لاشئ من الانسان بفرس لامتناع حل احد المتباينين على
 الآخر (واما عند سلبهما فكقولنا لاشئ من الانسان بحجر ولاشئ
 من الفرس اولاشئ من الناطق بحجر) فالحق فى الاول السلب وهو قولنا
 لاشئ من الانسان بفرس وفى الثانية الايجاب وهى قولنا كل انسان ناطق
 وهذا الاختلاف فى النتيجة على تقدير انتفاء الشرط الاول واما على
 تقدير انتفاء الشرط الثانى وهو كلية الكبرى فلانه لو كانت الكبرى
 جزئية موجبة او سالبة يتحقق الاختلاف نحو لاشئ من الفرس بانسان
 وبعض الحيوان انسان فالحق الايجاب وهو كل فرس حيوان ولو بدلنا
 الكبرى بقولنا وبعض الناطق انسان كان الحق السلب وهو قولنا لاشئ
 من الفرس بناطق ونحو كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق
 والحق الايجاب وكل انسان حيوان ولو بدلنا الكبرى ببعض الفرس
 ليس بناطق كان الحق السلب وهو لاشئ من الانسان بفرس (والشكل الاول
 هو الذى جعل معيار العلوم) (اى ميزانها) لارتداد البقية اليه
 (والعيار) بفتح العين بمعنى (الوزن) واذا كان معيارها (فنورده)
 مع ضروره النتيجة (ههنا) اى فى هذه الرسالة (ليجعل) ذلك الشكل
 الاول (دستورا) (اى) قانونا (مرجعا يكتفى به) ويرجع اليه فى الحكم
 بانتاج الباقية فانه لو اشكل فى الاستنتاج بسائر الاشكال يرجع الى الاول
 ويرد اليه (ويتج) وفى نسخة يستنتج (منه) اى من الاول (المطلوب)
 وضروره النتيجة اربعة (والقياس يقتضى ستة عشر ضربا حاصلة
 من ضروب الصغريات المحصورات الاربعة فى الكبريات كذلك) اى
 المحصورات الاربع هذا بناء على انه لا عبرة للشخصية والطبيعة وبناء
 على ان المهمة فى قوة الجزئية والا فيكون الضروب للقياس مائة ضرب
 حاصلة من ضرب الصغريات العشرة فى الكبريات كذلك (غير ان
 ايجاب الصغرى) الذى هو شرط فى انتاج الشكل الاول (اسقط) منها
 (ثمانية حاصلة من ضرب السالبتين) اى الكلية والجزئية (الصغريين)

في الكبريات الاربع و) اشتراط (كلية الكبرى اسقط اربعة) اضرب
 (اخرى خاضعة من ضرب الكبيرين الجزئين) الموجبة والسالبة
 في الصغريين الموجبتين) الكلية والجزئية (فبقى) من الضروب
 المنتجة (اربعة اضرب) ولهذا قال (الضرب الاول) (موجبان
 كليتان ينتج موجبة كلية) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 محدث فكل جسم محدث) اما بيان الصغرى فلانه قد ثبت ان كل جسم
 مركب من جواهر لا تجزى على ما هو المذهب الحق وقالت الفلاسفة
 انه مركب من الهيولى والصورة كما مر واما بيان الكبرى فلان كل
 مؤلف مسبوق بعدم التأليف وكل ما هو مسبوق بعدم التأليف لم يكن
 فكان ينتج ان كل مؤلف لم يكن فكان واما ان كل مؤلف مسبوق بعدم
 التأليف فلان كل مؤلف يحتاج في تأليفه الى الغير وكل ما هو محتاج
 في تأليفه الى الغير يكون مسبوقا بعدم التأليف والى كان الاحتياج الى
 الغير في التأليف تحصيل للحاصل واما ان كل مسبوق بعدم التأليف
 لم يكن فكان فظاهر لان كل مسبوق بالعدم وان كان بالتأليف يكون عدمه
 مقدما على وجوده سبقا زمانيا يكون عدمه في زمان لا يكون وجوده في
 ذلك الزمان فكان لم يكن في زمان ثم يوجد في زمان آخر فكان لم يكن
 فكان ثم يضم نتيجة القياس الاول الى مقدمة صادقة في الواقع هكذا
 كل مؤلف لم يكن فكان وكل ما لم يكن فكان فهو محدث ينتج ان كل مؤلف
 محدث وهذه هي الكبرى بعينها فثبت كبرى القياس الاول بثلاثة اقيسة
 فاذا صدقت الصغرى والكبرى فقد حصل المط وهو ان كل جسم محدث
 الضرب (الثاني) (كليتان والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية) لان النتيجة
 تتبع اخس المقدمتين والسلب اخس من الايجاب (كقولنا كل جسم
 مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم) اما الصغرى
 فقد مر بيانها واما الكبرى فلانها لازمة لنتيجة الضرب الاول لانه
 متى ثبت ان كل جسم محدث لم يكن شئ منه قديما فصدق ان كل شئ
 من الجسم ليس بقديم (الثالث) (موجبتان والصغرى جزئية ينتج موجبة
 جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم

(حادث) بيان هذا الضرب يعلم من بيان الضرب الاول اذ كبراه عين
كبرى الضرب الاول وصغراه موجبة جزئية وصغرى الضرب الاول
موجبة كلية وهما متحدان في الموضوع والمحمول فيلزم من ثبوت
صغرى الضرب الاول ثبوتها لان صغرى الضرب الاول اخص وهذه
اعم قشوت الاخص يوجب ثبوت اعم (الرابع) (موجبة جزئية
صغرى وسالبة كلية كبرى يتبع سالبة جزئية) لانه لاشرف لواحدة
من هاتين المقدمتين على الاخرى لان لكل مرجحا فترجيح الجزئية
باجابها والسالبة بكليتها فتبع النتيجة الاخص منها اى اخذت
الجزئية من الاولى والسلب من الثانية (كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) وانما رتب هذا
الترتيب) اى ليس هذا الترتيب المذكورة الا (باعتبار النتيجة فالضرب
الاول يتبع اشرف المحصورات وهى الموجبة الكلية) وانما كانت اشرفها
(لاشتمالها على الشرفين الايجاب والكلية والثانى يتبع السالبة الكلية
وهى اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الكلى) لكونه (من وجوه
متعددة) وقوله (ككونه شاملا) لجميع الاقراد (ومضبوطا ونافعا
في العلوم) بيان للتعدد وقوله (ازيد) خبران (من شرف الموجبة
الجزئية) وشرفها من جهة الايجاب كما تأمل وليس فى نتيجة الرابع شئ
من الشرفين الايجاب والكلية لان نتيجة الضرب الرابع سالبة جزئية
ونتيجة الضرب الثالث موجبة جزئية والايجاب اشرف من السلب
ولذا اخره وقدم الثالث على الرابع فى الترتيب * واعلم ان الضروب
المنتجة للشكل الثانى اربعة ايضا الاولان يتجان سالبة كلية والاخيران
سالبة جزئية والضروب المنتجة من الشكل الثالث ستة الاول يتبع موجبة
جزئية والثانى سالبة جزئية والثالث موجبة جزئية والرابع سالبة جزئية
والخامس موجبة جزئية والسادس سالبة جزئية وشرط انتاجه ايجاب
الصغرى وكلية احدى مقدمتيه والضروب المنتجة من الرابع ثمانية الاول
والثانى يتبع موجبة جزئية والثالث سالبة كلية والباقي سالبة
جزئية وشرط انتاجه بحسب الكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية

الصغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما والتفصيل في المفصلات
وقد نظم الاشكال الاربعة مولانا ابراهيم الحلبي ناقة في استحضارها
مرتبة بالترتيب الطبيعى و اشار الى الموجبة الكلية والسالبة الكلية
والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية بالكاف واللام والباء والسين الواقعة
اوائل الكلمات سوى قوله فالاول وقوله الثانى وثالثها ورابعها وسوى
المصراع الاخير شكر الله تعالى مساعيه هكذا * فالاول كم كاف كفى لطفه
بمانه * كما بان لطف الثانى كالشمس للولاله * كل بر لاح سامى كماله نه * وثالثها
كم كان كالنار للعلابه * كان بدر الاثحا كضياؤه به * كنف سام ورابعها كلا
كلاءة * كفوء بالغ لب كنههانه * كفىل لزوما بالنتائج للملا * سرى كاملا
كالبدر سر النابذانه * نتيجة ضرب حكمها مادة تلامثال * قوله كم كاف
وقوله كفى لطفه وقوله بها كما وقوله بان لطف مرفى المتن * و اشار الى
الضرب الاول للشكل الثانى بقوله كالشمس للولانحو كل انسان ناطق
ولاشئ من الفرس بناطق فلاشئ من الانسان بفرس * والى الضرب
الثانى بقوله كل نحو لاشئ من الانسان بفرس وكل صاهل فرس
فلاشئ من الانسان بصاهل * والى الثالث بقوله بر لاح نحو بعض الانسان
ناطق ولاشئ من الفرس بناطق فبعض الانسان ليس بفرس * والى الرابع
بقوله سامى كماله نحو بعض الانسان ليس بفرس وكل صاهل
فرس فبعض الانسان ليس بصاهل * وقوله وثالثها اى الاشكال و
ضروب الثالث ستة كما مر مثاله قوله كم كان كل انسان ناطق
وكل انسان ضاحك فبعض الناطق ضاحك * ومثال كالنور للعل
كل انسان ناطق ولاشئ من الانسان بفرس فبعض الناطق ليس بفرس *
ومثال به كان بعض الانسان ناطق وكل انسان ضاحك فبعض الناطق
ضاحك * ومثال بدر الاثحا بعض الانسان ناطق ولاشئ من الانسان
بصاهل فبعض الناطق ليس بصاهل * ومثال كضياؤه به كل انسان ناطق
وبعض الانسان ضاحك فبعض الناطق ضاحك * ومثال كنف سام
كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بصاهل فبعض الناطق ليس
بصاهل * قوله ورابعها اى الاشكال وضروب الرابع ثمانية كما سبق * مثال

كلا كلاءة كل انسان ناطق وكل ضاحك انسان فبعض الناطق ضاحك
 * ومثال كفوء بالغ كل انسان ناطق وبعض الضاحك انسان فبعض
 الناطق ضاحك * ومثال لب كنههاته لاشئ من الانسان بفرس وكل
 ناطق انسان فلاشئ من الفرس بناطق * ومثال كفيل لزوما كل انسان
 ناطق ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الناطق ليس بفرس * ومثال بالنتائج
 للملابعض الانسان ناطق ولاشئ من الفرس بانسان فبعض الناطق ليس
 بفرس * ومثال سرى كاملا بعض الانسان ليس بفرس وكل ناطق انسان
 فبعض الفرس ليس بناطق * ومثال كالبدور سرا كل انسان ناطق وبعض
 الفرس ليس بانسان فبعض الناطق ليس بفرس * ومثال لنابذانه لاشئ
 من الانسان بفرس وبعض الناطق انسان فبعض الفرس ليس بناطق
 (ولما عرف المص القياس ثم قسمه الى الاقترانى والاستثنائى اراد ان يقسم
 القياس الاقترانى الى ستة اقسام بحسب تركبه من الحولية والشرطية فقال
 (والقياس الاقترانى) (خسة اقسام من وجه آخر) يعنى هذا التقسيم
 تقسيم ثان بحسب المادة والجزئية واما التقسيم الاول فبحسب الاوسط والهيئة
 فمن ذلك الوجه اربعة كما مر (لانه) اى مطلق القياس سواء كان اقترانيا
 حليا كما مر مرارا او اقترانيا شرطيا كما سيجئ امثله وهذا دليل الحصر
 وفيه نظر (امامركب من حليتين كما مر) (غير مرة) (واما من متصلتين)
 لزوميتين لا اتفاقيتين وينعقد الاشكال الاربعة لكن الشركة تتصور
 فى الجزء التام وهو المقدم والتالى فان كان ذلك الجزء تاليا فى الصغرى
 ومقدما فى الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع
 وان كان تاليا فيهما فهو الثانى وان كان مقدما فهو الثالث مثال الاول
 (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) هذه الشرطية صغرى
 وقوله فالنهار موجود جزء تام (وكما كان النهار موجودا فالارض
 مضيئة) هذه كبرى (يتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة)
 (لان ملزوم) اى طلوع الشمس (الملزوم) اى وجود النهار (ملزوم)
 لاضاءة الارض فيكون الاضاءة لازما لوجود النهار اللازم لطلوع

الشمس الملزوم فان قيل انه مقدمة اجنبية ولا يسمى قياسا والجواب عنه انه تنبيه على حاصل القياس وايضاح لمعناه لانه مقدمة اجنبية والالكان صورته هكذا لان الطلوع ملزوم لوجود النهار ووجود النهار ملزوم لاضاءة الارض فطلوع الشمس ملزوم لاضاءة الارض لان ملزوم الملزوم ملزوم فإين ذلك من هذا وفيها مناقشة بانها منقوضة بان الاسم ملزوم للكلمة الملزومة لانقسامها الى الثلاثة فان الاسم ملزوم للانقسام الى الثلاثة وهو بطل اذ يلزم منها انقسام الشيء الى نفسه والى غيره تأمل (تنبيه) ليس المراد من القياس الشرطي ان يكون مركبا من المقدمتين كلاهما شرطيتان بل الشرطي ما لا يتركب من الحملات الساذجة سواء تركب من الشرطيات المحضة او من الحملات والشرطيات فذلك كان على خمسة اقسام (واما) مركب (من منفصلتين) هذا مثال للقسم الثاني من الاقسام الخمسة للاقترااني الشرطي * واعلم ان الحد الاوسط يتصور في جزء غير تام فيكون الاوسط في جزء الصغرى والكبرى فان كان محكوما به في جزء الصغرى ومحكوما عليه في جزء الكبرى فهو الاول وقس عليه الباقي من الاشكال (كقولنا كل عدد اما زوج) وهو المنقسم بمتساويين كالاربعة (او فرد) وهو عدد لا ينقسم بمتساويين كالثلاثة (وكل زوج فهو اما زوج الزوج) وهو عدد يقبل التنصيف الى الواحد (او زوج الفرد) وهو عدد لا يقبل التنصيف الى الواحد كالستة والعشرة هذا مذهب بعض اهل الحساب وقال بعضهم ان قبل التنصيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله اكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج وان لم ينته فهو زوج الزوج زوج الفرد كالعشرين وكلام الشارح العلامة مبني على الاول فلا يرد ما اورده المحشى بقوله وحينئذ لا يثبت بما ذكره الشارح ان العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد (لانه) اي الزوج من العدد علة وبيان للترديد الواقع في الكبرى (اما ان ينقسم الى المنقسم بمتساويين) فهو زوج الزوج كالثمانية لانها منقسمة الى الاربعة المنقسمة بمتساويين (او لا ينقسم الى المنقسم بمتساويين) فهو زوج الفرد

كالستة والعشرة (يتبع كل عدد اما فرد) كالواحد (اوزو ج الزوج)
 كالاربعة (اوزو ج الفرد) كالعشرة (لان) العدد (الصادق من
 المنفصلة الاولى) وهى الصغرى اى كل عدد فهو اما زوج او فرد
 (ان كان) الصادق (الفردية وهى) اى الفردية (احدى اقسام
 النتيجة) الثلاثة (وان كان) الصادق (الزوجية وهى منحصرة
 فى قسمين زوج الزوج و زوج الفرد كان الصادق) جوابان
 (احدى قسميها) اى قسمى النتيجة (المذكورتين فى النتيجة) وهما زوج
 الزوج اوزو ج الفرد (ايضا) اى كما ان القسم الاول مذكور (فيصدق
 النتيجة المركبة) بحسب الظاهر (من الاقسام الثلاثة) الفرد وزوج
 الزوج و زوج الفرد (قطعاً) اى جزماً لا شبهة فيه وانما قلنا بحسب الظ
 لانها فى الحقيقة مركبة منفصلة فى قوة العدد اما فرد او غير فرد وغير
 الفرد اما زوج الزوج اوزو ج الفرد كما مر السؤال والجواب وما هو الحق
 مفصلاً فى بحث المنفصلة (واما) مركب (من جملة ومتصلة) سواء
 كانت الجملة صغرى والمتصلة كبرى كقولنا كل انسان جسم وكما كان
 هذا الجسم ماشياً فهو حيوان يتبع كل انسان حيوان او بالعكس وهو
 المطبوع ولذا مثل المصنف به (كقولنا كلما كان هذا انساناً فهو حيوان

وكل حيوان جسم يتبع كلما كان هذا انساناً فهو جسم) (لان
 الصادق) وهو الجسم ههنا (على ما صدق عليه اللازم) وهو الحيوان
 (صادق على الملزوم) وهو الانسان (قطعاً) فيه مناقشة لانه منقوض
 اذا الحيوان اللازم للانسان يصدق عليه الجنس مع انه لا يصدق على
 الانسان تأمل والحاصل ان الجسم صادق على كل الحيوان وهو على
 كل الانسان فالجسم صادق على كل الانسان لان الصادق على
 كل افراد الصادق على كل شئ صادق على ذلك الشئ (واعلم ان الحد
 الاوسط ان كان محكوماً به فى التالى ومحكوماً عليه فى الجملة هذا فى
 المطبوع او كان محكوماً به فى الجملة ومحكوماً عليه فى المقدم هذا فى غير
 المطبوع كما مر مثاله فهو الشكل الاوسط وقس عليه الباقي فى الاشكال
 الثلاثة (واما) مركب (من جملة ومتصلة) سواء كانت الجملة صغرى

والمنفصلة كبرى كقولنا كل زوج منقسم بمتساويين وكل ما هو كذلك فهو
 اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل زوج اما زوج الزوج او زوج
 الفرد وسواء كانت المنفصلة صغرى والجملية كبرى فحينئذ اما ان يكون
 الجملة بعدد اجزاء المنفصلة او اقل منها عند الجمهور ويجوز ان يكون
 اكثر عند الجمهور والثالث غير شائع فلنورد النوعين الشائعين في البحثين
 البحث الاول فيما يكون الجملة بعدد اجزاء الانفصال اعلم ان نتائج
 التاليفات بين الجمليات واجزاء الانفصال اما ان تكون متحدة فذلك
 القياس يسمى قياسا منقسما واستقراء تاما وشرطه ان تكون المنفصلة
 موجبة كلية مانعة الخلو او حقيقية كقولنا كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف
 وكل اسم لفظ وكل حرف لفظ وكل فعل لفظ ينتج كل كلمة لفظ واما ان تكون
 نتائج التاليفات مختلفة فتكون المنفصلة مانعة الخلو كقولك كل ج اما ب
 واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج اما ب واما ط واما ز
 وليس لهذا القسم من المنفصلة اسم خاص وسمى بعضهم بالقياس
 المنفصل البحث الثاني فيما يكون الجملة اقل من عدد اجزاء الانفصال
 فلنفرض الجملة واحدة والمنفصلة ذات جزئين ومانعة الخلو ومشاركة
 الجملة مع احدهما فافهم ما عداه بالمقايسة (كقولنا كل عدد اما زوج
 واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد
 واما منقسم بمتساويين) (لان المساوي) وهو المنقسم هنا (لاحد)
 وهو الزوج (المعاندين) اى الزوجية والفردية (معاند للآخر)
 اى الفرد (واما) مركب (من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المنفصلة
 صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس وهو المطبوع ولذا مثل بقوله (كقولنا
 كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو ما ابيض
 او اسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود) (وانما ينتج
 هذه لان انقسام كل ما صدق عليه اللازم) وهو الحيوان هنا (لان
 انقسام كل قسم مما صدق عليه اللازم يستلزم انقسام الملزوم) وهو
 الانسان هنا (فهذه هى الاقسام الخمسة الاقترانية) الشرطية والا
 فلاقترانيات المطلقة ستة اقسام فلا يرد منع الحصر في الخمسة

واستيفاء البحث) اى اىصال البحث الى النهاية واتمامه (فى تحقيق
 انتاجها) مفوض (الى المطولات) هذا حكم القياس الاقترانى
 واما القياس الاستثنائى (وفيه شرائط الاول ان يكون القياس شرطية
 والثانى ان يكون لزومية فى المتصلة وعنادية فى المنفصلة والثالث احد
 الامرين اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية الا اذا كان وقت
 الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضع
 فالمراد بكلية الاستثناء تحقق الاستثناء فى جميع الازمنة مع جميع الاوضاع
 (فلا يخفى من ان يكون شرطية متصلة او منفصلة حقيقية او ممانعة الجمع
 او ممانعة الخلو فالمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالى و برفع التالى
 رفع المقدم) فنتيجتها (اثنان والحقيقية) ينتج (بوضع كل) واحد
 (من الجزئين رفع الآخر و برفعه وضع الآخر) فنتيجتها (اربعة)
 والتذكير باعتبار كونها عبارة عن الوضع والرفع (وممانعة الجمع) تنتج
 (بوضع كل منهما رفع الآخر فقط اثنان) اذ لا تنتج برفع كل منهما
 رفع الآخر لجواز ارتفاعهما كقولنا هذا الشئ اما ان يكون حجرا او شجرا
 لكنه ليس بحجر فلا ينتج انه شجر لجواز ان يكون حيوانا على تقدير
 عدم كونه حجرا (وممانعة الخلو) ينتج (برفع كل منهما وضع الآخر
 فقط) كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق لكنه ليس
 فى البحر فينتج انه لا يغرق اول لكنه يغرق فينتج انه فى البحر ولا ينتج
 بوضع احدا الجزئين رفع الآخر لجواز الاجتماع فلو قيل لكنه فى البحر
 اول لكنه لم يغرق لا ينتج رفع الآخر فنتيجتها (اثنان) فعلى هذا البيان (صار
 مجموع) القياسات (المنتجات عشرة) اثنان فى المتصلة واربعة فى
 الحقيقية واثنان فى ممانعة الجمع واثنان فى ممانعة الخلو (والعقيدة) اى غير
 المنتجة (ستة اثنان منها فى المتصلة) وهما وضع التالى و رفع المقدم
 (واثنان فى ممانعة الجمع) وهما عدم الانتاج برفع كل من الجزئين وضع
 الآخر (واثنان فى ممانعة الخلو) وهما عدم الانتاج باستثناء عين احدهما
 نقيض الآخر (هذا) بيان (هو الكلام الكلى) اى المفصل بالنسبة
 الى الرسالة (والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله) (واما القياس الاستثنائى

الذى يكون عين النتيجة او نقيضها مذكورة فيه) مع الترتيب بدون
 الايقاع والانتزاع لا ذكر مادتهما فانها مذكورة في الاقترانى ايضا
 كما مر قوله القياس مبتدأ اول والمبتدأ الثانى قوله (فالشرطية الموضوعه
 فيه) اى التى وقعت فى ذلك القياس وخبره قوله (ان كانت متصلة)
 موجبة لزومية) نحو ان كان هذا انسانا فهو حيوان (فاستثناء عين المقدم)
 نحو ولكنه انسان (يتبع) اى ذلك الاستثناء (عين التالى) والالزم انفكاك
 الالزم عن الملزوم فبطل الملازمة * واعلم ان القياس الاستثنائى مركب من
 متصلة او منفصلة ومن حلية مصدرية بحرف الاستثناء الذى هو لكن (كقولنا
 ان كان هذا انسانا فهو حيوان) هذه شرطية (لكنه انسان) هذه
 مقدمة واضحة (فهو حيوان) هذه نتيجة فى القياس بالفعل وهذا
 القياس مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى واضحة
 والمراد بالمقدمة الواضحة وضع احد جزئى الشرطية اى اثبات احد
 جزئيهما ليلزم اثبات الجزء الآخر كما فى المتصلة اللزومية ويعبرون
 عن هذا القياس بالقياس المستقيم وانما لزم هذه النتيجة (لان وجود
 الملزوم) وهو الانسان (ملزوم لوجود الالزم) وهو الحيوان (واستثناء
 نقيض التالى) هكذا لكنه ليس بحيوان (يتبع نقيض المقدم) وهو
 ليس بانسان (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس
 بحيوان يتبع انه ليس بانسان) والالزم وجود الملزوم بدون الالزم وهو
 بط (لان عدم الالزم يستلزم عدم الملزوم) فهذا القياس مركب
 من متصلة ومقدمة رافعة والمراد بها رفع احد جزئيهما ليلزم رفع الجزء
 الآخر ويعبرون عن هذا القياس بقياس غير مستقيم وبقياس
 خلفى لكونه فى صورة الخلف والاستثناء يتصور على اربعة اوجه
 استثناء عين المقدم واستثناء نقيض التالى وهذان يتجان كما مر (ولا يتبع
 استثناء عين التالى) لان وجود الالزم لا يستلزم وجود الملزوم لجواز
 ان يكون الالزم اعم ووجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص (ولا)
 يتبع (استثناء نقيض المقدم شيئا) لان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء
 الالزم لجواز ان يكون الالزم اعم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم

(فلاستثناء) الذي ذكره المص (اعم من الوضع) الذي ذكره الشارح
 فكل وضع استثناء ولا عكس اذ قد يكون رفعاً (ويسمى) الوضع الذي هو
 احد فرد الاستثناء (استثناء العين) اذ المستثنى عين المقدم والتالى (و) كذا
 اعم (من الرفع) فكل رفع استثناء من غير عكس (ويسمى اى الاستثناء
 بالرفع) (استثناء النقيض) اذ المستثنى نقيض احدهما (فان قلت هذا)
 اى قولك لا يتبع استثناء عين التالى ولا استثناء نقيض المقدم شيئاً
 (صحيح فيما) اى فى القضية التى (اذا كانت الملازمة) فيها (عامة)
 بان يكون اللازم اعم من الملزوم (اما اذا كانت مساوية) كالملازمة بين
 الانسان والناطق وبين طلوع الشمس ووجود النهار (فلا يكون)
 هذا القول (صحیحاً اذا استثناء عين كل) من المساويين (يتبع عين
 الآخر واستثناء نقيض كل) منهما (يتبع نقيض الآخر كما قال فى الفصول)
 قيل انه لا بنسبنا (ان الحكم) اى الاتاج فى الملازمة المساوية (قطعى)
 فى الصور الاربع) اى فى استثناء العينين والنقيضين فيصير مجموع
 الضروب المنتجة اثني عشر والعقيدة اربعة (قلت المساوية) ليست ملازمة
 واحدة وانما هى (فى الحقيقة ملازمتان) اى كما يكون احدهما لازماً
 للآخر يكون الآخر كذلك وكلامنا فى الملازمة الواحدة (فكل حكمين
 من) الاحكام (الاربعة) اى استلزام عين الملزوم عين اللازم وبالعكس
 واستلزام نقيض الملزوم نقيض اللازم وبالعكس ملازمة واحدة من المتلازمين
 والتفصيل ان كل ملزوم واحد مع لازم واحد ملازمة واحدة يعنى ان اعتبر
 طلوع الشمس ملزوماً ووجود النهار لازماً فهو ملازمة واحدة وان
 اعتبر وجود النهار ملزوماً وطلوع الشمس لازماً فهى ملازمة آخر
 فاستلزام وجود النهار طلوع الشمس من حيث انه ملزوم لا من حيث
 انه لازم وكذا استلزام عدم طلوع الشمس عدم وجود النهار من حيث
 انه لازم لا من حيث انه ملزوم ففى كل ملازمة واحدة المنتج اثنان وضع
 المقدم ورفع التالى وشار الى هذا التفصيل بقوله (الا يرى ان استلزام
 وجود اللازم) وهو التالى نحو لكن النهار موجود (وجود الملزوم)
 وهو المقدم نحو فالشمس طالعة (فيما) اى فى الملازمة المتساوية (ليس)

ذلك الاستلزام (من حيث انه) اى اللزوم وهو وجود النهار (لازم)
 للزومه (بل) استلزامه (من حيث انه) اى اللزوم (ملزوم وكذا) العكس
 بان يقال استلزام عدم الملزوم اى عدم طلوع الشمس عدم اللزوم اى عدم
 وجود النهار ليس من حيث انه اى الملزوم ملزوم بل من حيث انه
 لازم نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة لكن الشمس ليست
 بطالعة فالنهار ليس بموجود والحاصل انه ان كانت الشرطية متصلة
 ينتج استثناء عين المقدم عين التالى فى المستقيم واستثناء نقيض التالى
 ينتج نقيض المقدم فى الخلفى وتصوير المستقيم ان يجعل الدعوى تاليا
 وملزوما من ملزوماتها مقدما لتحصيل الشرطية ويستثنى المقدم
 لتحصيل المقدمة الواضحة فاذا كان الدعوى قولك النهار موجود
 فهكذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
 فالنهار موجود وتصوير الخلفى ان يجعل نقيض الدعوى مقدما ولازما
 من لوازمها تاليا لتحصيل المقدمة الرافعة فاذا كان الدعوى قولك
 الشمس ليست بطالعة فالترتيب هكذا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة (وان كانت)
 الشرطية الموضوعية فى الاستثناء (منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين
 ينتج نقيض الآخر) فى المستقيم كقولنا العدد اما زوج او فرد لكنه
 زوج فالعدد ليس بفرد اول لكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (لان وجود احد
 المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر) لاستحالة اجتماع المعاندين على
 الصدق (فهذا) الحكم جار (فى الحقيقية وممانعة الجمع) ومثال الحقيقية
 مر ومثال ممانعة الجمع كقولنا هذا شئ اما شجر او حجر لكنه شجر
 فليس بشجر اول لكنه حجر فليس بشجر (واستثناء نقيض احدهما ينتج عين
 الآخر) فى الخلفى (لان عدم احد المعاندين كذبا يستلزم وجود الآخر
 وهذا فى الحقيقية) كقولك فى المثال المذكور لكنه ليس بفرد فهو
 زوج اول لكنه ليس بزوج فهو فرد (وممانعة الخلو) نحو زيد اما
 ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق لكنه غرق فهو فى البحر اول لكنه ليس
 فى البحر فهو لا يغرق وقد عرفت ان الوضع والرفع كليهما فى الحقيقة

منتجان وفي مانعة الجمع المنتج هو الوضع فقط وفي مانعة الخلو هو الرفع فقط (واللفظ) الواقع في الرسالة (ساكت عن التفصيل والاصل) الذي عليه التعويل (ما ذكرناه) من التفصيل (وعليه التعويل) أي الاعتماد (والامثلة) واضحة (غير خافية ❖) ومن ابواب المنطق ابواب الصناعات (واحدها صناعة كما مر (الخمس) البرهان والجدل والخطابة والمغالطة والشعر وقد سبق ذكرها مع وجوه الضبط في اول الشرح وانما كانت من جملة ابوابه (لان المنطق كما يبحث عن الصورة للقياس فكذلك (يبحث عن المادة) حتى يعصم الذهن عن الخطاء في المادة في الفكر ايضا وفيه رد على المتأخرين حيث حذفوا الصناعات وجعلوا ابواب المنطق اربعة فلما تم التلويح) أي الاشارة (الى مباحث الصورة) وهي مباحث الاقتراني والاستثنائي ومباحث الاشكال (اشار الى مباحث المادة ايضا) ليم البحث باعتبار الصورة والمادة جميعا (فقال من جملة الصناعات الخمس) (البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين) كقولنا القرآن ما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله وكل ما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم من عند الله حق فالقرآن حق اليقين هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع غير ممكن الزوال فالقييد الاول يخرج الظن والثاني الجهل المركب والثالث اعتقاد المقلد (اعم من ان يكون) تلك المقدمات (ضرورية) أي بديهية وهي مالا يحتاج الى نظر وكسب (او مكتسبة منها) أي من الضرورية والبرهان قسمان لمى وهو ما كان الاوسط فيه علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج جميعا وسمى برهانا لميالا لانه يفيد اليقينية الحكيمة اذ يجاب بها عن السؤال بلم كان كذا والثاني اني هو ما كان الاوسط علة لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن فقط نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط له في الذهن لافي الخارج بل الامر بالعكس وسمى برهانا انيالا لانه يفيد انية النسبة في الخارج دون لميتها

وقال التفتازانى والاوسط فى البرهان الانى ان كان معلولا لوجود الحكم
فى الخارج يسمى دليلا كفايا قولنا زيد محمود وكل محمود متعفن الا خلاط
والالم يسم باسم خاص كما فى قولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل ما يشتد غبا
محرقة ينتج هذه الحمى محرقة فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما
معلولان للصفراء المتعفنة فى خارج العروق (فالقياس جنس يتناون
الاقيسة الخمسة و) قوله (المؤلف) انما (ذكر ليتعلق به الجار فى) قوله
من مقدمات يقينية وهو (فصل) (يخرج الخطابة والجدل وغيرهما)
والمغالطة (وقوله لانتاج اليقين غاية) فلا يخرج به شئ وانما (ذكره
ليشتمل التعريف على العلل الاربع) العلة المادية والعلة الصورية
والعلة الفاعلية والعلة الغائية كالسرير فانه فيه علة مادية وهى قطع
الحشب وعلة صورية وهى الهيئة الاجتماعية حين انضمام بعض
القطع مع بعض وعلة فاعلية وهى الفاعل النجار وعلة غائية وهى الغاية
والغرض من تأليف السرير وهو جلوس السلطان عليه فانه علة باعثة
من حيث التصور (فالمؤلف اشارة الى الصورة) وهى ما به الشئ بالفعل
كهئة السرير القائم بالفعل (بالمطابقة) قال المحشى كالمطابقة
فى الظهور اى اطلق المطابقة على تلك الدلالة بطريق الاستعارة تنبيها
على تفاوت الدلالات المذكورة فى الظهور والافساد لان صورة الفكر
الذى هو الترتيب هى الهيئة الاجتماعية فلا تكون نفس المؤلف
بل عارضة له مسببة عن التأليف اذ الهيئة الاجتماعية اثر التأليف (والى
الفاعل) وهو الخارج المؤثر كالنجار (بالالتزام) ضرورة احتياج
مؤلف الى مؤلف (وهو القوة العاقلة) اى النفس الناطقة وفيه بحث
فليطلب من شرح الشمسية وحواشيه (والمقدمات مادة) وهى ما به
الشئ بالقوة كاجزاء الحشب للسرير (وانتاج اليقين غاية) وهى و
الخارج المؤثر فى مؤثرية المؤثر كجلوس السلطان على السرير ولما عرف
البرهان اراد ان يبين المقدمات التى يتركب البرهان منها فقال
(واليقينيات اقسام ستة) التى تسمى بالقضايا الواجب قبولها وانما
انحصرت فى الست (لان حكم العقل به) اى بالحكم اليقيني فى القضايا

اليقينية) (اما بلا استعانة) شئ من (الحس) بان يكون العقل مستقلا
 في ذلك الحكم (او معها) اى مع الاستعانة من الحس (والاول ان
 لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن) عند تصور الطرفين والوسط
 ما يقارن بقولنا لانه كذا على ما سيحى ان شاء الله تعالى (فهو الاوليات)
 اى بديهيات كقولك الواحد نصف الاثنين (وان توقف) حكم
 العقل به على وسط (فهو قضايا قياساتها معها) كقولك الاربعة زوج
 بسبب وسط حاضر في الذهن وهو قولك لانه منقسم بمتساويين وكل
 منقسم بمتساويين زوج فالاربعة زوج (الثاني) اى ما كان حكم
 العقل به باستعانة من الحس (اما ان لا يتوقف اليقين به) اى بسبب ذلك
 الحس (بعد الاحساس على شئ) آخر اصلا من تجربة او تواتر او غيرهما
 (او يتوقف على شئ) من ذلك (والاول) اى الذى لا يتوقف اليقين به
 بعد الاحساس على شئ (المحسوسات) وهى قسمان كما اشار اليه بقوله
 (فلا احساس ان كان للحس الظاهر) الذى هو السمع والبصر والشم
 والذوق واللمس (فهو المشاهدات) كقولك الشمس مشرقة والنار
 محرقة (وان كان للحس الباطل) الذى هو الحس المشترك والخيال والوهم
 والحافظة والمتصرفة وقد ذكرناها مفصلا عند قوله وعلى ما يلزمه
 في الذهن (فهو الوجدانيات) كقولنا ان لنا غضبا وخوفا (وان توقف)
 بعد الاحساس على شئ (فالحس) المتوقف على شئ (اما حس السمع
 وهو المتواترات فانها يتوقف على حكم العقل بامتناع تواطئ) اى
 توافق (المخبرين على الكذب) نحو محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ادعى
 النبوة واظهر المعجزة على يده عليه الصلاة والسلام (او غيره) اى
 غير حس السمع عديل لقوله حس السمع (فان توقف) هذا الغير (على
 تكرار المشاهدات فالجربات وان توقف على الحدس فالحدسيات وهذا
 وجه الضبط) اى ضبط اليقينيات (للا حصر العقلى) لان العقل يجوز
 ان يكون اكثر من ذلك (والى تعدادها) اى اليقينيات (اشار بقوله
 (احدها اوليات) وهى التى يحكم العقل فيها ايجابا او سلبا بمجرد تصور
 الطرفين) كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء

فان الحكمين من هاتين اليقينيتين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين
 فن وهم ان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور
 معنى الكل (وهو ما يتركب من شئ ومن غيره (والجزء) وهو ما يتركب
 شئ منه ومن غيره (ومشاهدات) (ويسمى محسوسات ايضا) وهى التى
 يحكم العقل فيها بواسطة احدى الحواس الظاهرة (كقولنا الشمس
 مشرقة) فى (المحسوس) (المدرک بالبصر) (والنار محرقة) (فى المحسوس
 باللمس و) ثالثها (مجربات) وهى ما يحتاج العقل فيه فى جزم الحكم الى
 تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى (كقولنا السقمونيا) بفتح السين
 وسكون القاف وضم الميم وكسر النون (تسهل الصفراء اذلولم تسهلها
 لما وقع الاسهال عقيب شربها كليا او اكثر يا فيتوقف اليقين فيها)
 اى فى المجربات (على تكرار المشاهدة) (وحدسيات) جمع حدس
 بفتح الحاء وسكون الدال بمعنى الظن والمراد ههنا سرعة انتقال الذهن
 من المبادئ الى المطالب دفعة ومقابله الفكر وهى ادنى مراتب الكشف
 (اى مقدمات يحصل اليقين فيها) اى فى تلك المقدمات (بسنوح
 المبادئ والمطالب للذهن دفعة وهو) سنوح المبادئ (المعنى) بالتشديد
 اى المقصود (بالحدس ولا حركة فيه) اى فى الحدس اذ الحركة هو
 الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرىج (بخلاف الفكر فانه
 تدرىجى) لان الفكر هو مجموع الحركتين الاولى من المطلوب المشعور به
 بوجه ما الى المبادئ المناسبة حال كونها مفردات والثانية منها بعد
 الترتيب الى المطلوب الحركة الاولى لتحصيل المبادئ والاخرى لتحصيل
 الترتيب * واعلم ان الانتقال من المطلوب المشعور به الى المبادئ ومنها الى
 المطلوب دفعيان لا يسمى شئ منهما حركة هذا مذهب القدماء وذهب
 المتأخرون الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية (لادفعى) تأكيد لما قبله
 (ولذا) اى ولاجل ان الفكر تدرىجى (قد يكون اختلاف الناس فيه)
 اى فى الفكر (بالسرعة) للذكى (والبطئ) للغبى فالفكر يختلف فى
 الكيف اى فى السرعة والبطئ وفى الكم اى فى القلة والكثرة (اما)
 اختلاف الناس (فى الحدس فليس الا بالقلة والكثرة) لا بالسرعة والبطئ

(لانه) (اي الحدس) (دفعي) (كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس)
 (بواسطة مشاهدة تشكيلاته المختلفة قربا وبعدا منها) (فيزداد نور القمر
 بمحاذاته لها وينقص بعدمها وانخسافه عند حيلولة الارض بينهما
 ومتواترات) (وهي القضايا التي يحكم العقل بصدقها لانها نقلها
 قوم يستحيل العقل تواطئهم) (اي توافقهم) (على الكذب) فيه اشارة
 الى ان منشأ الاستحالة كثرتهم لا بقرينة خارجية لان المطلق ينصرف
 الى الكمالات فلا نقض بخبر قوم لا يجوز العقل كذبهم بقرينة خارجية
 مثل كون المخبر من الصالحاء ومثل المخبر بقدوم زيد من سفره عنده
 مسارعة قومه الى داره (ومصادقه) (اي التواتر اي ما يصدقه ويدين صدقه
 كانه آية الصدق) (حصول اليقين) ولا يشترط فيه عدد معين مثل خمسة
 او عشرة او غير ذلك بل ضابطته وقوع العلم بلا شبهة (كقولنا محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم) ذات شريف (ادعى النبوة وظهر المعجزة
 على يده) صلى الله تعالى عليه وسلم وكل ذات شريف شانه هكذا
 مبعوث من قبل الله تعالى لتبليغ الاحكام فمحمد صلى الله تعالى عليه
 وسلم مبعوث من قبل الله تعالى لتبليغ الاحكام (فانه) (اي مضمون هذه
 القضية الشريفة معلوم باليقين) (كعلمنا بالبلد ان النائية) (اي البعيدة
 والامم الماضية و) سادسها (قضايا قياساتها معها) (في الذهن وتسمى
 القضايا النظرية وفطرية القياس كقولنا الاربعة زوج) (وهي التي
 يحكم العقل فيها) (بسبب وسط) وهو الذي يقتزن بقولنا لانه نحو
 العالم حادث لانه متغير والمقارن بقولنا لانه هو المتغير (حاضر في الذهن)
 لا يغيب عنه عند تصور الاربعة والزوج (وهو) (اي الوسط) (الانقسام
 بمتساويين) (فان الذهن يرتب في الحال) (اي في حال تصور الطرفين) (ان
 الاربعة منقسم بمتساويين وكل ما كان كذلك زوج فالاربعة زوج
 والثاني من الصناعات الخمس) (الجدل وهو قياس) (جنس) (يشمل
 سائر الاقيسة وقوله) (مؤلف من مقدمات مشهورة) فصل يخرج به
 ماعداه (وتختلف) شهرتها (باختلاف الازمان) فان القضية

قد تكون مشهورة في زمان دون زمان (والامكنة) فتكون في بلدة
 اشهر من بلدة (والاقتران) فتكون شهرتها في بعض الضروب اكثر
 الشهرة من البعض الآخر (وغيرها) كاختلاف الالسن فتكون شهرتها
 في لسان العرب دون غيره مثلا (و) الثالث من الصناعات (الخطابة مؤلف
 من مقدمات مقبولة) صادرة (من شخص معتقد فيه) اى فى القول
 (كنبى اوولى او) مؤلف من مقدمات (مظنونة) (يعتقد فيها
 اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينشر منه التراب فينهدم) والغرض
 من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور المعاد والمعاش او الترهيب
 عما يضرهم كما يفعله الوعاظ ويصرحون بالجزم كقولهم المؤمن الخالص
 يصلى ويصوم وكل من يصلى ويصوم مبعد من النار وكقولهم المؤمن
 الشارب الخمر عاص وكل عاص معذب فى النار (و) الرابع (الشعر قياس
 مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس) (نحو الخمر ياقوتة سيالة) (او)
 مؤلف من مقدمات (تنقبض) منها النفس (نحو العسل مرة)
 بكسر الميم وقبح الرائ المشددة بمعنى الصفراء او بضم الميم ذو مرارة
 (مهوعة) اى مقيئة (و) الخامسة (المغالطة قياس مؤلف من مقدمات
 شبيهة بالحق) (ولا تكون حقا وتسمى سفسطة او) شبيهة (بالمقدمات
 المشهورة وتسمى مشاغبة) (او) من (مقدمات وهمية كاذبة
 كما يقال ان وراء العالم فضاء) بالمدمكان واسع بمعنى الساحة (لا يتناهى
 وهذه ايضا) اى كالشبيهة بالحق (او المشهورة) (ان قوبل بها الحكم)
 اى ان استعملت فى مقابلة الحكم (تسمى سفسطة وان قوبل بها الجدل)
 اى وان استعملت فى مقابلة الجدل (تسمى مشاغبة فالمغالطة منحصرة
 فى هذين القسمين السفسطة والمشاغبة) ولهذا جعلت الصناعات
 خسا لاستا (والعمدة) (اى المعتمد عليه من هذه) الصناعات
 (هو البرهان) (لا غير لان تحصيل العقائد الحققة وازالة العقائد
 الباطلة) والعدول عن الازالة للمقابلة (ليس) كل واحد (الابه)
 لتركيبه من المقدمات اليقينية (وليكن هذا) اى قولنا والعمدة هو البرهان

(آخر الرسالة في المنطق) ليكون ختامها بالاشرف (حتمنا الله تعالى
 بالعقائد الحقّة وعصمنا من العقائد الباطلة وحشرنا في زمرة السعداء
 والصالحين وبوأنا في اعلى عليين مع النبيين والمرسلين وصلى الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين) قال جامع هذه الكلمات ❖ صانه الله
 تعالى عن البليات ❖ تمت بعون الله تعالى هذه الحاشية ❖ في الجمعة الاولى
 المباركة الجامعة ❖ من الشهر الذي نشأ فيه نتيجة العالم ❖ وخلاصة الوري
 وزبدة بنى آدم ❖ صلى الله تعالى عليه وسلم ❖ مادامت الاشكال واللوح
 والقلم ❖ في سنة ثلاث وتسعين ومائة والف ❖ اللهم اجعلها نافعة وخالصة
 لوجهك الكريم ❖ وسببا لدخولي ودخول اخواني جنّتك

دار النعيم ❖ بلاسؤال ولاعتاب ❖ بفضلك ولطفك

يا وهاب ❖ والحمد لله

رب العالمين

م م

م

قدكل بمنه تعالى طبع هذه الحاشية المرغوبة على الفناى ❖ المنسوبة
 الى الفاضل المعروف بشوقى افندى ❖ في عصر يمن حضرة السلطان
 ابن السلطان السلطان الغازى (عبد الحميد خان) سدد المولى شانه
 وامره ❖ وشيد بعنايته ملكه ودولته ❖ في المطبعة (الحاج

محرم افندى البسنوى) انال الله مقصوده الدنيوى

والاخرى وقد تصادف ختام طبعها في اواخر

رمضان المبارك لسنة تسع وثلثمائة والف

م م

م